عين على الأقصى



تقرير توثيقي

يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى
والتفاعل معه
ما بين 2015/8/1 و 2016/8/1

تصدره مؤسسة القدس الدّولية
في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى

التقرير العاشر

عينٌ علَى الأقصَى

التقرير العاشر

عين على الأقصى

تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على الأقصى والتفاعل معه

ما بين 2015/8/1 و2016/8/1

المشاركون في إعداد التقرير

(وفق ترتيب الفصول)

براءة درزي

هشام يعقوب

علي إبراهيم

ربيع الدنان

مراجعة وتحرير

هشام يعقوب



مؤسسة القدس الدولية

قسم الأبحاث والمعلومات

آب/أغسطس 2016

الطبعة الأولى

2016 م – 1437هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-0-3783-7

مؤسسة القدس الدولية

تلفون 751725 1 961 +

تلفاكس 751726 1 961 +

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org

المحتويات

فهرس المحتويات 5

مقدمة التقرير 7

خلاصات التقرير 9

الملخص التنفيذي 15

الفصل الأول: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى 58

أولاً: المستوى السياسي 60

ثانيًا: المستوى الأمني 69

ثالثًا: المستوى القانوني 72

رابعًا: المستوى الديني 75

الفصل الثاني: الحفريات والبناء أسفل الأقصى وفي محيطه 82

أولاً: الحفريات 82

ثانيًا: البناء والمصادرة في الأقصى ومحيطه 108

الفصل الثالث: تحقيق الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى والتدخل المباشر في إدارته 126

أولاً: اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده 126

ثانيًا: التدخل المباشر في إدارة المسجد 140

الفصل الرابع: ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى 147

أولاً: المستوى الفلسطيني 147

أ. فصائل المقاومة الفلسطينية 147

ب. السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية 156

ج. المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948 159

ثانيًا: الأردن 164

ثالثًا: المستوى العربي والإسلامي الرسمي 169

رابعًا: المستوى الشعبي 175

خامسًا: المستوى الدولي الرسمي 179

مقدمة التقرير

لا يزال المسجد الأقصى المبارك يشكّل عنوانًا متفاعلًا من عناوين الصراع مع الاحتلال الإسرائيليّ رغم كلّ محاولات الاحتلال لإسقاط رمزيته، وتحويله إلى معلم عاديٍّ تعتاد العيون مشاهدة أفواج المستوطنين تقتحمه بلا أيّ ردّة فعل. ويقع المسجد الأقصى في صُلب استراتيجية الاحتلال لتهويد مدينة القدس بالكامل، وتحويلها إلى مدينة يهودية المعالم والسكان والقوانين والهُوية. شيئًا فشيئًا يتقدم الاحتلال في مشروعه لتهويد الأقصى، وهو وإن اصطدم بانتفاضة القدس التي اندلعت شرارتها في 2015/10/1، إلا أنه أبدى قدرة كبيرة على التعامل مع أدواتها في محاولة لاستوعابها ومنعها من تحقيق أهدافها التي يقع في صميمها عرقلة مخطط الاحتلال لتقسيم المسجد الأقصى.

لا شكّ في أن انتفاضة القدس، وصمود المرابطين والمرابطات أوصلا رسالة قوية للاحتلال بأن الأقصى لا يزال يشكل جمرة قابلة للاشتعال لتتطور على شكل هبة أو انتفاضة في حال التمادي بالاعتداء على حرمته، ولكنّ إجراءات الاحتلال الصارمة، وسياسة السلطة الوطنية الفلسطينية في التنسيق الأمني، وغياب الحاضنة الداعمة فلسطينيًّا وعربيًّا وإسلاميًّا بالشكل المطلوب، وغيرها من العوامل لم تسعف انتفاضة القدس لتتطور وتحقق أهدافها كاملة، من دون أن يعني ذلك أنها توقفت أو فشلت؛ فاستمرار العمليات والمواجهات رغم تفاوت وتيرتها من يوم لآخر، وإعلانات الاحتلال المستمرة عن كشف خلايا ومخازن أسلحة وورشات تصنيع عبوات وذخائر وتفكيك عبوات متفجرة كل ذلك يشير بوضوح إلى قناعة الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس بجدوى الانتفاضة كأسلوب ناجع في ردع الاحتلال. وبالمحصلة، لا بدّ من تقييم موضوعي للوسائل المتبعة في الدفاع عن الأقصى، ووسائل الاحتلال المضادة في سبيل الخروج بما هو أكثر تأثيرًا في مسار الأحداث لمصلحة الأقصى.

في التقرير السنويّ العاشر "عين على الأقصى" رصدٌ دقيق لسلوك الاحتلال من أجل إزاحة كل العقبات التي تعترضه في طريقه لتقسيم الأقصى، والسيطرة عليه. وتجلّى هذا السلوك بشكل واضح في إجراءاته لإجهاض انتفاضة القدس، وتصعيده غير المسبوق ضد المرابطين

والمرابطات وروّاد المسجد وحرّاسه ومسيرات شدّ الرِّحال إليه. كما توقف التقرير عند محاولات الاحتلال التسلل من ثغرة هشاشة ما يصطلح على تسميته "الوضع القائم" في الأقصى، من أجل فرض نفسه كطرف شريك في إدارة شؤون المسجد تمهيدًا لتكريس نفسه كمرجعية وحيدة تتحكم بإدارة المسجد، مع الإبقاء على دائرة الأوقاف الإسلامية كطرف لا دور له سوى تشكيل شاهد أمام الرأي العام بأنّ الاحتلال لا يزال يحترم دائرة الأوقاف كجهة وصية أو مشرفة على المسجد، وهذا الأمر يستدعي التنبه، وتثبيت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس التابعة لوزارة الأوقاف في الأردن كجهة وحيدة مخولة بإدارة الأقصى وذلك على مختلف الصعد القانونية والسياسية والدينية. بين فهم الاحتلال "للوضع القائم"، والدلالة السياسية الحقيقية لهذا المصطلح، يتستر الاحتلال بضعف الموقف العربي والإسلامي عامة، والأردني خاصة، وبالانحياز الدوليّ له ليتسلل نحو تغيير المعادلات، والترويج أن السيادة الإسرائيلية على الأقصى وحدها الكفيلة بإدارة هذا المكان المقدس بشكل "عادلٍ" يعطي جميع الديانات "حقوقهم" فيه.

وإذا كان ثمّة مواجهة لاقتحامات الاحتلال للأقصى، فإنّ حفرياته أسفل المسجد وفي محيطه، ومشاريعه التهويدية التي تهدد بناءه، وهويته تسير عجلتها بلا أيّ مواجهة في العموم، وذلك يعكس محدودية النظرة الفلسطينية والعربية والإسلامية إلى شمولية مشروع التهويد التي يهدد الأقصى ومدينة القدس.

هذا التقرير هو رسالة لكلّ من يعنيهم أمر الأقصى لاستنفار كلّ الطاقات في الأمة لتوحيد جهودها، وتوجيه بوصلتها إلى قضية القدس المركزية. وهو دعوة موضوعية مستندة إلى التحليل المنهجيّ من أجل توسيع زاوية النظر لمعرفة حجم التحديات والمخاطر، وابتكار الوسائل المناسبة لمواجهة الاحتلال الذي يسابق الزمن من أجل فرض الوقائع. وعلى الرغم من الأشواط التي قطعها الاحتلال في طريق تكريس روايته ومزاعمه ومخططاته إلا أنّ الفرصة لا تزال سانحة لعرقلة مشروعه، وإجباره على التراجع، بيد أنّ الفُرص لا تدوم!.

محرّر التقرير
هشام يعقوب

خلاصات تقرير
"عينٌ علَى الأقصَى"
السّنوي العاشر

الفصل الأول

تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى



- دخل وزير الخارجية الأميركي جون كيري لوقف عمليات الانتفاضة، فأدار حملة من الاتصالات بين الملك الأردني ورئيس حكومة الاحتلال للتوصل إلى حل لنزع فتيل الانفجار.
- أعلن نتنياهو خلال كلمة مصورة بأن "إسرائيل" ملتزمة بالمحافظة على الوضع القائم، وهي لا تريد تقسيم المسجد وبأنّ حكومته ملتزمة بالسياسة الإسرائيلية حيال الأقصى بحيث يصلي المسلمون في المسجد فيما يزوره غير المسلمين.
- أكد مسؤولو الاحتلال حرصهم على الوضع القائم، بالرغم من تآكله، وهو ما فرضه الخوف الإسرائيلي من التمادي في خرقه لأنه سيؤدي لارتدادات لا تحتمل على الساحة الإسرائيلية.
- في 2015/10/7، عمّم نتنياهو قرارًا بحظر دخول أعضاء "الكنيست" إلى الأقصى لتهدئة الأوضاع في القدس وحصر الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى توسّع الحراك الشعبي.
- ركّزت سلطات الاحتلال منذ آب/أغسطس 2015 على استهداف المصلين والمرابطين لإفراغ المسجد من روّاده والانتقال إلى مرحلة أخرى من الاعتداءات.
- بعد دخول غليك إلى "الكنيست" يكسب نشطاء "المعبد" صوتًا داعمًا لمشاريعهم ومن المرجّح أن يعود إلى تحريك مشروع التقسيم الزمني للمسجد على ضوء تصريحات له حول الموضوع.
- أعلن نتنياهو في اجتماع للحكومة في الذكرى الـ49 لاستكمال احتلال القدس عن رصد 25 مليون دولار للاستثمار في أعمال استيطانية تهويدية في محيط حائط البراق.

- أظهرت تصريحات مختلفة لمسؤولين أمنيين وعسكريين إسرائيليين الاتجاه إلى ربط تطورات انتفاضة القدس بتطورات الوضع في الأقصى، ولذلك كانت التوصيات بتجنب التصعيد فيه.

- كانت انتفاضة القدس دليلاً على مركزية الأقصى في الحراك الفلسطيني ضد الاحتلال، حيث كان تصعيد الاعتداءات على المسجد من أبرز الدوافع إلى تنفيذ العمليات ضد الاحتلال.

- أجبرت انتفاضة القدس الاحتلال على بعض التراجعات في الأقصى، حيث عرقلت تقسيمه، وأفضت إلى منع أعضاء الحكومة و"الكنيست" من اقتحامه.

- للمرة الأولى منذ 5 سنوات سمح وزير الأمن جلعاد أردان بالاقتحامات في العشر الأواخر من شهر رمضان، وقد استمرّت الاقتحامات على مدى 3 أيام كان الأقصى خلالها ساحة مواجهات.

- أقرت المحكمة العليا للاحتلال "حق" اليهود بالصلاة في الأقصى ولكنها قيدت ممارسة هذا "الحق" بتقييم الشرطة للوضع الأمني. حيث تحاول المحاكم الإسرائيلية عدم التضييق على المستوطنين في القضايا المرتبطة بالأقصى.

- في كانون أول/ديسمبر 2015 قدم أحد أعضاء "الكنيست" مسودة قانون تطالب بإعطاء اليهود حرية الصلاة في الأقصى، وتتضمن المسودة تعديلًا على قوانين الحرية الدينية الكاملة في "إسرائيل" إلى كلّ الأماكن المقدسة بالنسبة إلى جميع الأديان، بما في ذلك المسجد الأقصى. ومع أنها لم تناقش فإنها تندرج ضمن سلسلة محاولات لتشريع تقسيم المسجد قانونيًا.

- دعا الحاخام الرئيس للأشكناز ديفيد لاو في مقابلة مع إذاعة "الكنيست" إلى بناء "المعبد" في تطور جديد لموقف الحاخامية الرسمية.

- تحاول "منظمات المعبد" أن تفرض رؤيتها في الأقصى عبر تصعيد خطابها الداعي إلى إخراج المسلمين من المسجد وبناء "المعبد" وتنظّمُ لتعميم رؤيتها الفعالياتِ التي يشارك فيها وزراء وأعضاء من "الكنيست".

الفصل الثاني

الحفريات والبناء والمصادرة أسفل الأقصى وفي محيطه



- انتقل الاحتلال الإسرائيليّ إلى مرحلة بناء مراكز يهودية ضخمة في محيط الأقصى لمنازعته في هوية المكان.
- تسير وتيرة أعمال الحفريات وبناء المراكز اليهودية بشكل مستقلّ عن التطورات السياسية أو الأمنية نوعًا ما.
- اصطدم الاحتلال بالكثير من العقبات في طريقه نحو تقسيم الأقصى، فلجأ إلى تعزيز "إنجازاته" في الحفريات، وتهويد محيط الأقصى.
- تغيب المواقف والفعاليات المتعلقة بمواجهة مخططات الاحتلال في الحفريات وتهويد محيط الأقصى بشكل شبه تامّ في ظلّ الإسراف في مواقف استنكار اقتحامات الأقصى.
- يسعى الاحتلال من خلال تزوير الأنفاق التي يخصّصها لزيارات السياح إلى تغييب الوجود العربي والإسلامي عن المشهد.
- بلغ عدد الحفريات التي رصدها التقرير 63 حفرية.
- شرع الاحتلال ببناء الطبقة الرابعة من مجمع "بيت شتراوس" التهويدي في ساحة البراق، وأقر بناء "مركز كيدم"، ومشروع "بيت هليبا"، وكنيس "جوهرة إسرائيل"، ومنصة حديدية لصلاة اليهود الليبراليين عند السور الغربي للأقصى.



الفصل الثالث

تحقيقُ الوجود اليهوديّ في المسجد الأقصى

- استهدف الاحتلال حالة الرباط في الأقصى، عبر هجمات وحشية خلال الأعياد والمناسبات اليهودية، طالت المقدسيين والمقدسات بالأذى الوحشي.

- عاد الحاخام المتطرف يهودا غليك لاقتحام المسجد الأقصى، بعد أن برّأته محكمة الصلح الإسرائيلية من تهمه، والتي مُنع على إثرها من دخول المسجد، وتوقف غليك عن المشاركة في الاقتحامات بعد اختياره عضوًا في "الكنيست".

- قام مستوطنون متطرفون بعقد زواجهم داخل المسجد الأقصى، حيث نظم هذه المراسم "معهد المعبد"، والذي اعتبر هذا التدنيس إنجازًا كبيرًا لإعادة حقوق اليهود.

- اقتحم المسجد الأقصى خلال مدة الرصد نحو 13733 من المستوطنين وجنود الاحتلال، وقد بلغ العدد في التقرير الماضي نحو 14019 مقتحمًا.

- تشارك الأجهزة الأمنية في الاقتحامات، من خلال تأمين الحماية للمستوطنين، والوقوف في وجه المرابطين ورواد الأقصى، للحيلولة دون عرقلة الاقتحامات. وتنظم هذه الأجهزة اقتحامات خاصة بها باللباس والعتاد العسكري، للضغط أكثر على الأقصى ورواده، وفرض الوجود اليهودي فيه.

- شهد الأقصى أعنف الاقتحامات وأكثرها دموية خلال الاقتحامات الأمنية، كما بدأت هذه العناصر باستخدام طرق وأدوات فتاكة، خلّفت العشرات من الجرحى إضافةً للأضرار في أبنية الأقصى.

- استخدمت الأجهزة الأمنية أدوات حفر كهربائية وحوائط معدنية خلال الاقتحامات، كما أدخلت سيارة كهربائية لتقوم بجولات في الأقصى.

- تراقب أجهزة الاحتلال المختلفة أي أعمال ترميم وصيانة يشهدها الأقصى، وتحاول عرقلتها ومنع إكمالها، عبر عرقلة دخول المواد اللازمة، ويعمل الاحتلال على إبقاء الأقصى في حاجة دائمة إلى الترميم، وهو هدف يتسق مع الحفريات التي تجري أسفله، ويصل عدد المشروعات التي يعطل الاحتلال تنفيذها في الأقصى إلى 21 مشروعًا.

ارتفعت حدة استهداف حراس الأقصى، عبر الاعتداء الجسدي والاعتقال الذي يُفضي غالبًا للإبعاد عن الأقصى أو البلدة القديمة في القدس.

جرّم الاحتلال دائرة الأوقاف الإسلامية، مع إصدار محكمة الصلح الإسرائيلية نهاية شباط/فبراير 2016، قرارًا لمصلحة الناشط اليميني إيتمار بن غبير يقضي بدفع الأوقاف لغرامة مالية لتعويض إيتمار عن مضايقات تعرض لها من قبل موظفي وحراس الأوقاف في الأقصى بحسب الاحتلال.

يمارس الاحتلال سياسة كيدية على أبواب الأقصى، عبر احتجاز هويات المصلين عند دخولهم، وتعرضهم للاعتقال وما يرافقه من اعتداء جسدي ومعاملة مهينة، ويتحول غالب المعتقلين للتحقيق في أحد مراكز شرطة الاحتلال، وتصدر بحقهم قرارات الاعتقال الإداري أو الإبعاد عن الأقصى.

وصلت إجراءات الاحتلال المقيدة لدخول المصلين للأقصى، إلى حدّ اشتراط عناصر الاحتلال على الداخلين للأقصى تسليم بطاقات الهوية، وعدم البقاء بداخله لمدة تتجاوز نصف ساعة، أو سيتم تحويل بطاقاتهم إلى مركز "القشلة" للتحقيق معهم ومعاقبتهم.

اعتمد الاحتلال على قرارات الإبعاد عن الأقصى، وطالت هذه القرارات الرجال والنساء والأطفال على حدٍ سواء، من سكان القدس أو المناطق الفلسطينية الأخرى، وتتراوح مدد الإبعاد بين 15 يومًا وستة أشهر، ووصل عدد المبعدين عن الأقصى إلى 250 مبعدًا.

الفصل الرابع

ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى



جاءت مواقف الفصائل الفلسطينية رافضةً تمامًا للانتهاكات التي تعرض لها المسجد الأقصى، ومحذرة من مضي الاحتلال في مشروع تقسيم الأقصى زمانيًا ومكانيًا.

دعت الفصائل الفلسطينية بأن الانتفاضة موجهة لإفشال مخططات تقسيم الأقصى، كما دعت إلى تأسيس شبكة أمان عربية وإسلامية سياسية ومادية لدعم انتفاضة القدس، وبقي موقف الفصائل لا ينسجم مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها.

- لبت الجماهير دعوات الفصائل للنفير العام في الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. كما تميّزت الكتل الطلابية بفاعلياتها داخل الجامعات الفلسطينية على صعيد المظاهرات واللقاءات التضامنية.

- أدانت السلطة الفلسطينية الاقتحامات شبه اليومية للأقصى، غير أن عجز السلطة وأدواتها، كان واضحًا في خطاباتها ومواقفها وأدائها بالمقارنة مع حجم الاعتداء.

- برز دور الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في محاولاتها إجهاض انتفاضة القدس، حيث أكدت في أكثر من مناسبة منعها لمئات المحاولات لتنفيذ عمليات ضدّ جيش الاحتلال ومستوطنيه.

- لا يزال أهل القدس والأراضي المحتلة عام 1948 خطّ الدفاع الأول عن المسجد الأقصى رغم إجراءات الاحتلال لتقييدهم.

- لعبت الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948 دورًا كبيرًا في حماية الأقصى، وجاء قرار الاحتلال حظر الحركة والمؤسسات التابعة لها في سياق الاستفراد بالأقصى وتحييد داعميه.

- تتراوح ردود الأفعال الأردنية الرسمية على اعتداءات الاحتلال، بين بعض الجهود القانونية والدبلوماسية وتصريحات الشجب والاستنكار، التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن توقف الحملة الشرسة التي يشنها الاحتلال.

- أدانت الحكومة الأردنية الاقتحامات الإسرائيلية المتكررة للأقصى واعتداءها على المصلين فيه، وطالبت حكومة الاحتلال بالتوقف عن استفزازاتها، ولكن محدودية التحرك الأردني شجعت الاحتلال على التمادي في اعتدءاته على الأقصى وعلى موظفي الأوقاف التابعين للأردن.

- لا تزال المواقف العربية والإسلامية حبيسة بيانات الشجب والاستنكار مع تراجع ملحوظ في الاهتمام بقضية القدس واتجاه إلى التطبيع مع الاحتلال.

- لم ترق القمة العربية التي عُقدت في العاصمة الموريتانية نواكشوط في 25-2016/7/26 إلى مستوى الحدث الذي تعيشه القضية الفلسطينية والأقصى، حيث عبرت القمة عن حالة التردي التي تعيشها الدول العربية على المستوى الرسمي، وغاب عن إعلان نواكشوط البرامج العملية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية بحق الأرض والشعب في فلسطين.

- تتراوح المواقف الدولية بين التنديد والاستنكار والمساواة بين الضحية والجلاد وغالبًا ما يكون التدخل الدولي لمصلحة الاحتلال.

- لم تتعد تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أو المتحدثين باسمه، والبيانات الصادرة عنهم، حدّ التعبير عن القلق إزاء تدهور الأحداث في القدس والمسجد الأقصى، ودعوة الأطراف كافة إلى الالتزام بضبط النفس واحترام حق الحرية الدينية وقدسية الأماكن المقدسة.

- نُظمت العديد من المسيرات الجماهيرية الحاشدة والوقفات التضامنية، والفعاليات في عدد من الدول العربية نصرة للأقصى ودعمًا للشعب الفلسطيني في انتفاضة القدس، حيث أكد المشاركون فيها أن الأقصى لن يخضع للتقسيم الزماني أو المكاني، ولكن التحركات ظلت دون المستوى المطلوب من حيث الزخم والنوعية.

عين على الأقصى

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه

ما بين 2015/8/1 – 2016/8/1

ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريرًا دوريًا يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الإسرائيلي تجاهه. ويعدّ هذا التقرير العاشر في هذه السلسلة وهو يوثّق الاعتداءات على الأقصى ما بين 2015/8/1 و2016/8/1. ويحاول التقرير تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربة شاملة تناقشه من أربعة جوانب:

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والديني والقانوني.

ثانيًا: مناقشة تفصيلية لكل أعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه تبيّن مسارها وتطورها على مدار السنة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى الكشف عن تفاصيلها ومراميها استنادًا إلى أحدث ما يتوافر من المعلومات التي تظهر سعي الاحتلال إلى تأسيس مدينة يهودية تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها ويخلق بنية تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعلي داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته عبر رصد اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية والمتطرفين اليهود والأجهزة الأمنية واستقراء مسارات ومآلات كل منها، وتبيان معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته ألا وهو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في أقرب فرصة ممكنة. ويرصد التقرير كذلك المنع الدائم لترميم مرافق المسجد خلال مدة الرصد، والتقييد المستمر لحركة موظفي الأوقاف الذين يشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة ومنعها من أداء مهامها تمهيدًا لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد لمصلحة سلطة الآثار الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يعرض التقرير التحكم في الدخول إلى المسجد ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين وفق مناطق وجودهم، وأعمارهم.

رابعًا: رصد ردود فعل أهم الأطراف المعنية بأوضاع المسجد الأقصى وتفاعلها معه.

خامسًا: التوصيات.

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

تبلورت المواقف السياسية والأمنية الإسرائيلية خلال المدة التي يرصدها التقرير على وقع انتفاضة القدس التي بدأت في 2015/10/1 بعد سلسلة من التطورات التي لا يمكن بأي حال عزلها عن الحراك الشعبي عام 2014 (هبة الشهيد أبو خضير) أو فصلها عن انتفاضة القدس وكلاهما حضر فيه المسجد الأقصى كأحد أبرز عوامل التصعيد، الأمر الذي اضطر المستوى السياسي إلى البحث عن "تهدئة" عبر الاتفاق مع الأردن برعاية وزير الخارجية الأميركية جون كيري، فكان لقاء عمان في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014 ومن ثم ما عرف بـ "تفاهمات كيري" في تشرين أول/أكتوبر 2015.

بالطبع، لا يمكن الحديث عن انعطافة في الموقف الإسرائيلي من الأقصى أو عن تغيّر جذري في النظرة إلى الوجود اليهودي في المسجد تفترق عن التغير الذي فرضه تمدد التيار الصهيوني الديني. ولكن الحديث هو عن تراجعات تكتيكية يعتمدها الاحتلال حفاظًا على "المكتسبات" التي حققها حتى اليوم لجهة اقتحامات المستوطنين والجنود، وهو مستعد للإيحاء بتقديم "التنازلات" لأنه يعرف أنّ المزيد من التصعيد قد يعود به إلى المشهد الذي فرضته انتفاضة الأقصى حيث اضطر إلى منع الاقتحامات بشكل نهائي حتى نيسان/أبريل 2003. ويعمل الاحتلال من منطلق أنّ بعض التراجع أفضل من العودة إلى نقطة الصفر التي ستؤدي إلى تصادم مع منظمات وناشطي "المعبد" الذين يضغطون للسماح لليهود بالصلاة في الأقصى، ولن يكونوا راضين إن منعت الاقتحامات أو تراجعت وتيرتها. وهكذا، كان التشديد على منع أعضاء "الكنيست" من دخول الأقصى على اعتبار أنّ الاقتحامات السياسية تشكل عنصر استفزاز كبير نظرًا إلى أنّ النواب الذين ينفّذون الاقتحامات، على الرغم من أن عددهم محصور بأقل من 5 نواب، يدلون بتصريحات تتعارض مع ادعاءات رئيس حكومة الاحتلال حول المحافظة على الوضع القائم وعدم الاتجاه إلى أي تقسيم للمسجد، وهي تصريحات ينظر إليها على أنها تعبير عن سياسة الحكومة وإن كان نتنياهو يقول خلاف ذلك.

وبشكل عام، يمكن القول إن الاحتلال ينظم تجليات سعيه إلى تثبيت وجوده في الأقصى على ضوء أقصى ثمن يمكن أن يدفعه في المرحلة الحالية، مع الحرص على عدم تخطّي حدود معينة وغالبًا يكون التقييم الأمني المعيار الفاصل في درجة التصريحات وتطبيق السياسات.

1. الموقف السياسي:

لم يكد الاحتلال يستيقظ من أزمة التعامل مع هبّة الشهيد أبو خضير عام 2014 حتى دخل في نفق انتفاضة القدس عام 2015، فاستحضر لمواجهة الأخيرة شيئًا من الأدوات التي استعملها لمواجهة الحراك الشعبي في عام 2014 بما يمكن أن يخفّف من حضور المسجد الأقصى كعامل يؤدي إلى المزيد من التوتر ويدفع الفلسطينيين إلى تنفيذ المزيد من العمليات.

حددت انتفاضة القدس أطر الموقف السياسي من الوجود اليهودي في الأقصى على ضوء ما تقتضيه الظروف الأمنية وكانت "تفاهمات كيري" محاولة لمنع تطور العمليات التي أخذت منحى تصاعديًا مع بداية تشرين أول/أكتوبر 2015 وأعاد نتنياهو خلال مدة الرصد تأكيد التمسك بالوضع القائم في الأقصى، فيما منعت الاقتحامات السياسية باعتبار أن أعضاء "الكنيست" والحكومة يمثلون الموقف الرسمي، واقتحاماتهم تتناقض مع تصريحات نتنياهو أمَا تصريحات الحاخام يهودا غليك بعد دخوله إلى "الكنيست" فتبيّن عزمه على تحرك سياسي لتحقيق رؤيته تجاه الأقصى

وقد قرّر رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو حظر دخول أعضاء "الكنيست" إلى الأقصى في قرار صدر على مرحلتين الأولى تقضي بحظر النواب اليهود نظرًا إلى ما تشكله اقتحاماتهم من تصعيد في الاستفزاز، والأخرى عبر "توضيح" بأنّ الحظر يشمل النواب العرب نظرًا إلى اعتراض بعض أعضاء "الكنيست" اليهود على القرار بصيغته الأولى ورفضهم "التمييز" ضدّهم. ولا يزال الحظر قائمًا حتى تاريخ إعداد التقرير على الرغم من أن الحديث كان يجري عن احتمال رفعه بعد عيد الفطر. إلا أنّ الأوضاع الأمنية، كما يبينها المستوى الأمني، لم تساعد على رفع الحظر حيث لا يزال الخوف قائمًا من انفجار الوضع على خلفية التصعيد في الأقصى.

وحرص نتنياهو كذلك على تأكيد التزامه الوضع القائم في الأقصى (الذي فرضه الاحتلال بعد انتفاضة الأقصى) وعدم وجود أيّ نية لدى دولة الاحتلال في تغيير هذا الوضع أو تقسيم المسجد زمنيًا أو مكانيًا مشيرًا إلى أنّ هذه "الشائعات" يروج لها المسلمون ويشارك فيها أحيانًا بعض أعضاء "الكنيست". وقد تكررت تصريحات نتنياهو التي تفيد هذا المضمون مع توجيهه أعضاء "الكنيست" بضرورة عدم الخروج عن هذا السيناريو بعد تصريح لنائبة وزير الخارجية تسيبي حوتوفلي بأنها تحلم بأن ترى العلم الإسرائيلي مرفوعًا في [الأقصى].

كما أكد نتنياهو التزام الوضع القائم في إطار التوصل إلى ما بات يعرف بتفاهمات كيري التي وافق نتنياهو بموجبها على نصب كاميرات مراقبة في المسجد لمراقبة مسببي الاستفزازات.

وكان التطور اللافت خلال مدة الرصد دخول الحاخام يهودا غليك إلى "الكنيست" بعد استقالة موشيه يعلون الذي استقال من الحكومة كذلك وأعلن اعتزال الحياة السياسية بشكل مؤقت وذلك على خلفية تباينات مع نتنياهو. والحاخام غليك، الذي تعرض لمحاولة اغتيال في تشرين أول/أكتوبر 2014 على خلفية مواقفه من الأقصى، تعهّد بالعمل بالوسائل السياسية لتحقيق طروحاته حيال المسجد حيث ينادي بـ "حق" اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى. وعلى الرغم من التزام غليك إلى الآن بالحظر المفروض على أعضاء "الكنيست" إلا أنه عبر من خلال تصريحاته عن رؤيته حيال الأقصى حيث أشار إلى إمكانية تطبيق سيناريو التقسيم المعمول به في المسجد الإبراهيمي على المسجد الأقصى.

2. الموقف الأمني:

يرتكز الموقف الأمني من الوجود اليهودي في الأقصى إلى الظروف الأمنية، وتعمل الشرطة مع وزير الأمن على تقييم الوضع الأمني واحتمالات تطوره لتحديد مدى تأثير الاقتحامات بشكل خاص في تفجر الوضع الأمني، لا سيما أنّ انتفاضة القدس ارتبطت في أحد العوامل الدافعة لها بتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى بأوجهها كافة.

يدرك المستوى الأمني أن الأقصى والتطورات فيه تشكل عاملاً دافعًا لانفجار الوضع الأمني في القدس وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا ما كان واضحًا في انتفاضة القدس، وكان قرار السماح باستمرار الاقتحامات في العشر الأواخر من شهر رمضان، على خلاف ما هو معمول به منذ حوالي 4 سنوات، اختبارًا أكد للاحتلال أنّ زيادة التصعيد في الأقصى سيكون دونه ثمن أمني باهظ وكان واضحًا خلال مدة الرصد أنّ الاحتلال، يعمل عبر وزير الجيش، على تقليص الوجود الإسلامي في المسجد مقابل عدم قدرته على زيادة الاقتحامات فكانت قرارات اعتبار المرابطين والمرابطات تنظيمين خارجين عن القانون وكذلك حظر الحركة الإسلامية بجناحها الشمالي و"القائمة السوداء" التي وضعتها شرطة الاحتلال

وبدا واضحًا أنّ الأقصى بالنسبة إلى المسؤولين الأمنيين/العسكريين هو برميل بارود. تؤكد ذلك إشارة رئيس "الشاباك"، نداف أرجمان، أمام لجنة الخارجية والأمن في "الكنيست" في

تموز/يوليو 2016 إلى أنه على الرغم من انخفاض عدد العمليات في الآونة الأخيرة، إلا أنّ الواقع في الضفة "شديد الانفجار"، ومن شأن أحداث غير اعتيادية، كالتّوتر في الأقصى، أن تقود إلى اندلاع المواجهات من جديد.

ولكن على الرغم من القلق من انفجار الوضع الأمني انطلاقًا من الأقصى فقد قررت شرطة الاحتلال، وبناء على توجيهات وزير الأمن جلعاد أردان، قررت فتح باب المغاربة أمام الاقتحامات في العشر الأواخر من شهر رمضان على خلاف ما سارت عليه الأمور في السنوات الخمس الأخيرة. ويمكن وضع هذا القرار في إطار يوصل 3 رسائل: الاستجابة لضغوط «منظمات المعبد» التي تطالب بأن لا يتحكم المسلمون بقواعد الدخول إلى الأقصى، واستكشاف ردود الفعل التي يمكن أن يثيرها هذا القرار، ومن خلال ذلك "إقناع" المطالبين برفع سقف الاقتحامات بعدم صوابيّة هذا الاتجاه لما يؤدي إليه من ارتدادات أمنية لا يمكن التنبؤ بما يمكن أن تؤول إليه.

وفي مقابل اضطرار المستوى الأمني إلى تقييد الاقتحامات فقد اعتمد سياسة تفريغ المسجد الأقصى من المسلمين، فحالة التململ التي قد توجدها القرارات المستندة إلى تقييم الوضع الأمني والتي تقيد اقتحامات اليهود للأقصى يمكن أن تخفف منها محاولة موازنتها بتقليل دخول المسلمين إلى المسجد بما أنه من غير الممكن حاليًا فتح الباب على مصراعيه أمام الاقتحامات. ولذلك، فقد قرر وزير الجيش، بتوصية من وزير الأمن الداخلي، حظر ما أسماه "تنظيمي المرابطين والمرابطات" في أيلول/سبتمبر 2015 ومن بعد ذلك قرر حظر الحركة الإسلامية-الجناح الشمالي في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2015.

3. الموقف القانوني:

يمكن تتبع تطور فكرة الوجود اليهودي في الأقصى على المستوى القانوني على مسارين: التشريع في "الكنيست" والقرارات الصادرة عن المحاكم في إطار النظر في قضايا متعلقة بالاقتحامات ومنعها وغير ذلك. فعلى مستوى "الكنيست"، قدّم عضو "الكنيست" بتسلئيل سموتريتس (البيت اليهودي) في كانون أول/ديسمبر 2015 مسودة قانون تطالب بإعطاء اليهود حرية الصلاة في الأقصى. وتطالب المسودة بأن تتضمن قوانين الحرية الدينية في

"إسرائيل" الحرية الدينية الكاملة إلى كل الأماكن المقدسة بالنسبة إلى جميع الأديان، بما في ذلك المسجد الأقصى. ولهذه الغاية، تقترح المسودة إضافة بند إلى القانون الحالي يحمي الأماكن المقدسة ويسمح بحرية العبادة لكل الأديان عبر إمكانية الوصول إليها بحرية وبشكل ثابت بما يتيح تعريف هذا الحق بموجب القانون ويؤدي إلى حرية العبادة في كل الأماكن ولكلّ الأشخاص. وقد وقع على المسودة خمسة من أعضاء "الكنيست" هم نيسان سلومينسكي وشولي معلم-رفائيلي من "البيت اليهودي"، وميكي زوهار وأبراهام نجوسا وأورن حزان وهم من "الليكود".

> قررت محكمة الاحتلال المركزية في القدس أنّ رفع اليهود أيديهم إلى السماء في الأقصى لا يشكل خرقًا للوضع القائم في المسجد بما أن الشرطة الإسرائيلية لم يسبق لها أن منعت ذلك بشكل صريح، فيما أصدرت محكمة الصلح قرارًا بتجريم التكبير وعلى مستوى "الكنيست" فقد قدم النائب بتسلئيل سموتريتس مشروع قانون يطالب بحرية العبادة في كل الأماكن المقدسة، بما فيها الأقصى، بينما شكلت تصريحات النائب يهودا غليك حول مثالية التقسيم الزمني للمسجد إشارة إلى ما يمكن أن يتجه إليه من سلوك تشريعي في المرحلة القادمة

أما على صعيد المحاكم، فقد قررت محكمة الاحتلال المركزية في القدس أن رفع اليدين إلى السماء في الأقصى لا يعتبر فعلاً من أفعال الصلاة وذلك في معرض نظرها في قضية يهودا عتصيون الذي أخرجته الشرطة من المسجد مع عدد من نشطاء "المعبد" رفعوا أيديهم إلى السماء خلال اقتحامهم الأقصى. أمّا محكمة الصلح فقررت تجريم التكبير في وجه اليهود في المسجد واعتباره "إخلالاً بالنظام العام والأمن".

4. الموقف الدّيني:

كان التطور الأبرز على المستوى الديني خلال مدة الرصد موقف للحاخام الرئيس للأشكناز ديفيد لاو صرح فيه أنه يريد أن يرى "المعبد وقد أعيد بناؤه في جبل المعبد في القدس". هذا الموقف الذي عبر عنه الحاخام في حزيران/يونيو 2016 افترق به عن موقف سابق له في تشرين أول/أكتوبر 2015 حيث أصدر بيانًا في 2015/10/22 مع الحاخام الرئيس للسفارديم يتسحاق يوسف ووقعه 100 حاخام إسرائيلي آخر أكد فتوى سابقة بمنع اليهود من زيارة الأقصى. وقال البيان إنه مع مرور الوقت لم يعد بإمكاننا تحديد مكان المعبد وإن أي شخص يدخل إلى المكان يمكن، من حيث لا يعلم، أن يدخل إلى قدس الأقداس وهو ما يمكن أن يؤدي

إلى استنزال العقوبة الإلهية المدمرة (kareth) وفق المصطلح التوراتي. أمّا حاخام صفد الرئيس شموئيل إلياهو (سفارديم) فأشار إلى أنّ الزّيارات المتزايدة إلى قبر الحاخام شيمون بار يوخاي في مرون شمال صفد المحتلة دليل على أن الشعب الإسرائيلي يشهد صحوة داخلية ويتجه نحو القداسة، مما يعني أنّ "الخطوة القادمة هي جبل المعبد".

دعا الحاخام الرئيس للأشكناز ديفيد لاو إلى بناء "المعبد" قائلاً إن مساحة الأقصى تكفي لجميع الأديان وكان لاو أصدر بيانًا مع حاخام السفارديم الرئيس ووقعه 100 حاخام أكد فتوى منع اليهود من زيارة الأقصى وشهدت مدة الرصد تطورات متعلقة بتقديم قربان الفصح وعقد القران في الأقصى وتحضيرات من "منظمات المعبد" تمهيدًا لاقتحامات جماعية للمسجد في "ذكرى خراب المعبد"

وشهدت مدة الرصد حراكًا لنشطاء ومنظمات "المعبد" في ما يتعلق بالتدريب الافتراضي على تقديم قربان الفصح مقابل الأقصى، وكذلك عقد مدير "معهد المعبد" قران زوجين يهوديين في المسجد من دون لفت أنظار الشرطة والأوقاف وفق ما قال المعهد على صفحته على موقع فيسبوك.

ثانيًا: الحفريات وأعمال البناء والمصادرة أسفل الأقصى وفي محيطه

1. الحفريات:

لا تتوقّف أذرع الاحتلال المختلفة عن إعمال معاولها في باطن القدس عمومًا، وتحت الأقصى وفي محيطه على وجه التّحديد. بحجة البحث عن آثار يهودية في المكان، يستغلّ الاحتلال الإسرائيليّ علم الآثار في اختراع تاريخ مزيّف، ورواية توراتية مكذوبة تجعل من المعبد المزعوم محور أحداث التاريخ، رغم أنّ هذا العلم نفسه شهد على لسان أبرز علمائه اليهود أنّه ليس ثمّة ما يثبت وجود آثار "للمعبد"، وأنّ ما يُعلن عنه من مكتشفات أثرية تعود "للشعب اليهوديّ" قديمًا ليس سوى سلسلة طويلة من تزوير الحقائق، وتوظيف مشبوه وباطل للآثار الموجودة في القدس ومحيط الأقصى منذ عهد الكنعانيين العرب، إلى عهد الدولة العثمانية الإسلامية.

يقترب الاحتلال بخطوات متسارعة من إعداد الأنفاق والحفريات في محيط الأقصى وأسفله لتكون قاعات ومتاحف وكُنسًا ومزارات ومسارات تترابط لتشكل مدينة يهودية كاملة أسفل الأرض وفوقها في محيط الأقصى ولتوظّف في الترويج للرواية اليهودية، وقد رصد التقرير 63 حفرية ونفقًا لهذه الغاية الإسرائيلية

ليست كلّ الحفريات التي ينفّذها الاحتلال سرّية، ولكن أخطر تلك الحفريات تتمّ بغطاء من السرية والكتمان، ولا يكشف عنها إلا بتدرج زمنيّ يراعي الظروف، ومن دون تفاصيل توضح طولها ومسارها وتفرعاتها النهائية والغاية الحقيقية منها. إذًا، بغطاء من السرية والتحايل يمضي الاحتلال في تجسيد روايته التاريخية والدينية على أرض الواقع بعد تحويل الأنفاق التي يحفرها إلى كُنسٍ ومزارات تُعرض فيها أساطير مختلقة عن "أورشليم"، و"المعبد"، و"الشعب اليهوديّ".

وخلال مدة الرصد أصدرت سلطة الآثار الإسرائيلية عدة تقارير نهائية وأولية كشفت عن مروحة واسعة من أعمال الحفر التي طالت الجهات المختلفة المحيطة بالأقصى، وقد أوردنا في تقريرنا أبرز تلك الحفريات وأخطرها على الأقصى، وأقربها منه، وما هو قريب من حفريات سابقة في محاولة لتتبع خطوات الاحتلال في الربط بين جميع الأنفاق والحفريات. كما كُشف عن مسار إحدى أطول الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه، وتمتدّ من سلوان جنوب الأقصى حتى باب العمود في سور البلدة القديمة شمال المسجد الأقصى. كما زعم الاحتلال اكتشاف آثار من أهمّ ما اكتشف في تاريخ التنقيب في محيط الأقصى، وهي ختم من طين يعود لـ "حزقياهو ملك يهوذا" خلال الحقبة (727-698 ق.م) و 33 قطعة أثرية أخرى.

وبالمحصلة رصد التقرير تطور الحفريات في الجهات المحيطة بالأقصى، وقد بلغ عددها 63 حفرية توزعت على الشكل الآتي:

- حفريات الجهة الجنوبية: 25 حفرية
- حفريات الجهة الغربية: 31 حفرية
- حفريات الجهة الشمالية: 6 حفريات
- حفريات الجهة الشرقية: حفرية واحدة

أ- حفريات الجهة الجنوبية:

حفريات الزاوية الجنوبية الغربية

لم تتوقف أعمال الحفر في هذه المنطقة منذ عدة سنوات، وقد كشف تقرير نهائيّ صادر عن سُلطة الآثار الإسرائيلية في 2016/8/1 أنّ الأخيرة نفّذت حفريات على طول 80 مترًا انطلاقًا من الزاوية الجنوبية الغربية للأقصى باتجاه باب المغاربة المؤدّي إلى ساحة البراق. وقد وصلت الحفريات التي استمرّت خمس سنوات (منذ 2012) إلى المنطقة الصخرية أسفل أساسات الجدار الغربي للأقصى؛ ما أدّى إلى الكشف عن خمسة مداميك من هذه الأساسات. ولم يقتصر الأمر على الحفر في أساسات الجدار الغربي للمسجد، بل تمّ الحفر في سلسلة الجدر الصخرية الداعمة لأساسات الحائط الغربي والتي تبعد عنه متريْن.

حفريات سلوان ووادي حلوة (مدينة داود)

أعلنت سلطة الآثار الإسرائيلية في 2016/7/19 تقريرها النهائيّ عن إحدى الحفريات التي كانت قد شرعت بتنفيذها في سلوان ووادي حلوة جنوب المسجد الأقصى في حزيران/يونيو 2015، وهي المنطقة التي يطلق عليها الاحتلال "مدينة داود الأثرية المقدسة". وأقرت سلطة الآثار بوجود آثار تعود للحقبة البيزنطية، وقناة لتصريف المياه بعمق ربع متر تعود للحقبة العباسية، وممرّ يعود للحقبة المملوكية. وفي تقريرها الصادر في 2015/9/23 أشارت سلطة الآثار إلى الحفريات التي نفذتها بدعم من جمعية "إلعاد" الاستيطانية في الجزء العلوي من المنحدر الشرقي لـ "مدينة داود". كما أشار تقرير آخر في الوقت نفسه أنّ حفريات أجريت في محيط المكان عامي 2013 و 2014 بتمويل من جمعية "إلعاد" الاستيطانية لتطوير المنطقة سياحيًّا من خلال الربط بين مكان الحفرية ونفق "حزقيال" القريب منها.

الحفريات أسفل بيوت المقدسيين الذين يقطنون منطقة سلوان عمومًا، ووادي حلوة على وجه التحديد، والتي تشكل "مدينة داود" حسب زعم الاحتلال تؤدي إلى تشققات في جدران البيوت وأسقفها وأرضيتها، وإلى انهيارات أرضية ينتج عنها حفر في شوارع المنطقة، وهذا ما رصدها التقرير في أكثر من تاريخ.

وخلال مدة الرصد، نشرت صحيفة هآرتس العبرية تقريرًا خطيرًا في 2016/5/24 كشفت فيه النقاب عن حجم الحفريات التي ينفذها الاحتلال في البلدة القديمة ومحيطها، بما في ذلك أسفل المسجد الأقصى ومحيطه. وتحدث التقرير تحديدًا عن حفريات سلوان ووادي حلوة التي يسميها الاحتلال منطقة "مدينة داود"، وذكر أنّ شبكة الأنفاق في هذه المنطقة تشبه مدينة يهودية تحت الأرض تمتدّ من وسط بلدة سلوان جنوبًا، وتخترق الجدار الغربي للأقصى وأسفل البلدة القديمة في القدس المحتلة، وتمر أسفل المدرسة العمرية في الجهة الشمالية من الأقصى، وتصل إلى منطقة باب العمود، وتحديدًا إلى مغارة الكتان شمال القدس القديمة.

كما أشار التقرير إلى أنه "يُحفر في هذه الأيام نفق طويل وعريض جدًّا، وسيتمّ خلال سنوات استكمال حفر مساره ليمتد على طول 700 متر من عين سلوان حتى حائط البراق، وسيكون عرض النفق 7.5م، وسيخترق سور القدس التاريخي من الجهة الجنوبية".

ويذكر التقرير أنّ موقع "مركز كيدم - المعبد التوراتي" أو ما يسمى الآن بحفريات "جفعاتي" يرتبط بنفق سلوان الكبير/الجديد، بالإضافة الى نفق قصير تحت الأرض يصل بين البؤرة الاستيطانية "مركز الزوار-مدينة داود". علمًا أنه تمّ مؤخرًا حفر بئر يُطلق عليها الاحتلال "بئر يرمياهو"، وهناك مخطط لحفر نفق أسفل الأرض يرتبط مع "مركز كيدم" ويصل إلى القصور الأموية الجنوبية جنوب المسجد الأقصى.

حفريات رأس العمود

تقع هذه الحفريات في منطقة حيّ رأس العمود في سلوان جنوب المسجد الأقصى، وقد بدأت سلطة الآثار الإسرائيلية أعمال الحفر فيها في تشرين أول/أكتوبر 2007، ولم تتحدث عن تفاصيل هذه الحفريات إلا في تقريرها النهائيّ الصادر في 2016/3/24.

وقالت سلطة الآثار إنها حفرت في ثلاثة أماكن في الموقع ذاته مدّعيةً العثور على أطباق وجرار من الحقبة الرومانية المتأخرة، وعلى بقايا مبنى يعود للحقبة البيزنطية. كما ادعت

وجود كهف طبيعيّ فيه حجارة صغيرة، وصفٌّ من حجارة كبيرة عند الجهة الشمالية من الكهف. وزعمت سلطة الآثار أنها عثرت على عملة نقدية تعود لحقبة "الحشمونئيم" ولحقبة حكم قسطنطين الثاني.

حفريات السور الجنوبيّ للبلدة القديمة

في 2016/7/12 أفصحت سلطة الآثار الإسرائيلية عن حفرياتها المحاذية للسور الجنوبي للبلدة القديمة، على بعد نحو 150 مترًا إلى الغرب من باب المغاربة الواقع في سور البلدة القديمة. الحفريات الملاصقة للسور من خارجه يعود تاريخها إلى كانون أول/ديسمبر 2014 (يشير التقرير إلى أعمال حفر سابقة في المكان)، وهي عبارة عن فتحة مستطيلة كانت جزءًا من تحصينات السور الجنوبي للبلدة القديمة حسب ادعاء سلطة الآثار. كما زعمت سلطة الآثار أن بقايا الآثار الموجودة في الحفرة تعود إلى الحِقب الفاطمية والصليبية والأيوبيّة والعثمانية. وأرفقت سلطة الآثار مع تقريرها صورًا لقناة مياه داخل الحفرة، عرضها 20 سم، وعمقها نحو 30 سم، وهي مغطاة بالبلاط، وكذلك صورة لقطعة من السيراميك التي يُظنّ أنها كانت جزءًا من تمثال.

حفريات المنحدر الجنوبي لجبل صِهيون

يقع جبل صِهيون مقابل السور الجنوبي للبلدة القديمة في القدس، وقد أعلنت سلطة الآثار الإسرائيلية في تقرير نشرته في 2015/12/21 عن تنفيذها حفريات في المنحدر الجنوبيّ لجبل صهيون في شهري تشرين ثانٍ/نوفمبر وكانون أول/ديسمبر من عام 2013 بتمويل من «شركة موريا لتطوير القدس»، والشركة الحكومية للسياحة. وضمّ موقع الحفريات، حسب التقرير، خمس حُفر على طول شارعٍ (Ma'aleh Shazakh Street) يقع إلى جنوب شرق ما يزعم الاحتلال أنه "قبر الملك داود".

نفق سلوان- "دافيدسون"

كشفت سلطة الآثار الإسرائيلية في تقريرها الأوليّ الصادر في 2015/10/15 عن تنفيذ أعمال حفر وترميم وتأهيل لأحد مواقع الحفريات الممتدة من سلوان (مدينة داود) إلى ما يسمى حديقة "دافيدسون" الأثرية الواقعة في الزاوية الجنوبية الغربية للأقصى، وذلك في

شهر حزيران/يونيو 2014. وزعمت سلطة الآثار الإسرائيلية التي نفذت الحفريات بتشجيع من جمعية "إلعاد" الاستيطانية أنها عثرت على بقايا مبنى مستدير وبئر وفخار.

حفريات القصور الأموية

في 2015/12/2 ادّعى الاحتلال اكتشاف 33 قطعة أثرية من ضمنها ختم من الطين لـ "حزقياهو ملك يهوذا" خلال الحقبة (727-698 ق.م)، وذلك أثناء تنفيذ أعمال حفر في منطقة القصور الأموية. وأشرف على هذه الحفريات الجامعة العبرية بالتعاون مع سلطة الآثار الإسرائيلية. وتعمل الفرق التابعة للجمعيات الاستيطانية والتهويدية الإسرائيلية على سرقة التراب من المنطقة المذكورة، ومن ثَمّ تنخيله سعيًا للبحث عن بقايا آثار يهودية في تراب "جبل المعبد" حسب المزاعم الإسرائيلية.

ب- حفريات الجهة الغربية:

حفريات رباط بيرم شاويش

أصدرت سلطة الآثار الإسرائيلية في 2016/6/8 تقريرها النهائيّ حول الحفريات التي نفذتها في حزيران/يونيو 2015 في منطقة رباط بيرم شاويش الواقع في الحيّ الإسلامي داخل البلدة القديمة في القدس. وتقع هذه الحفريات في الطرف الشرقي من الجانب الجنوبي من طريق الرباط مقابل باب الناظر (باب المجلس) في السور الغربي من المسجد الأقصى على بعد نحو 50 مترًا من السور. وبحسب التقرير، فإن حفرة كبيرة تقع شمال هذه الحفريات كانت سلطة الآثار قد نفذت فيها أعمال حفر، وتعود إلى الحقبة البيزنطية حيث كانت تشكل هذه المنطقة مدخلًا للسوق المؤدية إلى كنيسة القيامة آنذاك.

مخطط لتحويل إحدى قاعات حفريات وقف حمام العين إلى كنيس يهوديّ

كشفت مصادر عبرية، وتقارير إعلامية في 2016/2/10 عن مخطط للاحتلال لتحويل إحدى قاعات حفريات وقف حمام العين إلى كنيس يهودي كبير أسفل وقف "حمام العين" على بعد أمتار من أسفل غرب المسجد الأقصى. وقالت المصادر نفسها إنه سيتم إجراء حفريات إضافية في الموقع قبل البدء ببناء الكنيس اليهودي المذكور. ويتبنى المشروع ما يسمى بـ "صندوق إرث المبكى"، وهو شركة حكومية تابعة مباشرة لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية،

بتمويل من الملياردير اليهودي "يتسحاق تشوفا"، فيما ستقوم ابنته بالتصميم الهندسي للكنيس. وسيكون موقع إقامة الكنيس اليهودي على حساب القاعة المملوكية التاريخية الواقعة أسفل وقف حمام العين.

حفريات الحي اليهودي

نشرت سلطة الآثار الإسرائيلية في 2015/10/30 تقريرها النهائي عن الحفريات التي أجرتها في وسط حارة الشرف (الحي اليهودي) في شباط/فبراير وآذار/مارس 2011. وقالت سلطة الآثار إن الحفريات التي نفذتها في الجزء الشمالي من "الحي اليهودي" كانت على طول زقاق ضيق في مبنى عثماني قديم مكون من غرفتين. وزعمت سلطة الآثار أن الحفريات التي وصلت إلى أسفل الأساسات، كشفت عن مبنى من العصور الوسطى، وعدة أخاديد عميقة منحوتة في الصخر تعود لحقبة فترة "المعبد الثاني".

وقريبًا من هذه الحفرية، نفذت سلطة الآثار الإسرائيلية في تشرين أول/أكتوبر، وتشرين ثانٍ/نوفمبر 2009، وفي تشرين أول/أكتوبر، وتشرين ثانٍ/نوفمبر عام 2010 حفريات في شارع عمر برعاية بلدية الاحتلال في القدس حسب تقريرها الأولي الصادر في 2015/12/31.

ج- حفريات الجهة الشمالية:

في 2015/8/5 ذكر تقرير نهائي صادر عن سلطة الآثار الإسرائيلية أنّها نفذت حفريات جانب الكنيسة الأرمنية الكاثوليكية في البلدة القديمة إلى الشمال الغربي من المسجد الأقصى. وزعمت سلطة الآثار وجود فخار وأباريق وأطباق وآثار أخرى تعود للحقبة المملوكية، والقرن التاسع عشر الميلادي، بالإضافة إلى جرة تعود لحقبة "المعبد الثاني".

كما تمّ التطرق إلى منطقة حفريات مغارة الكتان، وبركة القبرة في سياق الحديث عن الأنفاق التي تمتد من سلوان إلى الجهة الشمالية للأقصى، ما يعني أن أعمال الحفر فيهما لا تزال مستمرة.

د- حفريات الجهة الشرقية:

في كانون أول/ديسمبر 2013 وشباط/فبراير وآذار/مارس عام 2014، أجرت سلطة الآثار الإسرائيلية حفريات على المنحدرات الغربية لجبل الزيتون المطل على المسجد الأقصى من الجهة الشرقية. وادعت سلطة الآثار في تقريرها النهائي عن الحفريات والذي نشرته في 2015/10/27 أنها عثرت على مدفن للموتى يعود إلى حقبة "المعبد الثاني"، وبقايا معمارية تعود للحقبة الرومانية، وحمام مملوكي. وزعمت سلطة الآثار أن حفريات سابقة في المكان أظهرت وجود عدة مدافن.

2. البناء والمصادرة في الأقصى ومحيطه:

لا تزال عقدة المسجد الأقصى تؤرق الاحتلال، إذ لا يزال المسجد بمعالمه وبالمعالم والأحياء المحيطة به يقف شاهدًا على عروبة المكان وإسلاميته. وفي الوقت الذي لم يستطع الاحتلال أن يتقدم كثيرًا باتجاه إزالة المسجد نهائيًّا وبناء المعبد المزعوم مكانه، فإنّه لجأ إلى استراتيجيّة من مساريْن:

> تسارعت وتيرة إقرار الاحتلال وتطويره للمشاريع التهويدية الكبرى في محيط الأقصى، فأقر مشروع "كيدم"، و"بيت الجوهر"، وكنيس "جوهرة إسرائيل"، واستكمل العمل في مشروع "بيت شتراوس"، وذلك بهدف منافسة المسجد الأقصى على هوية المكان تمهيدًا لتحويله إلى معلمٍ إسلاميّ غريب بين عشرات المعالم اليهودية المختلقة

- **المسار الأول:** كسر رمزية المسجد، ومحاولة تقسيمه، والسيطرة على إدارته عبر الاقتحامات والتدخل في عمل إدارة الأوقاف الإسلامية، وتقييد حركة المصلين والمرابطين.
- **المسار الثاني:** تكثيف بناء المراكز والمعالم اليهودية، خاصة الضخمة منها، في محيطه وبالقرب منه لمنازعته في هوية المكان.

خلال السنوات الستّ الأخيرة تسارعت عجلة المشاريع التهويدية الكبرى التي ينوي الاحتلال تنفيذها في محيط المسجد الأقصى. فبعد نجاحه في افتتاح "كنيس الخراب"، وهو أكبر كنيس يهوديّ في البلدة القديمة، في آذار/مارس 2010 من دون عقبات تواجهه، وقبل ذلك افتتاح كنيس "خيمة إسحاق" في 2008/10/12، تجرأ الاحتلال على المصادقة على عدة مخططات من شأنها أن تهدد الهوية العربية والإسلامية لمنطقة المسجد الأقصى.

وخلال مدة الرصد تكشفت الصورة بشكل أوضح، وأعاد الاحتلال نشاطه في أربعة مشاريع تهويدية ضخمة ستؤثر في الفضاء المكاني لمنطقة الأقصى، وهذه المشاريع هي:

- مشروع "بيت شتراوس".
- مشروع "بيت هليبا- بيت الجوهر".
- مشروع كنيس "جوهرة إسرائيل".
- مشروع "مركز كيدم-المعبد التوراتي".

هذا على مستوى المباني، أما على مستوى المخططات الأخرى، فقد كشف التقرير عن مصادقة الاحتلال على تخصيص منطقة للصلاة المشتركة لليهود، وذلك في المنطقة الجنوبية لتلة باب المغاربة على طول السور الغربي للمسجد الأقصى، وفوق آثار القصور الأموية. كما كشف التقرير عن مخطط لبناء مصعديْن كهربائييْن تحت الأرض لنقل الزوار اليهود والسياح الأجانب من منطقة حارة الشرف (الحي اليهودي) إلى ساحة البراق. وفي ما يأتي أبرز مشاريع الاحتلال لتهويد منطقة الأقصى:

بيت شتراوس: بناء طبقة رابعة

في 2013/2/10 كُشف عن مخطط الاحتلال لبناء مجمع "بيت شتراوس" التهويدي على بعد 50 مترًا في المنطقة المعروفة تاريخيًّا بجسر أم البنات الواقعة بالقرب من حائط البراق في السور الغربي للأقصى. ويشرف على تنفيذ المشروع "صندوق إرث المبكى". ويشمل المشروع بناء مدرسة دينية، وكنيس يهوديّ، ومركز متقدم لعمليات الشرطة، وقاعة لشرح المزاعم والروايات التلمودية، وقاعة استقبال كبيرة بفناء رحب، وعشرات الحمامات العامة، وغرف تشغيل وصيانة.

وخلال مدة الرصد استكمل الاحتلال العمل في بناء المشروع التهويديّ "بيت شتراوس" حيث شرعت سلطات الاحتلال في شهر كانون ثانٍ/يناير 2016 ببناء الطبقة الرابعة. وشمل العمل صبّ الواجهات الخارجية لهذه الطبقة بالأسمنت المسلح، ورفع الأعمدة فوق الطبقة الثالثة التي تعود إلى الحقبة العثمانية الإسلامية.

وستستعمل الطبقة الرابعة بعد الانتهاء من بنائها كمكتب سكرتاريا لـ "راب المبكى"، ومكتب شخصي للراب نفسه، وستضم كذلك مكاتب تشغيلية لمبنى "بيت شتراوس" التهويديّ، وغرفًا لتغيير الملابس للعمال الرجال، وأخرى للنساء، وكذلك غرفة تضم الخزائن الشخصية. ومن المتوقع تبليط سقف الطبقة الرابعة لاستعمالها كشرفة للجمهور العام، تمكّنه من الاطلاع على ساحة البراق والمسجد الأقصى من جهة، وعلى البلدة القديمة وشارع باب السلسلة من جهة أخرى.

مخطط تهويدي في حارة الشرف

يخطط الاحتلال لتنفيذ مشروع تهويديّ في قلب حارة الشرف غرب المسجد الأقصى. فقد كشف تقرير لـ "كيوبرس" أن الاحتلال يضع اللمسات الأخيرة على مخطط لاستكمال تهويد حارة الشرف، بإشراف "الشركة لتطوير الحي اليهودي" وبدعم من وزير البنى التحتية يوآف غالانت، ووزير القدس زئيف إلكين.

ويشمل المخطط إقامة موقف سيارات يتسع لنحو 600 سيارة تحت الأرض، وسيتم حفر نفق تحت الأرض يخترق سور القدس التاريخي للوصول إلى هذا الموقف من خارج القدس القديمة. كما سيتم بناء محالّ تجارية وتحسين البنى التحتية في المنطقة، في حين ستصدر قريبًا رخصة بناء لتنفيذ مشروع مصعدين في قلب الأرض، لربط حي الشرف بحي المغاربة ومنطقة البراق.

مناقصة لبناء كنيس "جوهرة إسرائيل"

كشفت تقارير إعلامية عن عزم الاحتلال على نشر مناقصة لبناء كنيس "جوهرة إسرائيل" في البلدة القديمة، وهو كنيس ضخم مقبب بارتفاع نحو 23 مترًا، ومكون من ستِّ طبقات، اثنتيْن تحت الأرض وأربع فوقها بمساحة بناء إجمالية قدرها 1400 متر مربع، وعلى مساحة 378م^2، وبدعم مباشر من الحكومة الإسرائيلية. وذكر تقرير لـ "كيوبرس" أن لجان الاحتلال المختلفة صادقت على المخطط، والميزانيات، ووضع حجر الأساس، ولم يتبق إلا الإعلان عن مناقصة للبدء بتنفيذ المشروع الذي ترعاه "الشركة لتطوير الحي اليهودي".

المصادقة على مشروع "بيت هليبا" (بيت الجوهر) التهويديّ

قرر الاحتلال الإسرائيليّ المضيّ في مشروع "بيت هليبا" (بيت الجوهر) التهويديّ الذي ينوي بناءه مقابل حائط البراق غرب المسجد الأقصى على أراضٍ وقفية في موقع حارة المغاربة التي هدمها الاحتلال عام 1967. وصادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في مدينة القدس في 2015/11/30 على المشروع بإيعاز من نتنياهو. وتصل المساحة البنائية الإجمالية للطبقتيْن الأولى والثانية إلى 1505م^2.

مركز كيدم التهويديّ يقترب من حيّز التنفيذ

تطورت قضية مشروع "المعبد التوراتي- مركز كيدم" (أي المعبد القديم) خلال مدة تقرير حيث قرر "المجلس القطريّ للبناء والتخطيط" في جلسته المطولة التي عقدها في 2016/3/22 في مدينة القدس رفض جميع الاعتراضات المقدمة على مشروع "المعبد التوراتي- مركز كيدم"، وإقرار المصادقة على المشروع بحسب مقررات اللجنة اللوائية السابقة. ويعدّ مشروع "المعبد التوراتي- مركز كيدم" من أضخم وأخطر المشاريع التهويدية التي تقام قبالة الأقصى، على بعد 20 مترًا عن السور التاريخي الجنوبي للبلدة القديمة، ونحو 100 متر من المسجد الأقصى.

ويقضي المخطط ببناء مشروع على مساحة بناء إجمالية تصل الى 16 ألف متر مربع تتوزع على سبع طبقات، بعضها تحت الأرض وأخرى فوقها. ويضم المبنى العام طبقات مختلفة الأهداف، حيث تشير معلومات خرائط المشروع إلى أنه سيكون بالأساس مركز استقبال وتوزيع رئيس لكل الوافدين والزائرين الإسرائيليين والأجانب لمنطقة محيط الأقصى والقدس القديمة وسلوان وحائط البراق.

تخصيص جزء من السور الغربي للأقصى لصلاة اليهود الليبراليين

في 2016/1/31 وافقت الحكومة الإسرائيلية على مشروع إنشاء موقع منفصل (ساحة) عند حائط البراق (المبكى) يتيح لليهود المحافظين وغير المحافظين الصلاة فيه من دون تمييز بين الرجال والنساء.

وبموجب الخطة التي أقرتها حكومة نتنياهو بمعارضة أعضائها الأرثوذكس سيتحول الموقع إلى مكان يسمح للنساء والرجال اليهود أن يختلطوا ويصلوا فيه بحرية. ويشمل المشروع بناء منصة حديدية كبيرة فوق آثار القصور الأموية على امتداد السور الغربي للأقصى في القسم الجنوبي لتلة باب المغاربة.

برك دينية للمستوطنين في رأس العمود جنوب الأقصى

في 2015/8/5 كشفت تقارير إعلامية أن سلطات الاحتلال شرعت بعمليات حفر وشقٍّ واسعة استهدفت حي رأس العمود الواقع في منطقة سلوان جنوب شرق المسجد الأقصى. وتهدف هذه الحفريات إلى بناء برك دينية- ميكفاه (مغطس) على مساحة دونم كامل من جملة أرض مساحتها نحو 2.5 دونم مخصصة للاستخدامات والمنفعة العامة. ويقع هذا المشروع بمحاذاة مستوطنة "معاليه هزيتيم" الواقعة في الحيّ، ومن المقرر أن تخصص هذه البرك لاستخدامات المستوطنين لأداء شعائرهم الدينية (الطهارة). وكانت سلطات الاحتلال بدأت ببناء جدار استناديّ بطول أربعة أمتار قبل ثلاثة أشهر من البدء بالحفريات، كما نصبت سياجًا حديديًّا بطول ثمانية أمتار على الأرض المتبقية بعد بناء "المغطس" في المنطقة المذكورة.

مصادرة أرضٍ ملاصقة لسور الأقصى الشرقيّ

في 2015/8/16 صادرت سلطات الاحتلال قطعة أرضٍ ملاصقة لمقبرة باب الرحمة وتقع في القسم الشمالي الشرقي من المقبرة. وقد اقتحم موظفو سلطة الطبيعة الإسرائيلية، تحت حراسة قوات الاحتلال، الأرض ووضعوا سياجًا حديديًّا متعرّجًا بطول 800 متر على جزء منها تبلغ مساحتها دونمًا واحدًا من أصل نحو 7 دونمات تشكل مساحة الأرض.

وفي 2016/7/19 اقتحم جنود الاحتلال الإسرائيليّ بأمر من سلطة الآثار الإسرائيلية مقبرة باب الرحمة وهدموا أربعة قبور تعود لعائلات مقدسية بحجة عدم الترخيص، والدفن في الجزء الذي سبق أن صادرته سلطات الاحتلال. كما اقتحمت قوة معززة من جنود الاحتلال الإسرائيلي المقبرة في 2016/7/23، في محاولة لثني أهالي بلدة سلوان عن تنظيف المقبرة لتكريس أحقيتهم بها. وتأتي هذه الإجراءات خدمة لمخطط الاحتلال بالسيطرة على المقبرة لتحويلها إلى حدائق تلمودية، ومحطة تلفريك.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

1. اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده:

يشكل اقتحام المسجد الأقصى واحدًا من أهم أدوات الاحتلال في تثبيت موطئ قدم له في الأقصى، ووسيلة تهيئةٍ وتمهيدًا للوصول للتقسيم الزماني والمكاني للمسجد، وقد استطاعت انتفاضة القدس التأثير في وتيرة الاقتحامات خلال أشهر الرصد، وفي مشاركة الشخصيات الرسميّة فيها، فيما استمرت أذرع الاحتلال بالمشاركة في اقتحام الأقصى، وعلى رأسها "منظمات المعبد" عبر الاستفادة من "الأعياد اليهوديّة" واعتبارها مواسم لتعزيز الوجود "اليهودي" في الأقصى.

أ. اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية

استهدفت تصريحات الشخصيات الرسميّة الإسرائيلية المرابطين في الأقصى والقائمين على الحشد خلف حالة الرباط بشكلٍ كبير. ففي مذكرةٍ نشرت في 2015/8/24 بعث بها وزير الأمن الإسرائيلي جلعاد أردان إلى وزير الجيش حينها موشيه يعلون، جاء فيها "إن هاتين الجماعتين (المرابطين والمرابطات) تتعقب زيارات اليهود إلى الحرم القدسي، ويصرخون بعبارات تحريض، إن هدفهم هو مضايقة زيارة اليهود، وأنا أقوم بكل ما بوسعي لوقف نشاطات هاتين الجماعتين الخطيرتين".

> استهدف الاحتلال حالة الرباط والتي تنامت حتى أصدر وزير الجيش قراره بتجريم المرابطين والمرابطات، واعتبارهم تنظيمات خارجة عن القانون. وشارك وزير الزراعة أوري أريئل في اقتحام الأقصى، ولكن سرعان ما توقفت الاقتحامات السياسية نتيجة لقرار رئيس وزراء الاحتلال بتوقيفها جراء تصاعد انتفاضة القدس

وفي 2015/9/8 أصدر وزير الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت موشيه يعلون قرارًا باعتبار المرابطين والمرابطات "تنظيمًا خارجًا عن القانون" وبرّر يعلون قراره بالمحافظة على السلامة العامة والنظام داخل المسجد الأقصى، تبع هذا القرار هجمة عنيفة على المرابطين والأقصى، حيث شارك وزير الزراعة أوري أريئل باقتحام الأقصى في 2015/9/13 برفقة العشرات من المستوطنين، وقامت قوات الاحتلال بحصار المصلين في المسجد القبلي، وأطلقت عليهم قنابل الغاز والرصاص المطاطي. وتابع أريئل من تصريحاته تجاه المسجد الأقصى، حيث نقلت عنه

إذاعة "عروتس شيفع" بأنه سيقوم باستئناف اقتحام الأقصى مشددًا على أنه يرى "أن من حقي زيارة المكان الأكثر قدسية للشعب اليهودي والصلاة فيه".

الهجمة على المرابطين استمرت حيث توعد نير بركات رئيس بلدية الاحتلال بأن المصلين ومن أسماهم "مثيري الشغب" في الأقصى "بدفع ثمن باهظ"، داعيًا في الوقت نفسه اليهود للاستمرار باقتحام الأقصى طوال فترة "عيد العرش" العبري، كما شدد بركات على "حق اليهود في الأقصى"، مشيراً إلى أن "هذا الحق يجب أن يُحفظ، وعلى الشرطة أن تضمن استمرار اليهود في اقتحاماتهم".

لم تستمر الاقتحامات الرسمية كثيرًا، فأمام اشتعال انتفاضة القدس، وفي محاولة من قبل الاحتلال لإعادة الأمور كما كانت عليه، أصدر رئيس مجلس وزراء الاحتلال نتنياهو في 2015/10/8 قرارًا يمنع بموجبه أعضاء الكنيسيت ووزراء الحكومة من دخول الأقصى.

وفي سياق متصل بالسيطرة على الأقصى، صرحت نائب وزير الخارجية الإسرائيلي تسيبي حوتوفلي للقناة العبرية الثانية، أنها "تحلم برؤية العلم الإسرائيلي مرفوعًا فوق المسجد الأقصى"، كما أعلنت حوتوفلي بـ "أن القدس هي مركز السيادة الإسرائيلية، وعاصمة إسرائيل، وهي المكان الأقدس لليهود"، وبعد انتقادات حادة تعرضت لها حوتوفلي على إثر هذه التصريحات أعلنت بأنه رأيها ولا يمثل الحكومة.

ب. اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود

تنشط "منظمات المعبد" في اقتحامات الأقصى، وتلعب دورًا مهمًّا في إطار الحشد والتعبئة وصولًا للتدريب على الطقوس التوراتية، بالإضافة لإطلاق الدعوات لتنظيم اقتحامات جماعية للأقصى خلال الأعياد والمناسبات اليهودية، كما تطور دور بعض هذه المنظمات لوضع مكافآت لمن يقتحم الأقصى.

شهدت مدة الرصد عودة شخصيات متطرفة لاقتحام الأقصى على رأسها الحاخام يهودا غليك. كما صعد المتطرفون من استهداف حرمة المسجد عبر إقامة مراسم زواج توراتية في الأقصى بمباركة من حاخامات ومراكز تعنى بشؤون "المعبد". وعلى صعيد آخر لم تتوقف الاقتحامات خلال شهر رمضان عدا الأسبوع الأخير فقط

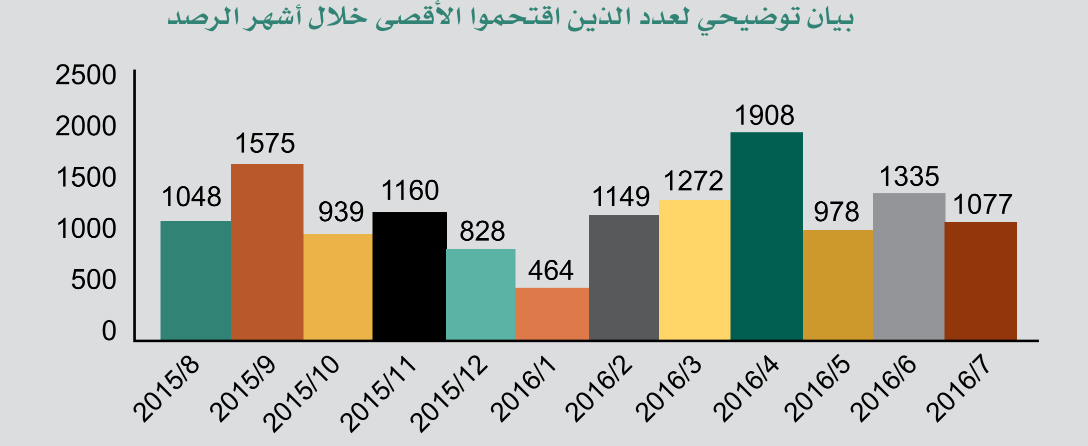
وخلال مدة الرصد عاد الحاخام المتطرف يهودا غليك لاقتحام المسجد الأقصى، بعد أن برّأته محكمة "الصلح" الإسرائيلية في القدس المحتلة من تهمه في 2016/2/25، والتي مُنع على إثرها من دخول المسجد، وشارك غليك في 2016/3/1 باقتحام الأقصى برفقة زوجته، وتكررت مشاركات غليك في الاقتحامات، حيث شارك في 2016/3/21 باقتحام المسجد برفقة 20 مستوطنًا و6 ضباط من شرطة الاحتلال، وفي 2016/4/4 قاد غليك مجموعات المستوطنين، وعبّر عن سعادته الكبيرة لاستمرار اقتحاماته للأقصى من دون أي معيقات تذكر، وكتب على صفحته على فيسبوك بأن "قرار الحكومة بإخراج الحركة الإسلامية عن القانون، وإبعاد المرابطين والمرابطات عن المسجد الأقصى يعطينا الحرية أكثر". وقد توقف غليك عن اقتحام الأقصى بعد اختياره عضوًا في "الكنيست" على أثر استقالة موشيه يعلون واعتزاله الحياة السياسيّة.

وفي سياق مختلف عن تصعيد المتطرفين اليهود، كشف الحاخام المتطرف بنتسي غوفشتاين، زعيم منظمة "لاهافا" الإرهابية، أن ابنه إلياشيف عقد قرانه داخل المسجد الأقصى، وقال غوفشتاين، إن الخطوة التي أقدم عليها نجله تأتي لتأكيد "حق اليهود الديني في إعادة بناء المعبد". كما كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" في 2016/4/13، عن تنظيم مستوطنين متطرفين مراسم عقد زواجهم داخل الأقصى، وينظم هذه المراسم "معهد المعبد" الذي قال "إن إقامة مراسم الزواج في هذا المكان يشكل إنجازًا كبيرًا في ضوء التمييز المعادي لليهود".

ونلاحظ خلال الرصد تطورًا جديدًا من ناحية سياسة الاحتلال خلال الأعياد والمناسبات الإسلامية، حيث سمح الاحتلال بمتابعة الاقتحامات خلال شهر رمضان المبارك، ولم يقم بمنع الاقتحامات سوى نهاية الشهر الفضيل، وفي إحصاء غير رسمي بلغ عدد الذين اقتحموا المسجد الأقصى خلال شهر رمضان أكثر من 623 ما بين جندي ومستوطن، وأصيب خلال هذه الاقتحامات ما لا يقل عن 67 مصليًا ومرابطًا كانوا قد اعتكفوا في المسجد الأقصى.

ونشير إلى أن عدد الذين اقتحموا الأقصى من المستوطنين وعناصر الاحتلال الأمنية خلال مدة الرصد، الممتدة من 2015/8/1 حتى 2016/8/1، بلغ نحو **13733** مقتحمًا.

بيان توضيحي لعدد الذين اقتحموا الأقصى خلال أشهر الرصد



أبرز الاقتحامات خلال الرصد:

1- في 2015/8/16 اقتحم أكثر من 80 مستوطنًا يتبعون لمنظمة "أمناء من أجل المعبد" باحات المسجد الأقصى، وسط حراسة مشددة من شرطة الاحتلال.

2- تزامنًا مع ما يطلق عليه الاحتلال "رأس السنة العبرية"، وعلى مدى ثلاثة أيام اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى، ففي 2015/9/13 حاصرت قوات الاحتلال 50 فلسطينيًا في المصلى القبلي، وأمطرتهم بقنابل الغاز والرصاص المطاطي. مما أدى لإصابة 35 مصليًا، وشارك في هذا الاقتحام وزير الزراعة الإسرائيلي أوري أريئل مع 145 مستوطنًا.

3- فرض الاحتلال حصارًا على المسجد الأقصى خلال ما يطلق عليه "عيد العرش"العبري، ففي 2015/9/29 اقتحم الأقصى 141 مستوطنًا تحت حراسة مشددة، وفي 2015/9/30 اقتحم الأقصى 166 مستوطنًا في الفترة الصباحية و 91 مستوطنًا في الفترة المسائية.

4- في 2016/2/2 اقتحم 117 مستوطنًا باحات الأقصى تحت حراسة مشددة من قبل قوات الاحتلال، وقد قامت بعض عناصر الاحتلال بتصوير المسجد القبلي. وفي 2016/2/17 اقتحم 122 مستوطنًا الأقصى، فيما حاول بعض المستوطنين اقتلاع أغصان الزيتون.

5- تزامنًا مع احتفال الاحتلال بالذكرى 49 لاحتلال كامل القدس، اقتحم نحو 307 مستوطنين الأقصى في 2016/6/5، عبر مجموعات صغيرة ومتتالية يتقدمهم حاخامات، وبحراسة معزّزة ومشدّدة من عناصر الوحدات الخاصة والتدخل السريع بشرطة الاحتلال.

6- في 2016/7/12 اقتحم 285 مستوطنًا المسجد الأقصى المبارك، بحماية من عناصر الوحدات الخاصة والتدخل السريع بشرطة الاحتلال، والتي اقتحمت الأقصى قبل المستوطنين وأجرت في المسجد جولةً واسعة لتأمين المكان لهم.

ج. اقتحامات الأجهزة الأمنية

تشارك الأجهزة الأمنية التابعة للاحتلال في الاقتحامات شبه اليومية للأقصى، من خلال تأمين الحماية لاقتحامات المستوطنين. كما تقوم هذه الأجهزة الأمنية بتنظيم اقتحامات خاصة لها باللباس والعتاد العسكريين، وتعد هذه الاقتحامات وسيلةً من وسائل الضغط على الأقصى، في إطار فرض الوجود اليهودي في جنبات المسجد.

1- خلال احتفال الاحتلال بما يسمى "رأس السنة العبرية"، في 2015/9/14 اقتحم الأقصى أكثر من 200 جندي إسرائيلي من الوحدات الخاصة ترافقها وحدة المستعربين، ووصلوا إلى الجامع القبلي، وقاموا بالاعتداء على المعتكفين داخله، عبر إطلاق الرصاص الحي وقنابل الصوت والغاز، كما تعمدت تخريب معالم الجامع القبلي محدثة فيه أضرارًا عدة. وفي 2015/9/15 أصيب أكثر من 26 مصليًا ومرابطًا بالرصاص وقنابل الصوت، خلال اقتحام نحو 250 جنديًا من القوات الخاصة التي قامت بتحطيم بواباتٍ تاريخية في الأقصى كما وصلت لمنبر نور الدين (المعروف بمنبر صلاح الدين).

2- استخدام القوة في الأقصى تكرر في اقتحام 2015/9/28، فقد اندلعت مواجهات عنيفة بعد اقتحام نحو 200 عنصر من عناصر الشرطة حيث أصيب 22 من المصلين والمرابطين خلال المواجهات. وخلال الاقتحام استخدمت عناصر الاحتلال حائطًا مصفحًا متنقلًا لاقتحام المصلى القبلي، كما استخدمت قوات الاحتلال آلات حفرٍ كهربائية لتدمير أبواب ونوافذ المصلى القبلي.

3- ولأول مرة منذ احتلال كامل القدس، في 2016/6/12 أدخلت شرطة الاحتلال سيارة كهربائية للمسجد الأقصى، وقامت بتسيير دورية أمنية وشاركت في تأمين اقتحامات المستوطنين، وقد استخدمتها الشرطة في اقتحام المسجد وحماية المستوطنين في عدد من الاقتحامات الأخرى.

4- وفي رمضان أصيب 24 معتكفًا بجروح في 2016/6/26، بعد اقتحام العشرات من العناصر الأمنية للأقصى. كما شهد الأقصى في 2016/6/27 مواجهات داخل باحاته ومرافقه أصيب خلالها 43 فلسطينيًا، بعد اقتحامه بشكل مفاجئ من عناصر الوحدات الخاصة بقوات الاحتلال.

2. التدخل المباشر في إدارة المسجد الأقصى:

يهدف الاحتلال للسيطرة الكاملة على المسجد الأقصى، فإضافةً لما سبق من اعتداءات على المسجد يحاول الاحتلال التدخل الدائم في عمل دائرة الأوقاف، ويعرقل مشاريع الترميم والعمارة في الأقصى، ويفرض عبر القوة سيطرته الكاملة على أبواب الأقصى عبر فرض القيود العمرية على المصلين وقرارات الإبعاد والاعتقال.

أ. منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف

تراقب أجهزة الاحتلال المختلفة أي أعمال ترميم وصيانة يشهدها المسجد الأقصى، وتحاول عرقلتها ومنع إكمالها، عبر عرقلة دخول المواد اللازمة، أو اعتقال المشرفين على الترميم من موظفي لجنة إعمار المقدسات أو الأوقاف الإسلامية في القدس، ويعمل الاحتلال على إبقاء الأقصى في حاجةٍ دائمة إلى الترميم. ويصل عدد المشروعات التي يعطل الاحتلال تنفيذها في الأقصى لـ 21 مشروعًا، ومع أن غالبية هذه المشاريع هي لصيانة الأبنية في الأقصى وسد الحاجات الأساسية لرواده، تقوم شرطة الاحتلال بمنع إكمال هذه المشاريع حال انطلاقها، وتعرقل

> يحاول الاحتلال منع أي محاولات لترميم الأقصى ويعطل العديد من المشروعات المهمة داخله،كما تطال اعتداءاته موظفي الأوقاف وحراس الأقصى حيث يستهدفهم بالاعتداءالجسدي والاعتقال والإبعاد عن الأقصى لمدة متفاوتة ومتكررة

دخول الفنيين والمختصين والمواد اللازمة، ومن أهم المشاريع المعطلة "مشروع الإطفاء والإنارة، والإنذار، والتهوية، وتبليط الساحات، وترميم باب الرحمة" وغيرها.

وخلال الرصد دخلت بلدية الاحتلال في القدس على خط عرقلة أعمال الترميم والبناء، ففي 2016/6/1 أصدرت البلدية قرارًا يقضي بوقف الأعمال التي تقوم بها طواقم دائرة أوقاف القدس، لإنشاء وحدات وضوء وحمامات بجانب المسجد الأقصى، وأشارت مصادر بأن القرار جاء بتوجيه من رئيس حكومة الاحتلال بعد جلسة طارئة عقدت في مكتبه، بمشاركة أطراف عدة، منها سلطة آثار الاحتلال وبلدية الاحتلال.

ب. تقييد حركة موظّفي الأوقاف

ينشط حراس الأقصى في حماية المسجد، خصوصًا الوقوف في وجه الاقتحامات شبه اليوميّة من قبل المستوطنين، والحيلولة دون تدنيس المقتحمين للأقصى عبر الصلوات والطقوس التلموديّة التي يمارسونها، ومع استهداف حالة الرباط ومنع العشرات من النساء من الدخول للأقصى، ازداد الدور الملقى على حراس الأقصى، كما ازداد الاستهداف الذي يتعرضون له من قبل الاحتلال، عبر الاعتداء الجسدي والاعتقال الذي يُفضي غالبًا للإبعاد عن الأقصى أو البلدة القديمة في القدس.

ومن أمثلة اعتداء الاحتلال المتكرر على الحراس ما جرى في 2015/8/4، حيث اعتدت قوات الاحتلال على حارسين للأقصى بعد تصديهما لمحاولة مستوطن رفع العلم الإسرائيلي في الأقصى، ثم قامت الشرطة باعتقال كل من مدير قسم المخطوطات في الأقصى رضوان عمرو وخمسة حراس. وفي 2015/8/27 منعت قوات الاحتلال الحراس من الاقتراب من مجموعات المستوطنين في الأقصى، وفرضت القوات الخاصة إجراء جديدًا تمثل بالطلب من حراس المسجد الابتعاد عن المستوطنين مسافة لا تقل عن 15 مترًا، تحت طائلة الملاحقة والاعتقال والإبعاد لكل حارس يخالف أوامر وتعليمات الشرطة.

ومن التطورات الجديدة التي حصلت خلال الرصد، تجريم الاحتلال لدائرة الأوقاف الإسلامية، فقد أصدرت محكمة الصلح الإسرائيلية نهاية شهر شباط/فبراير 2016، قرارًا لمصلحة الناشط اليميني إيتمار بن غبير ضد دائرة الأوقاف الإسلامية، وقضى القرار بدفع

تعويضات مالية قيمتها 56,800 شيكل بادعاء مضايقته من قبل موظفي وحراس الأوقاف في الأقصى خلال اقتحامه للمسجد في العام الماضي، وهو توجه خطير إن من ناحية التجريم القضائي للهيئة المشرفة على المسجد الأقصى، وإن من حيث اعتبار دفاع المرابطين وموظفي الأوقاف عن الأقصى أمرًا "مجرمًا" في قضاء الاحتلال.

ج. التحكم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين - ضمنها أهم الاعتقالات وحالات الإبعاد-

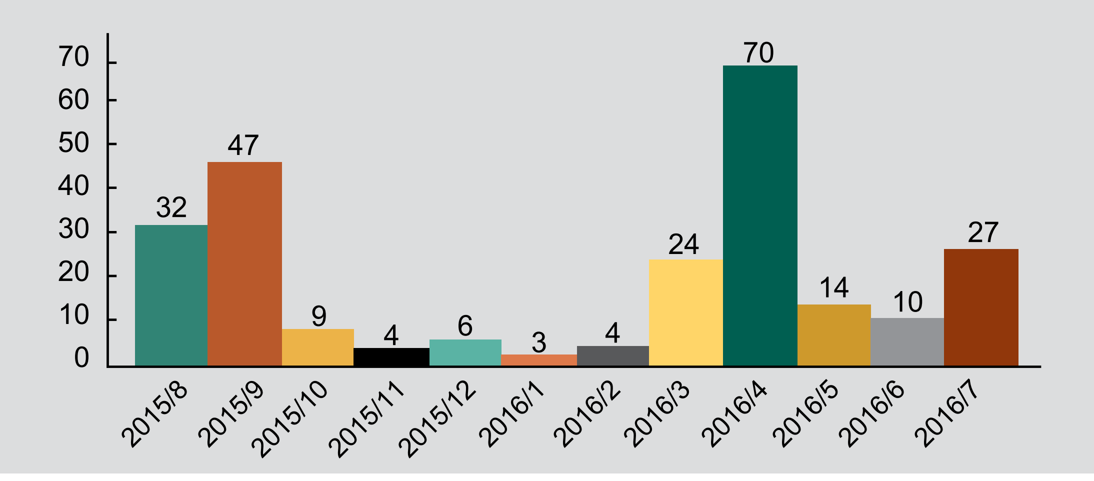
يضاف لمعاناة المصلين والمرابطين في الأقصى انتهاكات عديدة من قبل الاحتلال، فيمارس الاحتلال سياسة كيدية على أبواب الأقصى، عبر احتجاز هويات المقدسيين عند دخولهم، وتعرضهم للاعتقال التعسفي وما يرافقه من اعتداء جسدي ومعاملة مهينة، ويتحول غالب المعتقلين للتحقيق معهم في أحد مراكز شرطة الاحتلال، ثم يطبق بحقهم إما الاعتقال الإداري أو الإبعاد عن الأقصى لفترات تتراوح بين الـ 15 يومًا وستة أشهر، إضافةً للغرامات المالية، التي تشكل عبئًا إضافيًا على كاهل المقدسيين.

سياسة الاحتلال الانتقائية على أبواب الأقصى لا توفر أي مكوّن في المجتمع المقدسي، ففي 2015/8/10 منعت قوات الاحتلال أطفال المخيمات الصيفية من دخوال الأقصى، وعندما حاولوا اختراق حواجز الاحتلال أطلقت عليهم الغاز المسيل للدموع واعتدت عليهم. مما أدى لاختناق عدد كبير من الأطفال، وطال القمع الوحشي حراس المسجد الأقصى الذين حاولوا الدفاع عن الأطفال.

ووصل الأمر بتقييد الاحتلال دخول المصلين للأقصى بوقت محدد مسبقًا، فقد اشترطت عناصر الاحتلال في 2015/8/25 على الرجال الداخلين للأقصى تسليم بطاقات الهوية، وعدم البقاء بداخله لأكثر من نصف ساعة، وإلا سيتم تحويل بطاقات الهوية إلى مركز "القشلة" للتحقيق معهم ومعاقبتهم.

وخلال الرصد نجد أن الاحتلال اعتمد على قرارات الإبعاد عن الأقصى بشكل كبير، وطالت هذه القرارات الرجال والنساء والأطفال على حدٍ سواء، وإن كانوا من سكان القدس أو المناطق

الفلسطينية الأخرى المختلفة، وتتراوح مدة الإبعاد بين 15 يومًا وستة أشهر، ووصل عدد المبعدين عن المسجد الأقصى لنحو 250 مبعدًا من القدس والمناطق الفلسطينية الأخرى.



رابعًا: ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى

شهدت مدة الرصد حراكاً كبيراً تجاه تطور الأحداث في المسجد الأقصى، وارتفاع وتيرة الاقتحامات، ومحاولة تكريس التقسيم الزماني والمكاني للمسجد كأمر واقع، كما فعلت في المسجد الإبراهيمي في الخليل، معتقدةً أن البيئة مواتية لتنفيذ مخططاتها في تهويد القدس وهدم الأقصى وبناء المعبد المزعوم. غير أن اندلاع انتفاضة القدس، وجه المسار باتجاه لا ترغبه دولة الاحتلال ولا من يؤيد المسار السلمي لحل القضية الفلسطينية، حيث كانت أبرز مكتسباتها تجميد مشروع التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك بالرغم من كل المحاولات الجادة والحثيثة التي قام بها الاحتلال. وبقي التفاعل الشعبي، خصوصاً بين الفلسطينيين في القدس والأراضي المحتلة عام 1948، الخط الأول للدفاع عن المسجد المبارك، وإن تفاوت في الحجم والزخم بين بلد وآخر. ولكن بالرغم من حجم الهجمة على الأقصى كانت ردود الفعل الرسمية دون المستوى المطلوب، حيث اقتصرت على بيانات الشجب والاستنكار والتحذير من حرب دينية، وكانت ذات سقف منخفض ولا توازي حجم المخاطر التي يتعرض لها الأقصى.

1. المستوى الفلسطيني:

أعلنت الفصائل الفلسطينية عزمها على إفشال تلك المخططات، وتعهدت بمنع تنفيذ التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى. إلا أن لغة خطابات الفصائل، بشكل عام، مع أهميتها، لم تعكس الدور الحقيقي المنوط بالفصائل الفلسطينية، ودورها في مقاومة الاحتلال، وبرامجها العملية لمواجهة اعتداءات الاحتلال وانتهاكات للأماكن المقدسة، بشكل عام، وللمسجد الأقصى بشكل خاص. مما دفع بالشباب الفلسطيني إلى تلبية نداء الواجب نصرة للأقصى والمقدسات، فكانت انتفاضة القدس، التي أخذ الفلسطيني فيها على عاتقه، وبشكل فردي، مهمّة دفع الانتهاكات الإسرائيلية.

> لم تعكس لغة خطابات الفصائل الدور الحقيقي المنوط بها وبقيت أيدي المقاومة الفلسطينية مكبلة في الدفاع عن الأقصى والمقدسات، من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية. والتنسيق الأمني بلغ مراحل متقدمة، من أجل إجهاض أي عمل مقاوم، حتى ولو كان للدفاع عن الأقصى

وعند اندلاع انتفاضة القدس، دعت الفصائل الفلسطينية إلى دعمها، لمنع مخططات الاحتلال كافة التي تهدف إلى تهويد الأماكن المقدسة في المدينة المقدسة، ومنها تجميد مشروع التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك. ولكن أيدي فصائل المقاومة الفلسطينية بقيت مكبلة في الدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات، من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي سعت إلى منع أي عمل "إرهابي"، حتى أنها عملت على تفتيش الحقائب المدرسية للطلاب، بحثاً عن أي وسيلة يمكن أن تربك الاحتلال ومستوطنيه. والتنسيق الأمني بلغ مراحل متقدمة، بشهادات فلسطينية وإسرائيلية، في سبيل إجهاض أيّ عمل مقاوم، حتى ولو كان للدفاع عن الأقصى.

وأدانت السلطة الفلسطينية باستمرار عمليات الاقتحام اليومية للمسجد الأقصى المبارك، ومواصلة الجمعيات والمنظمات اليهودية المتطرفة حشدها لاقتحامات جماعية جديدة، وذلك بقرار ودعم من الحكومة الإسرائيلية، وبحماية أذرعها العسكرية والأمنية. غير أن عجز السلطة، وأدواتها، كان واضحًا في خطابها ومواقفها وأدائها بالمقارنة مع حجم الانتهاكات والاعتداءات. وكانت الخطوات التي قامت بها السلطة الفلسطينية، بالتهديد والوعيد تارة، وبالإدانة والاستنكار تارة أخرى، بمثابة خطوات شكلية لتنفيس الشارع الفلسطيني، ولم ترق إلى مستوى الحدث.

وبالمقابل برز دور الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في محاولاتها إجهاض انتفاضة القدس، حيث أكدت في أكثر من مناسبة منعها لمئات المحاولات لتنفيذ عمليات ضدّ الجيش الإسرائيلي والمستوطنين. وهو ما تفاخر به في أكثر من مناسبة رئيس السلطة محمود عباس، الذي حمّل الدولة العبرية مسؤولية ذلك.

شكل المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948 خط الدفاع الأول في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى. ولعبت الحركة الإسلامية دورًا كبيرًا في حماية الأقصى

وبالمقابل، نجح المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948 بتشكيل خطّ الدفاع الأول، وربما الوحيد، في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى، وشكل المرابطون منهم دروعًا بشرية، أسهمت، إلى حد كبير، بمنع تنفيذ المخطط الصهيوني بتقسيم الأقصى زمانيًا ومكانيًا،

من خلال الأنشطة المتواصلة، ودعوات الرباط، وغيرها من البرامج التي تضمن حضوراً دائماً للمصلين في المسجد. ولا شك أن الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 48 لعبت دورًا كبيرًا في حماية الأقصى، وهذا ما دفع سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إعلان حظر الحركة الإسلامية والمؤسسات التابعة لها.

2. الأردن:

لم يـرقَ الموقف الرسمي الأردني إلى مستوى الحدث، والخطورة التي تتعرض لها المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص؛ مما أعطى الجرأة لسلطات الاحتلال بالتمادي بانتهاكاتها، والمساعدة في اقتحام المسجد المبارك

تمتلك السلطات الأردنية الوصاية الدينية على المقدسات في مدينة القدس، ويتيح لها القانون الدولي التحرك دولياً، لوقف الانتهاكات الإسرائيلية في المدينة المقدسة بشكل عام، وفي المسجد الأقصى بشكل خاص، وتتحمل السلطات الأردنية مسؤولية تنظيم شؤون المسجد الدينية، وتقديم الرعاية الكاملة لرواده، ولها الحقّ في تعيين الموظفين؛ وبالرغم من ذلك كله فلا تتجاوز ردود الفعل الأردنية الرسمية في الغالب تصريحات الشجب والاستنكار، التي لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن توقف الحملة الشرسة التي يشنّها المستوطنون بحماية جيش الاحتلال ورعايته. وأصبح لافتاً للنظر أن التحركات الأردنية ترتفع وتيرتها مع انتفاض الفلسطينيين، وتصاعد عملياتهم لحماية المسجد الأقصى والمقدسات، فترتفع وتيرة التنسيق بين الأردن والسلطة الفلسطينية والاحتلال للتدخل وتهدئة الأوضاع منعاً لتطور الأحداث، بالإضافة إلى التدخل الأمريكي لإجهاض انتفاضة القدس، الذي أدى إلى ما عُرف بتفاهمات كيري، حيث أعلن وزير الخارجية الأميركي عن "موافقة نتنياهو على اقتراح للملك عبد الله لضمان المراقبة بكاميرات الفيديو على مدار 24 ساعة، لجميع مرافق الحرم القدسي". وقد أثارت هذه النقطة الانتقادات نظرًا إلى أنها تلتفّ على واقع معروف وتوحي بأنّ الاعتداءات على الأقصى تأتي من طرف آخر غير الاحتلال، وقد اضطر الأردن إلى إعلان التراجع عن المشروع بعد ضغوط شعبية أردنية وفلسطينية.

عموماً، لم يرقَ الموقف الرسمي الأردني إلى المستوى الحدث، والخطورة التي تتعرض لها المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص. ولم تتخذ السلطات الأردنية إجراءات رادعة لوقف انتهاكات الاحتلال للأقصى، والمصلين فيه، والمرابطين، وموظفيه التابعين لوزارة الأوقاف الأردنية؛ ممّا أعطى الجرأة لسلطات الاحتلال كي تتمادى في انتهاكاتها، والمساعدة في اقتحام مستوطنيه للمسجد المبارك.

3. المستوى العربي والإسلامي الرسمي:

تراجعت القضية الفلسطينية على مستوى اهتمام الدول العربية والإسلامية، فالوضع العربي المضطرب انعكس بشكل سلبي على الوضع الفلسطيني. وعلى الرغم من كثرة الانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الأقصى المبارك فقد شهدنا تراجعاً كبيراً في مستوى الاهتمام بالقضية الفلسطينية. ولم تخرج ردود الفعل العربية والإسلامية عن الحالة التي خبرناها طوال سنوات الاحتلال؛ إذ لم تزد ردودهم عن التنديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة "إسرائيل" بالتوقف عن الاعتداءات والاستفزازات المستمرة على المسجد الأقصى؛ وعادتها لم تلتفت "إسرائيل" إلى تلك المطالب، ولم يهزها أي تنديد، وواصلت تصعيدها ضدّ المسجد الأقصى.

> تراجعت القضية الفلسطينية على مستوى اهتمام الدول العربية والإسلامية، فالوضع العربي المضطرب انعكس بشكل سلبي على الوضع الفلسطيني. ولم تزد ردود الفعل العربية والإسلامية عن التنديد، والشجب، والاستنكار

وخرجت جامعة الدول العربية في كل مرة لتدين الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك، من قبل المستوطنين الإسرائيليين، وتحذر الحكومة الإسرائيلية من مغبة استمرار الإجراءات والانتهاكات المتزايدة، للنيل من المسجد الأقصى المبارك والقدس، لأن الاستمرار بتلك الانتهاكات سيؤدي إلى إشعال المنطقة. ولم ترقَ القمة العربية التي عُقدت في العاصمة الموريتانية نواكشوط في تموز/يوليو 2016 إلى مستوى الحدث الذي تعيشه القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص، حيث عبرت القمة عن حالة التردي التي تعيشها الدول العربية على المستوى الرسمي.

ولم تكن منظمة التعاون الإسلامي أفضل حالاً في تعاطيها مع القضية الفلسطينية من جامعة الدول العربية، ولم تتخط ردودها على الانتهاكات المستمرة للمسجد الأقصى الإدانة والاستنكار. فقد أدانت المنظمة مرارًا السياسات والإجراءات غير القانونية التي تتبعها الدولة العبرية ضدّ المسجد الأقصى. وجاءت قمة منظمة التعاون في مدينة إسطنبول التركية في 14-2016/4/15 لتؤكد ما تمّ إعلانه في جاكرتا في القمة الاستثنائية الخامسة للمنظمة في 6-2016/3/7 حول فلسطين والقدس، حيث شدد المجتمعون على ضرورة مواجهة التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى.

ولم يكن المستوى الرسمي العربي والإسلامي ليتخطى مواقف الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، حيث أكدت رفضها للممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطيني المحتلة، وأدانت محاولات تغيير الوضع الهيكلي والتاريخي للمسجد الأقصى المبارك. كما عبرت عن رفضها واستنكارها للاقتحامات اليومية للمستوطنين للأقصى.

4. المستوى الشعبي:

يعدُّ التفاعل الشعبي مع تطور الأوضاع في المسجد الأقصى من أهم الأدوات المؤثرة في تحديد المسارات. والشارع العربي بشكل عام، والأردني بشكل خاص، متفاعل مع القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى والمدينة المقدسة بشكل خاص. وهذا ما سطره من خلال نزوله إلى الشارع معلناً رفضه للانتهاكات والاقتحامات اليومية للأقصى، ومن خلال رفضه للتقسيم الزماني والمكاني للمسجد.

> يعدُّ التفاعل الشعبي مع تطور الأوضاع في المسجد الأقصى من أهم الأدوات المؤثرة في تحديد المسارات، والشارع العربي والإسلامي متفاعل مع القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى والمدينة المقدسة بشكل خاص

كما تمّ تنظيم عدد كبير من المسيرات الجماهيرية الحاشدة، والوقفات التضامنية، والفاعليات في عدد من الدول العربية نصرة للأقصى ودعمًا للشعب الفلسطيني في انتفاضته ضدّ الاحتلال.

وفي السياق ذاته، جاءت دعوات عدد من الجهات من بينها الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ومؤسسة القدس الدولية، والأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب، والمنظمات الإسلامية في

أوروبا، الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي إلى التحرك للوقوف في وجه خطوات الاحتلال في فرض التقسيم الزماني للمسجد الأقصى المبارك.

5. المستوى الدولي الرسمي:

المواقف وردود الفعل الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على المسجد الأقصى تباينت بين قلق، واستنكار، وتحذير، ومساواة بين الضحية والجلاد... وغالباً ما يكون التدخل الدولي في مصلحة دولة الاحتلال

المواقف وردود الفعل الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على المسجد الأقصى تباينت بين قلق، واستنكار، وتحذير، ومساواة بين الضحية والجلاد، حتى مجلس الأمن الدولي —كعادته— فشل في إصدار بيان صحافي يدين فيه انتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى والقدس المحتلة، والسبب دائماً الاعتراضات الأمريكية. وقلق المجتمع الدولي مصدره أن تؤدي الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة إلى تدهور الأوضاع، وغالباً ما يكون التدخل الدولي في مصلحة دولة الاحتلال، كما حدث عندما حاول وزير الخارجية الأمريكي جون كيري تهدئة انتفاضة القدس، حيث توصل إلى تفاهمات عُرفت بتفاهمات كيري.

ولم تتعدّ تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أو المتحدثين باسمه، والبيانات الصادرة عنهم، التعبير عن القلق إزاء تدهور الأحداث في القدس والمسجد الأقصى، والاستفزازات الإسرائيلية. وساوت الولايات المتحدة الأمريكية بين الضحية والجلاد، حيث نددت بـ "كل أعمال العنف" في باحة المسجد الأقصى، في إشارة إلى الاعتداءات الإسرائيلية وتصدي الفلسطينيين لها على حد سواء. كما كرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى الحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى، منبهًا إلى أن "أي تغيير في هذا الوضع ستكون له تداعيات خطيرة تزعزع الاستقرار".

خامسًا: التوصيات:

هذا التقرير هو العاشر من سلسلة تقارير ترصد الاعتداءات على المسجد الأقصى بشكل منهجي منذ 2005/1/1. وهو يُبنى على القراءة التراكمية لإجمالي التطورات خلال المدة التي يغطيها، ويخلص إلى تحديد المعضلة الرئيسة في حماية المسجد الأقصى من التهويد، ألا وهي غياب معادلة الردع التي شكلت الحامي الأول للمسجد من مخططات التهويد، بالإضافة إلى غياب مشروع عربي وإسلامي لتثبيت المقدسيين ودعم رباطهم ودفاعهم عن المسجد الأقصى حتى يتم التحرير.

وإنّ هذا التقرير إذ يشخّص هذا الواقع فإنّه يضع توصياته لتشكّل خارطة طريق لإعادة بناء معادلة ردع من هذا النّوع، على مختلف الصعد، وإعادة تكريس حسابات الربح والخسارة في عقل صانع القرار الصهيوني عندما يفكر في الاعتداء على المسجد الأقصى أو اتخاذ خطوات لتغيير الواقع فيه. إنّ تكريس مثل هذه المعادلة من شأنه أن يؤخر التحركات الصهيونية تجاه المسجد ويعرقلها نظرًا إلى غياب الاستراتيجية التي تهدف إلى استعادة الأرض والمقدسات من يدي الاحتلال.

أ. توصيات للمقاومة والفصائل والقوى الفلسطينية:

خطّت المقاومة صفحات مشرقة في تاريخ الصراع مع الاحتلال، وكان دورها، بالإضافة إلى التصدي للاحتلال، عاملاً مهمًا في شحذ الهمم والنفوس وتكريس قضية الأقصى في الوعي الشعبي داخل فلسطين وخارجها. وعلى الرغم من أن المقاومة تشكل أحد خطوط الدفاع عن الأرض إلا أنه ثمة توصيات ضرورية لتطوير أداء الفصائل والقوى الفلسطينية باتجاه حماية الأقصى.

1. تثبيت موقف وطنيّ جامع يشكل ميثاق شرف "يحرّم" التنازل عن القدس والتقصير في نصرتها.
2. الضّغط على السلطة الفلسطينية وفريق التسوية والمفاوضات لمنع أيّ تنازل عن القدس ومقدساتها، ومنع تمرير أي مشروع يتيح للاحتلال المشاركة بإدارة شؤون المسجد الأقصى.

3. **تحويل قضيّة الأقصى إلى بندٍ ثابت في البرامج السياسية للفصائل، وعنوان لا يغيب عن الوسائل الإعلامية التابعة لها على الأقل، وبفعاليات جماهيرية شعبية تشمل بث الوعي وحشد الدعم والإعداد الجدّي لمشروع التحرير.**
4. **الفصائل مطالبة أيضًا بتفعيل وجودها ودورها في القدس وإسناد الحراك الشعبي من دون الوقوع في فخ التصريحات التي تتماهى مع تصريحات الأنظمة والحكومات الرسمية بما تمثل من عجز وتهرّب من المسؤولية، كما أنها مدعوة إلى العمل على قاعدة أن الحراك هو لمصلحة الشعب الفلسطيني وليس ليسجّل هذا الفصيل نقاطًا على هذا الفصيل أو ذاك.**
5. **تقديم الدعم الحقيقي على مختلف الصعد للمقدسيين، ومساندتهم في انتفاضتهم في وجه الاحتلال. كما لا بد من السعي لاستثمار إنجازات انتفاضة القدس باتجاه رفع الاحتلال إلى مزيد من التراجع في ما يتعلق بمشروع تقسيم الأقصى، ومجمل الاعتداءات على المسجد.**
6. **العمل الجاد لإنهاء الانقسام وترميم البيت الدّاخلي الفلسطيني.**
7. **العمل على تفعيل الجهود الجماهيريّة والإعلاميّة للحشد باتّجاه التعويض عن قرار حظر المرابطين والمرابطات والحركة الإسلامية بمؤسساتها الداعمة للرباط في الأقصى.**
8. **على فصائل المقاومة خارج فلسطين القيام بدور كبير على صعيد التوعية والتثقيف وتعبئة الجماهير الفلسطينية في اللجوء، ومن المهمّ تحديد مناسبات محددة تتفق فيها على حملات وبرامج ثقافية وإعلامية مكثفة لنصرة الأقصى.**

ب. توصيات للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير:

لم تخرج السلطة الفلسطينية بعد اندلاع انتفاضة القدس عن السياسة التي اتبعتها عام 2014 حيال هبة الشهيد أبو خضير لجهة عدم مساندة الانتفاضة، والنظر إليها من زاوية "دوامة العنف" التي يجب أن تنتهي بالتنسيق مع الاحتلال.

ومن أهم ما يمكن أن تقوم به السلطة في المرحلة الحالية:

1. **وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال واعتقال الفلسطينيين على خلفية التخطيط لتنفيذ عمليات ضد الاحتلال، والبناء على تجربة المقاومة التي لا تزال حاضرة كعامل قوة في وجه الاحتلال.**
2. **وقف الانجرار وراء المبادرات التي تسقط من اعتبارها الحقوق الفلسطينية وتدخل السلطة مجددًا في متاهة التفاوض مع الاحتلال.**
3. **الدّفاع عن الأقصى كأولوية لا تقبل المساومة ودعم القدس بقطاعاتها كافة وفق استراتيجية تخدم مشروع التحرير ولا يكون هدفها تحقيق التخدير الاقتصادي أو تعزيز التنمية في ظل الاحتلال.**
4. **إعادة إنتاج خطاب سياسي وإعلامي متماسك ومتمسك بالقدس والأقصى مع الالتفات إلى ضرورة التكامل بين هذا الخطاب والعمل الجاد على الأرض.**
5. **إطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية، وفكّ القيود المفروضة على أهل الضفة للتضامن والتفاعل مع القدس والأقصى.**

ج. توصيات للمملكة الأردنية:

إنّ دور الحكومة الأردنية في التصدي للانتهاكات الواقعة على الأقصى يستند بالدرجة الأولى إلى حقيقة أنها تمثل الحصرية الإسلامية من خلال وصايتها على المسجد الأقصى وعلى الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس ومن خلال دائرة الأوقاف الإسلامية في المدينة. ومن الواضح أن استهداف الاحتلال لهذا الدور يتصاعد بشكل مستمر، لا سيما من خلال الاعتداء على دور موظفي الأوقاف من حراس المسجد وسدنته واعتقالهم ومنعهم من دخول المسجد وإبعادهم عنه، وهو الأمر الذي شهد تصاعدًا كبيرًا في الأشهر الأخيرة.

وانطلاقًا من هنا فإن الحكومة الأردنية مطالبة بما يأتي:

1. **وقفة حازمة في وجه الاعتداءات المتكررة على الأقصى وموظفي الأوقاف على اعتبار أن الاعتداء على أيّ موظف منهم هو اعتداء على أيّ موظف أردني، كما أن الاعتداء على الأقصى هو اعتداء على السيادة الأردنية.**

2. دعم حراس الأقصى والمرابطين والمرابطات، لا سيما المرابطات الممنوعات من دخول الأقصى منذ عام.
3. استمرار العمل عبر المنابر الدولية، لا سيما اليونسكو.
4. التجاوب مع الشارع الأردني خصوصًا والعربي عمومًا لرفض التطبيع مع الاحتلال.
5. دعم المؤسسات الأردنية الشعبية التي تعمل من أجل الدفاع عن القدس والأقصى، ودفعها لتقوم بدور التواصل والتحفيز مع الهيئات العربية والإسلامية والدولية.
6. رفض أي تسوية أو اتفاق مع أي جهود تكرس شراكة الاحتلال في إدارة الأقصى.
7. إشراك الأطياف الفلسطينية المختلفة في مشروع الدفاع عن الأقصى لتشكل جبهة عريضة وقوية لمواجهة الاحتلال.

د. توصيات للحكومات العربية والإسلامية:

تركت الدول العربية والإسلاميين الفلسطينيين مرة أخرى من دون دعم في مواجهة الاحتلال بعد اندلاع انتفاضة القدس بل ذهب بعض هذه الدول أبعد من ذلك إلى حد التنسيق مع الاحتلال تحت ذريعة مواجهة الخطر الأمني و"الإرهاب" والاتجاه إلى التطبيع مع الاحتلال من دون أي اعتبار للقضية الفلسطينية. وكشفت القمة العربية التي عقدت متأخرة في تموز/يوليو 2016 في نواكشوط عن مزيد من التراجع في الموقف العربي الرسمي الذي يشهد مزيدًا من التباعد عن القضية الفلسطينية، في خطوطها العامة وفي تفاصيلها فلا اكتراث لمواجهة مشروع التهويد الذي يقوده الاحتلال في القدس أو لتصعيد الاعتداءات في الأقصى ولا لفشل المسار السياسي، و"أقوى" موقف لا يتعدى الإدانة والتهديد.

والمطلوب من الحكومات العربية والإسلامية:

1. التعامل مع القضية الفلسطينية على أنّها قضيتهم وليس قضية الفلسطينيين وحدهم.
2. دعم حقيقي للقدس والمقدسيين والمقدسات، وتأمين الدعم المالي لحماية الأقصى عبر دعم المقدسيين وأهالي الأراضي المحتلة عام 1948 بما يحقق لهم مقوّمات الصمود بما هم خطّ الدفاع الأول عن الأقصى والأقدر على الحضور فيه على المستوى الميداني.

3. دعم حراك الفلسطينيين في وجه الاحتلال، والاستفادة من هذا الحراك للضغط على دولة الاحتلال في السياسة.
4. التحرك والضغط على الاحتلال لوقف استهداف المرابطين والمرابطات الذين لا يزالون ممنوعين من دخول الأقصى.
5. وقف أي محاولة ومسعى للتطبيع مع الاحتلال بصرف النظر عن العنوان الذي يتم التسويق لهذا التطبيع تحته.
6. تطبيق قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لجهة تأسيس صناديق دعم للقدس والأقصى، ودفع ما تعهدت به الحكومات من مبالغ لدعم القدس.
7. تفعيل لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.
8. عدم تغطية المفاوضات مع الاحتلال أو الوقوف وراء المبادرات المشبوهة التي تقدّم المصلحة الإسرائيلية على كل ما عداها مع عدم الأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني.

هـ. توصيات لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي:

1. رفع سقف موقفها السياسي والميداني استجابة لحجم التّهديدات المحيطة بالأقصى من دون انتظار إقدام الاحتلال على خطوات عملية في المسجد للتنبه بعدها إلى خطورة مشروع التهويد.
2. عدم تغطية أي تنازلات عن القدس والأقصى قد تقدّم تحت ستار المفاوضات والتسويات.
3. ممارسة عمل مشترك وفعّال من شأنه أن يوقف الانتهاكات الإسرائيلية ويلجمها، بالإضافة إلى تفعيل الجانب القانوني لقضية الأقصى انطلاقًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسجد الأقصى.
4. تفعيل مكاتبهما وهيئاتهما المولجة مسؤولية دعم القدس والمقدسات، لا سيما لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وصناديق القدس والأقصى التي أعلن عنها في غير مناسبة.
5. تفعيل جميع قراراتهما بدعم القدس والأقصى، والضغط على الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها تجاه القدس، وتوثيق جرائم الاحتلال بحق القدس والأقصى.

و. توصيات للجماهير الفلسطينية:

إنّ الفلسطينيين معنيّون بشكل أساس بحماية المسجد الأقصى والدفاع عنه كونهم أصحاب القضية والحريصين عليها وخطّ المواجهة الأول. وإنّ استعادة القدس والأقصى يعوزها استمرار النّضال والثبات في وجه كل ممارسات الاحتلال التي يحاول من خلالها كسر أي إرادة للتصدي لمخططاته أو الوقوف في وجه مشاريعه التهويدية في القدس والأقصى. وقد أكدت انتفاضة القدس مركزيّة الأقصى في الوجدان الفلسطيني حيث كان حاضرًا في مقدّمة الدوافع إلى تنفيذ العمليّات، كما أن استمرار العمليات على الرغم من العقوبات الانتقامية التي ينفذها الاحتلال بحق منفذي العمليات وعائلاتهم دليل على الاستعداد لبذل النفس في سبيل التحرير.

1. المطلوب من المقدسيين وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 عدم الخضوع لمحاولات الاحتلال القضاء على مقاومتهم عبر القوانين التي يتبناها لكسر إرادتهم والعقوبات التي ينفذها بحقهم.
2. الانتقال بالحراك من دائرة المبادرات الفردية غير المترابطة إلى موجة متعاظمة ومنظمة من المواجهة المفتوحة والشاملة زمانًا ومكانًا مع الاحتلال بما يؤدي إلى إرهاقه. فالرهان معقود على مبادرتهم وصمودهم بعدما أثبتوا أن لديهم عزيمةً مكنتهم من التفلّت من قيود الاحتلال ووضعتهم في بعض محطات المواجهة مع الاحتلال في موقع المهاجم المباغت والمفاجئ لا في موقع الدفاع وتلقي الضربات.
3. نظرًا إلى أهمية الدور الذي تلعبه قوافل شدّ الرحال إلى الأقصى لجهة رفد المسجد بالمصلّين والمرابطين الذين يتصدّون لاقتحامات المستوطنين، فإنّ أهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948، ومع الثناء على دورهم وجهدهم، مدعوّون إلى تكثيف هذه الحملات وتأمين الرباط المتواصل في الأقصى مع تخطي قرار الاحتلال بحظر الحركة الإسلامية، لا سيما مؤسساتها المعنية بتنظيم الرباط وحلقات العلم في الأقصى. كما أنهم مدعوون إلى توثيق الاعتداءات التي يرتكبها الاحتلال واستغلال الفضاء الإلكتروني لإطلاع الرأي العام على الجرائم الإسرائيلية لما من شأنه من حشد الدعم والتأييد لقضية القدس والأقصى.

4. أهلنا في الضفة الغربية مدعوّون إلى التضامن مع الأقصى وكسر القيود التي تفرضها عليهم السلطة الفلسطينية عبر معادلة التنسيق الأمني. فالتظاهر وتنظيم المسيرات الرافضة لممارسات الاحتلال هو الحد الأدنى من التضامن الذي يمكن أن يقدمه أهل الضفة بالإضافة إلى أن حضورهم في المسجد، على الرغم من القيود التي يفرضها عليهم الاحتلال يصبّ في خانة رفد المسجد بالمصلين، وإن بدرجة محدودة.

5. أهل غزة مدعوّون إلى استحضار قضية الأقصى تمامًا كما الحصار المفروض عليهم منذ 10 سنوات، والتعاطي مع الاعتداءات على المسجد على أنها اعتداء عليهم وعلى مقدساتهم مع ما يلزم ذلك من إبداء التضامن والنصرة. كما أنهم مدعوون إلى عدم التعاطي مع سماح الاحتلال لعدد محدود من كبار السن منهم بزيارة الأقصى على أنّه منحة من الاحتلال، بل هو حق لهم.

6. لا يقل دور الفلسطينيين اللاجئين أهمية عن دور فلسطينيي الداخل حيث إن فضاءات العمل أوسع وإمكانية التعبئة أشمل. واللاجئون مطالبون بتبنّي قضية القدس والأقصى كصنو لقضية اللاجئين والعودة واستحضار الأولى بشكل دائم وكجزء متمّم للدفاع عن حق العودة. كما أن الفلسطينيين في أوروبا بشكل خاص مدعوّون إلى التعامل الجدّي مع قضية القدس والأقصى والعمل الفعّال لكشف ممارسات الاحتلال واعتداءاته على المقدسات بما يساهم في تشكيل رأي عام يدرك جرائم الاحتلال ويسعى إلى التأثير في المستوى الرسمي والضغط على الحكومات الأوروبيّة للوقوف بوجهها وملاحقتها.

ز. توصيات للجماهير العربية والإسلامية:

انصرفت الجماهير العربية والإسلامية، أو صُرفت عن قضايا الأمة الأساسية واستهلِكت في هموم داخلية أبعدتها بشكل لافت عمّا يجترحه الاحتلال من اعتداءات وانتهاكات تطال القدس والمسجد الأقصى. ومع ذلك، لا تزال الشعوب أفضل حالاً من الأنظمة في التضامن مع الشعب الفلسطيني ورفض التطبيع مع الاحتلال.

ومن المهم بالنسبة إلى الشعوب العربية والإسلامية:

1. استحضار هذه القضيّة كهمٍّ يومي وكواحدة من القضايا التي تعنيها بشكل مباشر والتي تحدّد على أساس الموقف منها تصويتها للشخصيات والأحزاب والبرامج السياسية لتصبح بذلك قضيّة محدّدة وموجّهة للسياسات الخارجيّة.
2. الضغط على الحكومات العربية والإسلامية للقيام بدورها تجاه القضية الفلسطينية والقدس والأقصى.
3. الأحزاب والقوى والهيئات على اختلافها مطالبة بتعزيز خطابها التّعبوي لاستنهاض الجماهير وتحريك الشّارع دعمًا للقدس والأقصى وتنظيم الفعاليات بشكل مستمر لا سيما في المناسبات التي شكّلت محطّات بارزة في تاريخ القدس والأقصى والقضية الفلسطينية بشكل عام.

أما الأمم المتحدة ومجلس الأمن فمطالبان بـ:

1. موقف واضح وحازم وملزم يدين الاحتلال ويلجمه ويؤكد أن القدس مدينة محتلة تطبق على حالة احتلالها اتفاقيات جنيف.
2. وضع آليات لتنفيذ قرارتهما المتعلقة بالقدس والأقصى، لا سيما في ما يتعلق بإرسال لجنة تحقيق للوقوف على الانتهاكات الإسرائيلية في البلدة القديمة على الرغم من التعنت الإسرائيلي.

ح. توصيات للجهات العاملة لأجل القدس:

إن تعدّد الجهات العاملة للقدس في ظل غياب التنسيق بينها يؤدي في غالب الأحوال إلى تكرار الجهد وتضارب العمل وإلى خلل في خدمة القطاعات المختلفة في القدس رغم تقدير الجهود المبذولة. وعلى ذلك فالمطلوب:

1. تنسيق العمل وتوحيد الجهود بين المؤسسات العاملة لأجل القدس بما يثمر دعمًا حقيقيًا وملموسًا وفق احتياجات مشروع الدعم والتثبيت.
2. إيلاء مشروع مصاطب العلم وحملات شد الرحال اهتمامًا خاصًا نظرًا إلى أهمية هذين المشروعين في دعم الرباط في المسجد الأقصى وإحباط مشاريع الاحتلال.

3. العمل على إيجاد أوقاف شعبية ورسمية تشكل مددًا دائمًا ومستمرًا لدعم القدس والأقصى.
4. إنشاء تحالف خيري لدعم الأقصى يسهم في تحقيق الاستقلالية للمجتمع المقدسي عن الاقتصاد والنظام الإسرائيلي.

ط. توصيات للمرجعيات الدينية:

تقع على عاتق المرجعيات والمؤسسات والاتحادات الدينية والمجامع الفقهية مسؤولية كبيرة بالنسبة إلى الأقصى من حيث تكريسه كأحد مقدسات الأمة، واعتبار الاعتداء عليه انتهاكًا لحرمة الأمة بكاملها.

ويمكن إيجاز التوصيات الموجهة إلى المرجعيات الدينية وفق الآتي:

1. خدمة قضية الأقصى على مستوى التأصيل والفتوى التي تحفظ حق الأمة في أقصاها، وتكرس الخطوط الحمر لمنع الاعتداء عليه.
2. توضيح المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالأقصى وتأكيد حدوده ومساحته المعتبرة شرعًا والتي تشكل 144,000 متر مربع بكل ما تحيط به أسوار المسجد من ساحات وقباب ومصليات وبوائك وخلوات وآبار وغير ذلك من معالم.
3. تحريك وتعبئة الجماهير واستنهاضها لنصرة الأقصى الذي يشكل قضية عقدية ودينية، وفي ظل التحديات والظروف والمؤامرات التي تحدق بالمسجد فإن من المهم إصدار وثيقة تؤكد تحريم التنازل والتفاوض على القدس والأقصى.

ي. توصيات لوسائل الإعلام والإعلاميين:

نظرًا إلى الدور الذي يلعبه الإعلام في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، فالمطلوب من وسائل الإعلام والإعلاميين:

1. الحرص على إبقاء قضية الأقصى في مقدمة تغطيتها للتطورات في الدول العربية والإسلامية والتعاطي معها كواحدة من قضايا الأمة المركزية التي لا يجوز التهاون في تغطيتها كي لا تصبح شاهد زور على تهويد الأقصى.

2. كشف جرائم الاحتلال ومشاريعه في القدس والأقصى بما ينبّه لها ويوجد بيئة لعرقلتها.
3. تبنّي استراتيجية إعلامية تجعل القدس والاقصى أولوية تغطى تطوراتها باستمرار وليس في المناسبات حرصًا على ألا تغيب عن المحددات التي تشكل الرأي العام وتحدد اتجاهاته.
4. الكتاب والصحفيّون مطالبون بتناول قضية الأقصى وتكثيف كتاباتهم حول الموضوع وتناوله من شتى الجوانب سواء على مستوى ممارسات الاحتلال أو الوسائل اللازمة لمواجهتها.

ك. توصيات للشباب العربي:

يمتلك الشباب من الطاقات ما يخوّله لعب دور فعّال في نصرة القدس والأقصى ولعلّ من أبرز ما يمكن فعله في هذا المجال:

1. تعزيز المبادرة الفردية والاستفادة من الفضاءات الإلكترونية والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لنقل الخبر وكشف جرائم الاحتلال.
2. عدم الاكتفاء بالمقاومة الافتراضية حيث إن العمل على الأرض يبقى العنصر الأهم في الدفاع عن القضايا المحقة وكسبها.

ل. توصيات للهيئات القانونية:

يصنف القانون الدولي مدينة القدس على أنها مدينة محتلة، وقد صدرت العديد من القرارات عن الهيئات والمنظمات الدولية التي تؤكد بطلان إجراءات الاحتلال في القدس وتهويده للمدينة. ولذلك، فإن الهيئات القانونية مطالبة بـ:

1. خوض معركة قانونية مع الاحتلال، وتأصيل الحق القانوني للأمة بقدسها وأقصاها، وهنا يبرز الدور الفاعل للجاليات والهيئات العربية والإسلامية في الغرب.
2. حملات توعية بحق الأمة بالقدس والأقصى، وعدم شرعية الاحتلال وإجراءاته.

الفصل الأول:
تطوّر فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

مقدّمة

على الرغم من أنّ هبّة الشهيد أبو خضير التي بدأت في تموز/يوليو 2014 لم تتوسع زمنيًا أو جغرافيًا إلا أنّ حالة "الهدوء" النسبي التي تلتها لم تكن إلا تحضيرًا لانتفاضة القدس التي اندلعت في 2015/10/1 انتفاضة القدس على وقع عملية نفذها ثلاثة فلسطينيين في مستوطنة "إيتمار" شرق نابلس أدت إلى قتل مستوطنين وتبعتها في 2015/10/3 عملية طعن وإطلاق نار نفذها مهند الحلبي في البلدة القديمة في القدس وأدت إلى قتل مستوطنين وإصابة ثلاثة بجروح. وتوالت بعد ذلك عمليات الطعن والدهس وتطورت إلى استعمال السلاح والعبوات الناسفة ترافقها مواجهات واشتباكات شبه يومية في أحياء مختلفة من القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها تلك المحتلة عام 1948. وكانت الأشهر التي سبقت اندلاع انتفاضة القدس لم تخلُ من اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه على الفلسطينيين ومقدّساتهم، لا سيّما المسجد الأقصى. وكانت الأشهر التي تلت هبة أبو خضير شهدت تصعيدًا في الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين كان من أبرزها إقدام مستوطنين على إحراق عائلة دوابشة في دوما بنابلس في 2015/7/31 والتي أدت إلى قتل الطفل علي الذي لم يكمل عامه الثاني ثم لحق به أبواه فيما أصيب أخوه أحمد ذو السنوات الأربع بحروق بالغة لا يزال يتلقّى العلاج من آثارها.

أما في الأقصى فكان واضحًا انتقال الاحتلال إلى مرحلة متقدمة عن سابقاتها والتّركيز على أبرز أركان التصدي لمشروع التهويد الذي يستهدف به المسجد، حيث بدأ حملة ركز فيها على تفريغ المسجد من المرابطين والمرابطات فاعتمد في آب/أغسطس 2015 قائمة ضمّت أسماء ما يزيد على 20 مرابطة منعهن من دخول المسجد ثم تضخمت اللائحة حتى تجاوزت 40 اسمًا لا يزلن ممنوعات من دخول الأقصى حتى تاريخ إعداد التقرير. في أيلول/ سبتمبر، أصدر وزير الجيش حينها موشيه يعلون، وبناء على توصية من وزير الأمن الداخلي

جلعاد أردان، قرارًا بحظر ما أسماه تنظيمي المرابطين والمرابطات ثم أصدر في تشرين ثانٍ/ نوفمبر قرارًا آخر بحظر الحركة الإسلامية-الجناح الشمالي وكل مؤسساتها، مع ما يعنيه ذلك من استهداف للقوافل التي تسيرها مؤسسة البيارق التابعة للحركة من الداخل الفلسطيني المحتل إلى الأقصى، وحلقات العلم التي تنظمها في المسجد لعمارته.

شكلت هذه المحطّات والمشهد اليومي للاعتداءات على الأقصى، بما في ذلك اعتقال النساء من الأقصى واقتيادهنّ إلى التحقيق، عاملًا دفع الفلسطينيين باتجاه استهداف المستوطنين وأمن الاحتلال.

وربط المستوى الأمني تقييمه للوضع على الأرض بالأقصى ولاحظ حضور المسجد في مقدمة الدوافع إلى تنفيذ العمليات، وعلى هذا الأساس تمحور السلوك الإسرائيلي حيال الأقصى، تحديدًا على المستويين الأمني والسياسي، ضمن ما يمكن وصفه بالتراجعات المؤقتة التي تناسب المرحلة الحالية وتحدياتها. وكانت أولى تجليات السلوك السياسي البحث عن "تهدئة" للوضع المأزوم فكان الاتفاق الذي رعاه وزير الخارجية الأميركية جون كيري والذي أعلن عنه في 2015/10/25، بمثابة قشّة الخلاص التي تعلّق بها رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو للخروج من مأزق العمليات. وبصرف النظر عن المآخذ على الاتفاق ومضامينه فقد يُستنتج منه إقرار إسرائيلي رسمي بالوضع القائم التاريخي والذي يمنع صلاة غير المسلمين في الأقصى ويؤكّد حصرية إدارة شؤون المسجد من قبل دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس التابعة لوزارة الأوقاف في الأردن.

أما على المستوى القانوني فالتحرك في المحاكم لم يتعدَّ بطبيعة الحال موقف المحكمة العليا للاحتلال التي أقرت "حق اليهود" بالصلاة في الأقصى وقيدت تطبيقه بتقييم الشرطة الإسرائيلية للوضع الأمني، بينما برز على المستوى الديني دعوة أطلقها الحاخام الرئيس للأشكناز ديفيد لاو في حزيران/يونيو 2016 لبناء "المعبد" في مقابل بيان أصدره في تشرين أول/أكتوبر 2015 مع الحاخام الرئيس للسفارديم يتسحاق يوسف ووقعه 100 حاخام إسرائيلي أكد فتوى سابقة بمنع اليهود من دخول الأقصى.

بالطبع، الحديث هنا ليس عن انعطافة في الموقف الإسرائيلي من الأقصى أو عن تغيّر جذري في النظرة إلى الوجود اليهودي في المسجد تفترق عن التغيّر الذي أنتجه تمدد التيار الصهيوني الديني منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولكن عن تراجعات شكلية يعتمدها الاحتلال حفاظًا على "المكتسبات" التي حققها حتى اليوم لجهة اقتحامات المستوطنين والجنود، وهو مستعد للإيحاء بتقديم "التنازلات" لأنه يعرف أنّ المزيد من التصعيد قد يؤدي إلى تفجر الوضع بما يعيد المشهد الذي فرضته انتفاضة الأقصى حيث اضطر إلى منع الاقتحامات بشكل نهائي حتى نيسان/أبريل 2003. وهكذا، يعمل الاحتلال من منطلق أنّ بعض التراجع أفضل من الرجوع إلى نقطة الصفر والتصادم نتيجة ذلك مع منظمات وناشطي "المعبد" الذين يضغطون للسماح لليهود بالصلاة في الأقصى، والذين لن يكونوا راضين إن منعت الاقتحامات بشكل كلي أو تراجعت وتيرتها بشكل كبير.

وبشكل عام، يمكن القول إن الاحتلال ينظم تجليات سعيه إلى تثبيت وجوده في الأقصى على ضوء أقصى ثمن يمكن أن يدفعه في هذه المرحلة مع الحرص على عدم المبالغة في التراجع والتقدم، وغالبًا يكون التقييم الأمني المعيار الفاصل في حدة التصريحات وتطبيق السياسات.

أولاً: المستوى السياسي:

لا يزال المستوى السّياسي مقيدًا بالقواعد التي أرساها في حزيران/يونيو عام 1967 وزير الجيش الإسرائيلي موشيه دايان بعد ثلاثة أيام من احتلال المسجد الأقصى عندما قرر الإبقاء على الوضع القائم التاريخي الذي كان معمولاً به منذ ما قبل الاحتلال. وعلى الرغم من التغير الذي طرأ على مكانة "المعبد" في الفكر السياسي والديني[1]، وتجلّي ذلك على مدى العقود الثلاثة السابقة في تصاعد الدعم السياسي لفكرة "المعبد" وطروحات التقسيم الزمني، وفرض السيادة الإسرائيلية على الأقصى إلّا أنّ ذلك لم يسمح للإسرائيلي بالابتعاد كثيرًا عن قاعدة منع الصلاة لغير المسلمين، وإن افترق بعض أعضاء حكومة نتنياهو من حزبي "الليكود" "والبيت اليهودي" بشكل خاص عن الموقف الذي حاول نتنياهو تأكيده

1 محمود محارب: سياسة إسرائيل تجاه الأقصى، مجلة سياسات عربية، العدد 19، آذار/مارس 2016، ص. 5 - 22.
وانظر أيضًا: مهند مصطفى: المسجد الأقصى في الخطاب الديني الصهيوني: من علمنة المقدس إلى استعادته، قضايا إسرائيلية، العدد 60، ص. 67 - 77.

خصوصًا في ما يتعلق بالمحافظة على الوضع القائم، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّه يتحدّث عن الوضع الذي فرضه الاحتلال بعد انتفاضة الأقصى وليس الوضع القائم التاريخي.

وكما كان الحال بعد هبة الشهيد أبو خضير، اضطر المستوى السياسي إلى ضبط مواقفه على وقع انتفاضة القدس واحتمالات خروجها بشكل كامل عن سيطرة الاحتلال، وكان نتنياهو الأبرز في محاولة صياغة موقفه حيال الأقصى على أساس الاعتبارات الأمنية، وعلى الرغم من أنّ بعض الوزراء في حكومته حاولوا القفز عن السلوك "العقلاني" إلا أنّه كان واضحًا في أنّ "الأمر له" والموقف هو ما يبديه ويصرح به.

وشهدت مدة الرصد دخول الحاخام يهودا غليك إلى "الكنيست" بعد استقالة وزير الجيش موشيه يعلون في أيار/مايو 2015 عقب خلافات مع نتنياهو. وغليك الذي تعرض لمحاولة اغتيال في 2014/10/29 على خلفية موقفه تجاه الأقصى ودعوته إلى بناء "المعبد" يشكّل تعزيزًا للأصوات السياسية التي تتبنى فكرة "المعبد" في "الكنيست" والحكومة. وعلى الرغم من التزام غليك بقرار منع الاقتحامات السياسيّة إلا أن تصريحاته ترسم أفق تحركه في المجال السياسي الذي سيفتح أمامه بابًا للعمل من أجل ترويج موقفه حيال الأقصى على مدى أوسع، كما أنّه قد يتحرك في "الكنيست" على مستوى التشريع كما سيبين البند المتعلق بالمستوى التشريعي أدناه.

"تفاهمات كيري" لإنهاء انتفاضة القدس: "المسلمون يصلّون وغير المسلمين يزورون"

أعادت عمليات الدهس والطعن التي ارتفعت وتيرتها في الأيام الأولى من شهر تشرين أول/أكتوبر 2015 للاحتلال أسوأ كوابيسه، حيث إن الخطر المحدق بأمن المستوطنين هذه المرة لا يمكن توقعه مسبقًا أو كشفه؛ مما يعني عدم إمكانية لجمه أو التصدي له بأدوات الشرطة والأجهزة الأمنية نظرًا إلى تنفيذ العمليّات بشكل فردي غير منسّق أو مخطط ضمن خلايا يمكن اختراقها. ودخل وزير الخارجية الأميركي جون كيري على خط معالجة الوضع فأدار حملة من الاتصالات بكل من الملك الأردني عبد الله الثاني من جهة ورئيس حكومة الاحتلال من جهة أخرى للتوصل إلى حل لنزع فتيل الانفجار. وبعد سلسلة من الاتصالات تم التوصل إلى اتفاق أعلن عنه في مؤتمر صحفي وزير الخارجية الأميركي ونظيره الأردني ناصر جودة في 2015/10/24. وسبق المؤتمر كلمة مصورة عبر الفيديو لنتنياهو قال فيها



نتنياهو عشية الإعلان عن "تفاهمات كيري": المسلمون يصلون في الأقصى وغير المسلمين يزورون

إن "إسرائيل" ملتزمة بالمحافظة على الوضع القائم، وهي لا تريد تقسيم المسجد وترفض أي محاولة لاقتراح عكس ذلك. وأضاف نتنياهو أنّ حكومته ملتزمة بالسياسة الإسرائيلية المعتمدة حيال الأقصى بحيث يصلي المسلمون في المسجد فيما غير المسلمين يزورون المكان[1]. وبذلك، يكون قد أعلن بشكل رسمي التّخلي، وإن مؤقتًا، عن المطالبة بـ "حق" اليهود بالصلاة في الأقصى. ولكن في مقابل ذلك، أكّد أن الاحتلال سيستمر في التحكم بحق الدخول إلى الأقصى، مع ما يعنيه ذلك من منع المسلمين من دخول المسجد بذريعة المحافظة على الأمن والنظام العام. وهو ما سيحصل بالفعل، وبشكل مضطرد، في الأشهر اللاحقة سواء عبر حظر الحركة الإسلامية-الجناح الشمالي وكل نشاطاتها المتعلقة بالرباط في الأقصى، أو إصدار قرارات بالإبعاد عن المسجد طالت حتى موظّفي الأوقاف ومنعتهم من دخوله.

الوضع القائم مجدّدًا:

كرر نتنياهو خلال مدة الرصد تأكيد التزام حكومته بالمحافظة على الوضع القائم في الأقصى في غير مناسبة وذلك لمحاولة التخفيف من وطأة "الشائعات التي يروجها بعض القادة الفلسطينيين" حول تغيير الوضع القائم ونية "إسرائيل" تقسيم المسجد. وكان عبر هذه التأكيدات يحاول أن يوجه رسائل طمأنة إلى الفلسطينيين لإخراج الأقصى من دائرة

1 الكلمة متوافرة على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=I5bs7pLS3ig

الأسباب التي تدفع الشباب إلى تنفيذ عمليات ضد المستوطنين. فبالإضافة إلى الخطاب الذي ألقاه كجزء من "تفاهمات كيري" قال نتيناهو في خطاب عشية "الفصح اليهودي" في نيسان/أبريل 2016: "أقول لكم بكل تأكيد: لم يكن ولن يكون ثمة أي تغيير في سياستنا حيال الوضع القائم في جبل المعبد-الحرم الشريف (ترتيب الكلام لنتنياهو)، فلا تصدقوا الأكاذيب التي يروج لها، لسوء الحظ، عدد من أعضاء الكنيست" وذهب إلى أن "عناصر متطرفة تروج الأكاذيب حول سياساتنا في [الأقصى] بهدف إثارة الشغب وزيادة التوتر ونحن نعمل ضد هؤلاء المحرضين وهذه العناصر المحرّضة، وسنعزّز قواتنا في أماكن الاحتكاك كما سنتخذ إجراءات دفاعية. وسنبعث رسائل إلى الأردن والسلطة الفلسطينية والعالم العربي كافة"[1].

وأكّد نتنياهو الأمر ذاته عشيّة شهر رمضان حيث وجه رسالة مسجلة عبر الفيديو في 2016/6/6 أكّد فيها حرص "إسرائيل" على الوضع القائم، وأشار إلى أن عناصر متطرفة تحاول هذا العام مجددًا توتير الوضع في القدس والمسجد الأقصى ويحرضون على العنف وينشرون الأكاذيب حول اليهود والأقصى ونياتنا تجاه المسجد[2].

وكان نتنياهو أكّد تمسكه بالوضع القائم كذلك بعد تصريح أدلت به عضو "الكنيست" ونائبة وزير الخارجية تسيبي حوتوفلي (من حزب "الليكود") في مقابلة بثتها قناة "الكنيست" في 2015/10/26 حيث قالت إنها تحلم برؤية "العلم الإسرائيلي مرفوعًا في [الأقصى]". وقال نتنياهو عقب هذا التصريح إنّ سياسته هي المحافظة على الوضع القائم وهو يتوقع من كل أعضاء "الكنيست" التصرف وفقًا لذلك[3]. كما التقى حوتوفلي لينقل إليها الرسالة التي يريدها أن تؤكدها في تصريحاتها، وهي المحافظة على الوضع القائم، وطلب إليها أن تعلم مكتبه قبل أي مقابلة أو ظهور رسمي لها للتنسيق بشأن الرسالة التي يجب أن توصلها[4]. وقد تراجعت حوتوفلي شكليًا عن تصريحها بالقول إنه لن يصار إلى تغيير الوضع القائم ولكنها في الوقت ذاته قالت إنها لن تتخلى عن أحلامها وتطلّعاتها[5].

1 رابط الكلمة على موقع يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=eWHBtoClhHU
2 جيروزاليم بوست، 2016/6/6.
3 The Jewish Press، 2015/10/27.
4 هآرتس، 2015/10/27.
5 هآرتس، 2015/10/30.

وفي المقابل، أعلن وزير التّعليم نفتالي بينت (حزب "البيت اليهودي") دعمه المحافظة على الوضع القائم فعبّر في مقابلة إذاعيّة في 2015/11/9 عن تأييده "حقّ اليهود بالصلاة في [الأقصى] الذي يشكل المركز القومي والديني لليهودية ولدولة إسرائيل" مؤكدًا أنه "علينا أن نحافظ على سيادتنا على المكان". ولكن في الوقت ذاته قال إنه مستعد لقبول إجراءات مؤقتة تفرضها الشرطة لحظر دخول أعضاء "الكنيست" اليهود والعرب إلى الأقصى. واعتبر بينت أنه في هذا الوقت فإنّ المناسب هو عدم السماح لليهود بالصلاة في المكان. كما قال "إن [الأقصى] هو المكان الأكثر حساسية في العالم" ومن الممكن في حال دافع عن حق اليهود في الصلاة هناك أن يضر بالإجراءات التي يقوم بها رئيس الحكومة إن عبر عن رأيه في الموضوع وإن كان هو في واقع الأمر مؤيدًا لحق اليهود بالصلاة في هذا المكان[1].

لكنّ هذا الحرص على الوضع القائم، بالرغم من تآكله، يفرضه الخوف الإسرائيلي من أنّ التمادي في خرقه سيكون دونه ارتدادات لا تحتمل على الساحة الإسرائيلية، وهو ما أكده تصريح لنتنياهو في 2016/6/1 في جلسة عقدها "الكنيست" بمناسبة يوم استكمال احتلال القدس حيث قال إنّ "الوضع المثالي هو أن يكون للجميع حرية الصلاة في [الأقصى]، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك بسبب غياب التسامح لدى البعض في المنطقة"[2]؛ كما لا يمكن استبعاد أنّ نتنياهو يحاول أن يمتصّ الضّغط والانتقاد الذي يتعرض له للسّماح لليهود بالصلاة في الأقصى عبر تأكيده ألا دور له في هذا القرار وهو مكره عليه، ما يعني أن الضّغط عليه هو ضغط على الجهة الخطأ.

حظر الاقتحامات السياسيّة حتى إشعار آخر:

في 2015/10/7، عمّم نتنياهو قرارًا بحظر دخول أعضاء "الكنيست" إلى الأقصى أملاً منه في تهدئة الأوضاع في القدس وحصر الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى توسّع الحراك الشعبي واستمراره[3]. وقصرت المذكرة الحظر على النواب اليهود مما دفع عددًا منهم إلى الاعتراض، فيما اعتبر وزير القدس زئيف ألكين ("ليكود") أن النواب العرب ينشرون المزاعم حول اتجاه "إسرائيل" إلى تغيير الوضع القائم في الأقصى ويحرّضون الناس ويشتبكون مع الشرطة في

1 عروتس شيفع، 2015/11/9.
2 جيروزاليم بوست، 2016/6/1.
3 واي نت وتايمز أوف إسرائيل، 2015/10/8.



أحد اقتحامات وزير الزراعة أوري أريئل للأقصى قبل قرار حظر الاقتحامات السياسية

المسجد[1]. ونتيجة لذلك، أعلن النّاطق باسم نتنياهو في بيان في 2015/10/8 أنّ الحظر يشمل أعضاء "الكنيست" كافة.

وفي 2015/10/28، برّر وزير الأمن جلعاد أردان ("ليكود") قرار نتنياهو ولكنه قال إن الحظر ينبغي ألا يمتد إلى فترات طويلة بعد انقضاء "موجة العنف". وقال إن "ثمة وضعًا قائمًا عمل بشكل جيد لسنوات، وربما ليس هو الوضع الأفضل ولكنّه فعال: فالمسلمون يصلون واليهود وغير المسلمين يزورون"[2].

كذلك، وجّه رئيس "الكنيست" يولي أدلشتاين رسالة إلى النواب في 2015/10/29 بوجوب الامتناع عن زيارة الأقصى لتجنب تراجع الوضع الأمني مستندًا في قراره إلى تقييم المسؤولين الأمنيين. وقال أدلشتاين إنه "من الواجب في هذه الحالة أن نتحلى بالمسؤولية ونساهم في المحافظة على الأمن الشخصي لكل مواطني إسرائيل وإن كان ذلك على حساب التخلي عن الحق في [دخول الأقصى]"[3].

1 واي نت، 2015/10/8.
2 بيان صادر عن "الكنيست" في 2015/10/28. http://knesset.gov.il/spokesman/eng
3 بيان صحفي صادر عن "الكنيست"، 29/10/2015.
http://knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=11734

في 2015/11/2، قررت لجنة السلوكيات في "الكنيست" استمرار الحظر المفروض على دخول النواب إلى الأقصى استنادًا إلى رسالة وجهها القائم بأعمال المفتش العام لشرطة الاحتلال بنتسي ساو إلى رئيس "الكنيست" قال فيها إنّ السماح بزيارات النواب في ضوء الوضع الأمني يشكل خطرًا قد يؤدي إلى إعادة اشتعال الوضع بصورة أكبر. فالزيارات، وفق ساو، ستزيد التوتر، والتوتر بدوره سيؤثر في الوضع الأمني في كل "إسرائيل"[1]. وقال ساو في الرسالة التي وجهها أيضًا إلى رئيس الحكومة ووزير الأمن جلعاد أردان والمستشار القانوني لحكومة الاحتلال يهودا فينشتاين إن الحظر المفروض على النواب سيرفع عندما يهدأ الوضع. وقالت لجنة السلوكيات في قرارها إنه اعتبارًا من 2015/11/2 إنّه على النواب أن يتصرفوا بما فيه مصلحة البلاد.

وفي 2016/6/14، اجتمعت لجنة السلوكيات للنظر في رفع الحظر وقررت إبقاء قرارها المتخذ في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2015[2]. وجاء قرار اللجنة استنادًا إلى تقييم الشرطة الإسرائيلية للوضع حيث قال قائد شرطة الاحتلال في القدس يورام هليفي للجنة إنّ الشرطة لا تزال على موقفها من الحظر[3].

وكشفت اللجنة أن الشرطة تبحث، في ضوء حالة الهدوء النسبي الذي يشهده الأقصى، في إمكانية السماح للنواب العرب بالعودة إلى الأقصى قبل نهاية شهر رمضان والسماح للنواب اليهود بزيارة الأقصى بعد انقضاء شهر رمضان وعيد الفطر، وهو الأمر الذي لم يتحقق نظرًا إلى التطورات الأمنية التي رافقت محاولة الاحتلال السماح باقتحامات المستوطنين في العشر الأواخر من شهر رمضان.

الحاخام يهودا غليك يدخل الحلبة السياسية من بوابة "الكنيست":

كان الحاخام يهودا غليك قد حلّ في المركز الـ33 في انتخابات "الليكود" التي مهد بها الحزب لانتخابات "الكنيست" المبكرة في آذار/مارس 2015. وسرعان ما ارتفعت حظوظه في الدخول إلى "الكنيست" بعد حصول "الليكود" على 30 مقعدًا، ومن ثم استقالة داني دانون بعد تعيينه سفيرًا لـ "إسرائيل" في الأمم المتحدة، وسيلفان شالوم على خلفية اتهامه بالتحرش،

1 بيان صحفي صادر عن "الكنيست"، 2015/11/2.
http://knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=11737
2 بيان صحفي صادر عن "الكنيست"، 2016/6/14.
http://knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=12114
3 The Jewish Press، 2016/6/14.



موشيه يعلون يعلن استقالته على صفحته على تويتر

ومؤخرًا إعلان موشيه يعلون استقالته في 2016/5/19 بسبب خلافات مع نتنياهو؛ فاحتل غليك مقعده. وغليك الذي يدير "جمعية تراث جبل المعبد" يعمل كدليل في الأقصى بحيث يرافق الاقتحامات ويقدم للمقتحمين شروحات تلمودية حول "المعبد"، وهو من أشد المنادين ببنائه في الأقصى. وكان غليك قد تعرض لمحاولة اغتيال في 2014/10/29 إثر خروجه من ندوة حول "حقّ" اليهود بالصلاة في الأقصى في مركز بيغن في غرب القدس على خلفية موقفه من المسجد. ويعتبر غليك أنّ الوضع القائم في الأقصى يتغير بشكل يومي، وهو يصبح أكثر سوءًا يومًا بعد يوم، وهو سيكون "سعيدًا فيما لو تم استعادة الوضع كما كان قبل 15 عامًا، أو حتّى كما كان منذ عام واحد"[1]. وكان غليك وجه التماسًا عاجلاً إلى وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان في 2015/8/24 دعاه فيه إلى اتخاذ الإجراءات بحق "مجموعتي المرابطين والمرابطات" الذين يضايقون اليهود في الأقصى ويعيقون دخولهم إلى المكان[2]. وقد ضمّن غليك في الرسالة "معلومات حول سلوك المرابطين والمرابطات وطريق التمويل والنّاشطين الأساسيين والحملات التي تنظّم لنقل الإسرائيليين العرب إلى الأقصى"[3]. وفي كانون أول/ديسمبر 2015 أشار إلى أن وزير الأمن الأسبق موشيه شاحال قال في جلسة لـ "كنيست" عام 1994 إن اليهود يصلون بشكل يومي في [الأقصى]، ولا تحدث أي مشاكل. وتمنّى أن تعود تلك الأيام معتبرًا أن ذلك ممكن عبر زيادة عدد اليهود الذين يزورون المكان من 15 ألف إلى 100 ألف سنويًا[4]. كما يعتقد غليك أنّ اليهود سيصلون في الأقصى سواء بعد سنتين أو خمس سنوات أو عشر سنوات[5].

1 تايمز أوف إسرائيل، 2015/12/27.
2 Breaking Israel News، 2015/8/25.
3 مقابلة مع يهودا غليك منشورة في 2015/9/23 على موقع المونيتور، انظر: http://almon.co/2ilk
4 تايمز أوف إسرائيل، 2015/12/27.
5 تايمز أوف إسرائيل، 2015/12/27.

وعلى الرغم من إعلان غليك التزامه الحظر المفروض على دخول أعضاء "الكنيست" إلى الأقصى إلا أنّه صرّح بأنّه سيعمل بالطرق السياسية من أجل تحقيق أهدافه وأنه سيعمل ما بوسعه لتغيير الوضع في المسجد.

إذًا، بدخول غليك إلى "الكنيست" يكسب نشطاء "المعبد" صوتًا داعمًا لمشاريعهم ومن المرجّح أن يعود إلى تحريك مشروع التقسيم الزمني للمسجد على ضوء تصريحات له حول الموضوع كما سيتبين لاحقًا في المستوى القانوني[1].

ملايين الشواكل لتهويد حائط البراق المحتل:

بالإضافة إلى الدعم الذي تقدّمه حكومة الاحتلال لـ "منظمات المعبد" التي تحاول أن تنقل مشهد صلاة اليهود من حائط البراق إلى المسجد الأقصى بكامله من دون الاكتفاء بإمكانية الصلاة عند حائط البراق المحتل، أعلن نتنياهو في اجتماع للحكومة في الذكرى الـ49 لاستكمال احتلال القدس عن رصد 100 مليون شيكل (25 مليون دولار) من أجل الاستثمار في أعمال استيطانية تهويدية في محيط حائط البراق في القدس المحتلة على اعتبار أن الحائط هو "لشعب إسرائيل كافّة"[2].

المدارس الدّينية الحكومية: مناهج تعلم الطلاب "التوق إلى المعبد"، والحكومة تدعمها

أدخلت المدارس الحكومية الدينية منهجًا جديدًا للعام الدراسي 2015-2016 يدرَّس من الصف الأول إلى السادس الأساسي كجزء من دراسة العقيدة ويتضمّن فصلاً عن "حب الأرض والمعبد" وهو جزء من منهج العلوم الاجتماعية في المدارس الحكومية الدينية. وطُور المنهج على مدى السنوات الماضية بعد سلسلة من ورش العمل والمحاضرات التي دعمتها وزارة التعليم الإسرائيلية وأقامها "معهد المعبد" للطلاب المتديّنين والعلمانيين على حد سواء. وقد تلقى المعهد في عام 2014 دعمًا بقيمة 85 ألف دولار من وزارة التعليم التي دعمت المعهد بحوالي 1.4 مليون شيكل (حوالي 367 ألف دولار) ما بين عامي 2011 و2015 بالإضافة إلى دعم بقيمة 814 ألف شيكل (حوالي 213.5 ألف دولار) من وزارة الرياضة خلال المدة ذاتها. ويبدأ فصل "حب الأرض والمعبد" بالقول إنّه "من المستحيل الحديث عن أرض إسرائيل من دون الحديث عن المعبد فكلاهما متصل بالآخر. والمعبد هو جوهر تطلّعات الشعب اليهودي والإنسانية جمعاء".

---

1 جيروزاليم بوست، 2016/5/22.
2 وكالة القدس للأنباء، 2016/5/27.

ثانيًا: المستوى الأمني

ينظر المستوى الأمني إلى الأقصى على أنّه أحد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تفجر الوضع الأمني في القدس بما لا يمكن معه السيطرة على التطورات على الأرض. وعلى هذا الأساس بنى المستوى الأمني تقييمه بعد هبة الشهيد أبو خضير في تموز/يوليو 2014 وكذلك بعد اندلاع انتفاضة القدس. وبينما يحاول المسؤولون الأمنيون الموازنة بين متطلبات الوضع الأمني وطموحات تيار "المعبد" فقد أوصوا بحظر الاقتحامات السياسية من جهة، ولكن حاولوا السماح بالاقتحامات في العشر الأواخر من شهر رمضان على الرغم مما تحمله هذه الخطوة من إمكانية تسعير التوتر في الشارع الذي لم تتمكن سلطات الاحتلال من ضبطه والسيطرة عليه.

ربط انتفاضة القدس بالتّوتر في الأقصى

أظهرت تصريحات مختلفة لمسؤولين أمنيين/عسكريين إسرائيليين خلال مدة الرصد الاتجاه إلى ربط تطورات انتفاضة القدس بتطورات الوضع في الأقصى، ولذلك كانت التوصيات بتجنب التصعيد في المسجد حتى لا تشكل وقودًا للعمليات التي انطلقت على خلفية اعتداءات الاحتلال على الأقصى وروّاده وحرّاسه.

ففي 2015/11/1، أطلع رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) في جيش الاحتلال الجنرال هرتسي هليفي المجلس الوزاري المصغر على الوضع الأمني فقال إنّ أحد الأسباب التي أدّت إلى أعمال الشغب كان التوتر في الأقصى[1].

وفي 2016/7/12، عرض رئيس "الشاباك" الجديد نداف أرجمان أمام لجنة الخارجية والأمن في "الكنيست" رسومًا بيانية تظهر أن ذروة العمليات مرتبطة بالتوتر في الأقصى، وقال إنه على الرغم من انخفاض عدد العمليات في الآونة الأخيرة، إلا أنّ الواقع في الضّفّة "شديد الانفجار"، ومن شأن أحداث غير اعتيادية، كالتوتر في المسجد، أن تقود إلى اندلاع المواجهات من جديد[2].

1 المونيتور، 2015/11/4.
2 هآرتس، 2016/7/12.

وفي 2016/4/21، أي عيشة "الفصح العبري"، أصدر قائد الجبهة الداخلية في جيش الاحتلال أمرًا بمنع عدد من الناشطين اليهود من دخول القدس حتى انتهاء عيد "الفصح العبري" وذلك بعد ورود معلومات استخباريّة إلى الأجهزة الأمنيّة تفيد بأن النّشطاء سيقيمون حفلاً لتقديم قربان الفصح في الأقصى[1]، لما يشكله ذلك من عامل قد يدفع إلى توتر الأوضاع بشكل كبير.



السماح باقتحامات العشر الأواخر من شهر رمضان: محاولة استكشاف سقف الردّ الفلسطيني



حالة تأهب في الأقصى أدت إلى إحباط اقتحامات العشر الأواخر من شهر رمضان بعدما حاول الاحتلال إعادة فرضها

قرر وزير الأمن جلعاد أردان السماح بالاقتحامات في العشر الأواخر من شهر رمضان بخلاف السياسة المتبعة منذ 5 سنوات والتي تقضي بوقف الاقتحامات منذ بدء العشر الأواخر حتى انتهاء عيد الفطر. وبالفعل استمرّت الاقتحامات على مدى 3 أيام كان الأقصى خلالها ساحة مواجهات، ورافق المقتحمين عناصر من الشرطة والقوات الخاصة التي قامت بإطلاق قنابل الغاز والرصاص المطاطي باتجاه المرابطين والاعتداء عليهم بالهراوات مما أدى إلى عدد من الإصابات. وكانت حالة التأهب بين الشبان الفلسطينيين المرابطين في المسجد تشي بما

1 عروتس شيفع، 2016/4/22.

يمكن أن تذهب إليه الأوضاع في حال استمرار الاقتحامات. وقد وجدت الشرطة أنّه من غير الممكن المضي في هذا القرار من دون دفع ثمن باهظ في الأمن فيما المستوى الأمني والسياسي لا يزالان مشغولين بالقضاء على انتفاضة القدس من دون النجاح في ذلك؛ وعليه قررت الشرطة في 2016/6/28 تجميد الاقتحامات التي ستستأنف بعد انقضاء أيام عيد الفطر.

ويمكن وضع القرار في سياق فحص إمكانية عودة الاقتحامات في العشر الأواخر من شهر رمضان في ظل ضغوط من منظمات ونشطاء "المعبد" حتى لا يكرس منع اليهود من الاقتحامات حتى لا يعد ذلك انتصارًا للمسلمين بحيث فرضوا على الاحتلال منع اليهود من اقتحام الأقصى في المناسبات الدّينية. كما يمكن أن يفهم على أنّه محاولة للتأكيد أنّ مخاوف المستوى الأمني ليست مختلقة أو مبالغًا فيها حيث أظهرت الصورة في الأقصى خلال الأيام الثلاثة أنّ الوضع الأمني فعلاً مرتبط في أحد جوانبه بما يجري في المسجد الأقصى.

"إن لم ندخل اليهود إلى المسجد فلنخرج المسلمين منه"

مع صعوبة زيادة عدد اليهود الذين يقتحمون المسجد الأقصى كان الاتجاه الذي قاده وزيرا الجيش والأمن الداخلي إلى العمل على منع المسلمين من دخوله فكان استهداف المرابطين والمرابطات الخطوة اللافتة، والسياسة التي اتّبعها الاحتلال بذريعة إضرراهم بالوضع الأمني في المسجد ومضايقة المستوطنين.



مرابطات يصلين عند باب الأقصى بعدما منعهن الاحتلال من دخول المسجد

وبدأت حملة استهداف العنصر البشري في الأقصى بشكل متصاعد ومكثف في آب/أغسطس 2015 مع منع شرطة الاحتلال 15 سيدة من دخول الأقصى[1] ومن ثم تضخّمت اللائحة في أيلول/سبتمبر لتضم أسماء 40 مرابطة سيمنعهنّ الاحتلال من دخول الأقصى[2]، وهو قرار لا يزال ساريًا حتى تاريخ إعداد التقرير. ولم يلبث وزير الجيش حينها موشيه يعلون أن أصدر قرارًا في 2015/9/8، بعد توصية من وزير الأمن في حكومة الاحتلال جلعاد أردان، بحظر ما أسماه تنظيمي المرابطين والمرابطات؛ وقال مكتب يعلون إن هؤلاء النشطاء متورطون في "أعمال تحريض خطيرة" في الأقصى مما يؤدي إلى العنف ويشكل تهديدًا للحياة [3]، وفي 2015/11/17 أعلن مكتب رئيس حكومة الاحتلال عن قرار وزير الجيش اعتبار الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي والمؤسسات التابعة لها تنظيمًا خارجًا عن القانون يجرّم التعامل معه [4]، وهو الأمر الذي انسحب على قوافل الرباط التي تنظمها الحركة والتي تنقل الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948 إلى المسجد الأقصى لعمارته.

ثالثًا: المستوى القانوني

أقرت المحكمة العليا للاحتلال "حق" اليهود بالصلاة في الأقصى ولكنها قيدت ممارسة هذا "الحق" بتقييم الشرطة للوضع الأمني. ويعتبر هذا القرار أقصى ما يمكن أن يتوصل إليه في المجال القضائي، وفي إطاره تدور قرارات المحاكم الإسرائيلية التي تحاول عدم التضييق على المستوطنين في القضايا المرتبطة بالأقصى. أما في التشريع فإن مشاريع القوانين التي يقدمها بعض أعضاء "الكنيست" فيمكن اعتبارها جزءًا من الحسابات الانتخابية وكسب تأييد جماعات "المعبد" حيث إنّ أي مشروع قانون يقدم في "الكنيست" لن يمر، وقد لا تتم مناقشته، لاصطدامه بالمحاذير الأمنية التي ستنتج عن محاولة طرح التقسيم الزمني أو وضعه تحت السيادة الإسرائيلية أو السماح لليهود بالصلاة فيه. وفي حين شهدت مدة الرّصد طرح مشروع قانون في هذا الإطار فإنّ دخول غليك إلى "الكنيست" يرجّح تكرر المحاولات التي سيقودها خلال ولايته التشريعية سعيًا لإحداث خرق يمكن نشطاء "المعبد" من الصلاة فيه.

1 وكالة القدس للأنباء، 2015/8/24.
2 وكالة معًا الإخبارية، 2015/9/3.
3 جيروزاليم بوست، 2015/9/9.
4 هآرتس، 2015/11/17.

التطورات في المحاكم

في 2015/12/28، قررت محكمة الاحتلال المركزية في القدس أنّ رفع اليدين في الأقصى لا يعتبر ممنوعًا وليس خرقًا للوضع القائم[1]. وقال القاضي رام فينوغراد إنه "في معرض الظروف لا يمكن مناقشة ما إذا كان رفع راحتي الكف هو فعل من أفعال الصلاة. ويكفي أن الشرطة لم تمنع ذلك التصرف إلى هذا الوقت". ووفق القاضي، فإن الشرطة لم يسبق أن عاقبت على هذا التّصرف في الماضي، ولو تغيّر الأمر لكان على الشرطة أن تذكر ذلك صراحة. وأشار القاضي إلى أن منع رفع اليدين يستوجب منع أمور أخرى مثل النظر إلى السماء وكذلك غطاء الرأس نظرًا إلى أن هذه الأمور هي من مظاهر التدين وفق التلمود[2].

وجاء قرار فينوغراد في معرض نظره في استئناف مقدم من يهودا عتصيون[3] على قرار محكمة الصلح الذي أيد قرار الشرطة في 2015/12/23 بمنع عتصيون من دخول الأقصى لمدة 15 يومًا باعتبار أنه يشكل خطرًا على النظام العام وذلك بعدما رفض أمر أحد عناصر الشرطة بعدم رفع يديه إلى السماء في المسجد في اليوم السابق. وقال ممثل الشرطة إيلان جرانوت أمام محكمة الصلح إن ثمة إشارة على باب الأقصى تشير إلى منع أي من مظاهر الصلاة في المسجد. وقال غرانوت إنّ "[الأقصى] هو مكان قابل للانفجار، ونحن في خضم موجة من العنف التي اندلعت بسبب هذا المكان، وقد استطاعت الشرطة أن تحيّد [الأقصى] عن موجة العنف"[4].

وعلى الرغم من أنّ محكمة الصلح أخذت برأي الشرطة لجهة المحذور الأمني فإنّ محكمة الاستئناف اختارت "عدم التشدّد في تطبيق النّص" على الخطر الأمني المحتمل لتضع ذلك في إطار عدم منع ما لم تمنعه الشرطة صراحة. وهي بذلك تسعى لعدم التضييق على منفذي الاقتحامات في ظل عدم إمكانية إصدار قرار بالسماح لهم صراحة بالصلاة في الأقصى.

1 هآرتس، 2015/12/29.

2 واي نت وهآرتس، 2015/12/29.

3 من أبرز ناشطي تيار الصهيونية الدينية وعضو سابق في "الحركة السرية اليهودية"، ومؤسس جمعية "حاي فيه كيام" التي تروج لصلاة اليهود في الأقصى، وهو مهندس ومنفذ محاولة تفجير قبة الصخرة في ثمانينيات القرن الماضي.

4 واي نت، 2015/12/29.

وفي مقابل ذلك، قضت محكمة الصلح الإسرائيلية في 2016/6/26 بأنّ التكبير في وجه اليهود في الأقصى أمر غير قانوني[1]. وقال القاضي شموئيل هربست لموقع NRG العبري إنه "في أوقات سابقة تبيّن أن التكبير كان خارج سياق الصلاة، ويترافق مع أعمال الشغب ويؤدي غالبًا إلى الإرهاب والعنف". وأصدرت المحكمة قرارها في معرض النظر في قضية المرابط ساهر غزاوي الذي أخرجته شرطة الاحتلال من الأقصى عام 2011 بسبب التكبير في وجه مجموعة من المستوطنين كانوا يقتحمون الأقصى. واعتبر هربست أنّ "المسلمين يتمتعون بحقوق أكثر من غيرهم من أتباع الديانات الأخرى بما في ذلك الصّلاة والدراسة وحرية الدخول إلى المكان، وما على غزاوي أن يفعله هو ممارسة حقوقه من دون الإضرار بحقوق الآخرين".

ولم يصدر قرار بعد عن محكمة الاستئناف ولكن لا يتوقع أن تخالف المحكمة المركزية قرار محكمة الصلح بخصوص تجريم التكبير، لا سيما أنّ الاتجاه حاليًا هو إلى التّضييق على المسلمين وفرض مزيد من القيود على تحركهم في الأقصى ومنعهم من التصدي للاقتحامات.

التشريع في "الكنيست": مشروع قانون للسماح بصلاة اليهود في الأقصى

قدم عضو "الكنيست" بتسلئيل سموتريتس (من حزب "البيت اليهودي") في كانون أول/ ديسمبر 2015 مسودة قانون تطالب بإعطاء اليهود حرية الصلاة في الأقصى، وتطالب المسودة بأن تتضمن قوانين الحرية الدينية في "إسرائيل" الحرية الدينية الكاملة إلى كلّ الأماكن المقدسة بالنسبة إلى جميع الأديان، بما في ذلك المسجد الأقصى. ولهذه الغاية، تقترح المسودة إضافة بند إلى القانون الحالي يحمي الأماكن المقدسة ويسمح بحرية العبادة لكل الأديان عبر إمكانية الوصول إليها بحرية، وبشكل ثابت بما يتيح تعريف هذا الحق بموجب القانون، وسيؤدي إلى حرية العبادة في كل الأماكن ولكل الأشخاص.

وقد وقّع على المسودة 5 من أعضاء "الكنيست" هم نيسان سلومينسكي وشولي معلم-رفائيلي، وكلاهما من "البيت اليهودي"، وميكي زوهار وأبراهام نجوسا وأورن حزان من "الليكود"[2].

1 موقع عرب 48، 2016/6/26.
2 عروتس شيفع، 2016/12/23.

وعلى الرغم من عدم مناقشة المسودة في "الكنيست" إلا أن طرحها يعكس اتجاه بعض أعضاء "الكنيست" إلى إحداث تغيير جذري في الوضع القائم في الأقصى، وهي تندرج ضمن سلسلة محاولات بدأ "الكنيست" يشهدها بشكل ملحوظ منذ عام 2012 مع طرح عضو "الكنيست" حينها أرييه إلداد (من حزب "الاتحاد الوطني") مشروع قانون لتقسيم المسجد زمنيًا.

هل يعيد غليك طرح مشروع التقسيم الزمني للمسجد؟

يعتقد غليك أن ثمة إمكانية للتعايش بين المسلمين واليهود في الأقصى عبر تطبيق التقسيم الزمني. ويشير في هذا الصدد إلى أن هذا السيناريو طُبِّق في المسجد الإبراهيمي "بعد إراقة الدم"، حيث تبين أن الأمور يجب أن تنظم للسماح للطرفين بالصلاة في المكان في أوقات منفصلة وتجنب الاحتكاك[1]. ومن المرجح أن يكون إعادة طرح مشروع التقسيم الزمني على جدول أعمال غليك خلال ولايته التشريعية استنادًا إلى رؤيته بالنسبة إلى المسجد وسعيًا منه إلى تأمين دخول اليهود إلى الأقصى والصلاة فيه من دون قيود تفرضها الشرطة ومن دون احتكاك مع المسلمين.

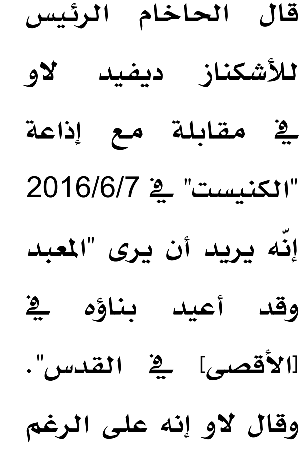
رابعًا: المستوى الدّيني

ساعد موقف الحاخامات من التيارين الحريدي والصهيوني الديني على إرساء موقف وزير جيش الاحتلال موشيه دايان بخصوص دخول اليهود إلى الأقصى بعد احتلال المسجد عام 1967 حيث أقروا منع اليهود من دخول الأقصى لاعتبارات تتعلق بالشريعة اليهودية. إلا أن تغيرات طرأت على هذا الموقف ووصلت عام 1996 إلى إصدار "مجلس حاخامات الضفة الغربية" (التيار الديني الصهيوني) فتوى تسمح لليهود وتشجعهم على زيارة الأقصى، وتحثّ كل حاخام على الذهاب إلى الأقصى وإرشاد رعيته حول طريقة الزيارة وفق الشريعة اليهودية. وكانت هذه الفتوى مقدمة لفتاوى لاحقة سمحت بتزايد الاقتحامات مع تزايد محاولات أداء صلوات تلمودية في المسجد.

وعلى الرغم من محافظة الحاخامية الرئيسة (بشقّيها الأشكناز والسفارديم) عبر السنوات الماضية على موقفها القاضي بمنع اليهود من دخول الأقصى إلا أنّ الحاخام الرئيس للأشكناز دعا إلى بناء "المعبد" فيما شهدت مدة الرصد تطورات على مستوى تقديم القرابين وعقد القران في الأقصى بتشجيع ودعم من "منظّمات المعبد".

1 مقابلة مع يهودا غليك منشورة في 2015/9/23 على موقع المونيتور، انظر: http://almon.co/2ilk

الحاخام الرئيس للأشكناز: "ابنوا المعبد"



قال الحاخام الرئيس للأشكناز ديفيد لاو في مقابلة مع إذاعة "الكنيست" في 2016/6/7 إنّه يريد أن يرى "المعبد وقد أعيد بناؤه في [الأقصى] في القدس". وقال لاو إنه على الرغم من أنه لا يستطيع أن



الحاخام الرئيس للأشكناز يقول إنه يؤيد بناء "المعبد"

يقول ماذا كان في "المعبد" بالتحديد ولكن "عندما أرى الرسل والكتابات وأقوال الحكماء أدرك أن أيًا ممن كان هناك عاد ممتلئًا بالإلهام والعاطفة والسعادة والاكتفاء، ولذلك أنا أحنّ إلى تلك الأيام"[1]. وقال لاو في المقابلة إنه وفقًا لوصف الحكماء لمقاسات "المعبد" فإنّ "المعبد" الثالث لن يأخذ كامل مساحة الأقصى وسيكون ثمة مجال كافٍ لليهود والمسيحيين والمسلمين. ومع الأخذ بعين الاعتبار أنّ "المعبد" وفق المزاعم التوراتية هو في المساحة المقام فيها مسجد قبة الصخرة، والتي يسميها اليهود قدس الأقداس، فإنّ تصريح لاو يلمّح إلى هدم المسجد ليتم بناء "المعبد" مكانه. ويكتسب تصريح لاو بعدًا يتجاوز المستوى الديني المحض حيث إنّه معين من الحكومة الإسرائيلية، ويعتبر بذلك جزءًا من المؤسسة الرّسمية للاحتلال.

وكان لاو أصدر بيانًا في 2015/10/22 مع الحاخام الرئيس للسفارديم يتسحاق يوسف ووقعه 100 حاخام إسرائيلي آخر أكد فتوى سابقة بمنع اليهود من زيارة الأقصى[2]. وقال البيان إنه "مع مرور الوقت لم يعد بإمكاننا تحديد مكان المعبد وإن أي شخص يدخل إلى المكان يمكن، من حيث لا يعلم، أن يدخل إلى قدس الأقداس وهو ما يمكن أن يؤدي إلى استنزال العقوبة الإلهية المدمرة (kareth) وفق المصطلح التوراتي. وقد أثارت هذه الفتوى حينها اعتراض

1 تايمز أوف إسرائيل، 2016/6/9.
2 Breaking Israel News، 2015/10/25.

الحاخام يهودا غليك الذي قال إنّ هذا الموقف من شأنه إضعاف موقف اليهود في الأقصى وانتقد الحاخامات لمحاولتهم تسييس الموضوع معتبرًا أنه من المؤسف أن "يستغل بعض الحاخامات هذا الوضع الحساس الذي نعيشه حاليًا للترويج لرأيهم السياسي". وقال غليك إنّ "الاختلاف بين الحاخامات ليس بالأمر الجديد، ولكن تعميمه اليوم كما لو أنّ ثمة جانبًا واحدًا يعزّز موقف أعدائنا"[1].

حاخام صفد: "الخطوة القادمة هي جبل المعبد"

قال حاخام صفد شموئيل إلياهو (سفارديم) إن الشعب الإسرائيلي يشهد صحوة روحية كما يتبيّن من الاحتفالات الضخمة في قرية ميرون الواقعة إلى الشمال من صفد المحتلة وتزايد عدد اليهود المحتفلين بـ "عيد لاك بعومير" عبر زيارة قبر الحاخام شيمون بار يوخاي. وقال إلياهو إنّ "مئات الآلاف من اليهود يزورون ساحة البراق لأنهم يريدون الله؛ الأمر الذي يعني أنّنا نرتقي وأنّ الخطوة اللاحقة هي جبل المعبد ولا أقل من ذلك"[2].

قربان الفصح قبالة الأقصى: نأمل أن يهدم القبلي والصخرة

يعتبر تقديم القربان في "الفصح العبري" من مقدمات بناء "المعبد" وفق المزاعم التوراتية، وقد نظم "ائتلاف منظمات المعبد" التدريب الافتراضي على تقديم القربان هذا العام في مستوطنة "بيت أوروت" المقامة في حي الطور بجبل الزيتون المشرف على الأقصى، أي على بعد مئات الأمتار عن المسجد، في تطور عن السنوات الأربع السابقة حيث كان يقام في غرب القدس المحتلة.

وشارك في الاحتفال الذي أقيم في 2016/4/18 حوالي 400 شخصية من نشطاء "المعبد" كما حضر عضو "الكنيست" ميكي زوهار (من "الليكود")، وقد ساهمت بلدية الاحتلال في القدس في دعم الاحتفال وفق عضو المجلس البلدي آرييه كينغ[3]. وعبرت الكلمات التي ألقيت في الحفل عن الأمل في أن يُزال المسجد القبلي ومسجد قبة الصخرة مع الإشارة إلى الحكومة الإسرائيلية على أنها ضمن سلسلة من الجهات التي "تقمع الشعب اليهودي وتمنعه من جعل المعبد أمرًا واقعًا"، وقال كينغ: "إننا نقف قبالة [الأقصى] ونرى الرجس قائمًا فيه ونأمل ألا نراه في أيامنا وأن نرى المذبح مكانه". أما الحاخام يسرائيل أريئل فقال "إننا هنا

1 Breaking Israel News، 2015/10/25.
2 عروتس شيفع، 2016/5/25.
3 موقع 972mag ، 2016/4/22.

لنقول إننا نحضر لليوم الذي تتم فيه تسوية [الأقصى] وتنظيفه وبناء المعبد"، كذلك تحدث الحاخام شموئيل إلياهو الذي أكد أهمية الصلوات من أجل إقامة "المعبد"[1].

وتعكس المشاركة في هذا الاحتفال الطقسي، وقرار نقل التدريب إلى موقع مواجه للأقصى، تزايد تأثير "منظمات المعبد" التي نجحت في استقطاب بعض الأطراف السياسية، مع استمرار دعواتها إلى اقتحام الأقصى وبناء "المعبد" على الرغم من بعض المحاولات السياسية لتجنب تفجر الوضع من بوابة الأقصى.

عقد قران في الأقصى بإشراف "معهد المعبد"



الصورة التي نشرها "معهد المعبد" من عقد القران في الأقصى

نشر "معهد المعبد" في 2016/4/12 على صفحته على فيسبوك خبرًا، أزاله في وقت لاحق، كشف فيه أن زوجين طلبا إلى مدير المعهد، الحاخام حاييم ريتشمان، أن يعقد قرانهما في الأقصى فيما تم إجراء جزء من الاحتفال في مركز المعهد في البلدة القديمة بالقدس. وكشف المعهد أنّ الاحتفال الموجز وثِّق عبر الفيديو ولكن تم نشر صورتين فقط بناء على طلب الزوجين لم يظهر فيهما وجه المشاركين[2]. وشارك في الاحتفال 13 شخصًا حيث عمل واحد منهم على تشتيت انتباه الشرطة الإسرائيلية وموظفي الأوقاف فيما تمت المجموعة إقامة مراسم الزواج. وقال المعهد إن "نجاح عقد القران هو إنجاز في ظل التمييز ضد اليهود من قبل الأوقاف والشرطة ورفض أي تعبير يهودي في المكان"[3]. ووفقًا لريتشمان، فإن هذا الزواج هو الثاني الذي يقام في الأقصى خلال ألفي عام حيث أقيم الزواج الأول قبل دمار "المعبد الثاني"، وقد طلب إلى الزوجين تلاوة نذورهما من دون جذب انتباه موظفي الأوقاف.

1 Breaking Israel News، 19/4/2016.
2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/4/13.
3 واي نت، 2016/4/13.

وعلّقت عضو "الكنيست" زهافا غلئون من حزب "ميريتس" على الموضوع بالقول إنها على الرغم من تأييدها حرية العبادة لليهود في الأقصى إلا أنه ينبغي التمييز بين هذا الحق وإمكانية ممارسته في الوقت الحالي. واعتبرت غلئون أنه على رئيس الحكومة أن يختار ما بين الأمن أو الاستمرار في تحويل مئات آلاف الشواكل لمنظمات تريد بناء "المعبد" الثالث وحربًا عالمية ثالثة[1].

نشطاء "المعبد": "لا سيادة من دون جبل المعبد"... ودعوات إلى إخراج المسلمين من المسجد

في 2016/5/12، حاول عدد من نشطاء اليمين تشكيل سلسلة بشرية عند باب العمود لمنع المسلمين من الوصول إلى الأقصى واعتقلت شرطة الاحتلال 10 أشخاص متورطين في ذلك[2]. كما نظم عدد من ناشطي منظمة "عائدون إلى جبل المعبد" مسيرة في 5/12 في الذكرى الـ68 لاحتلال فلسطين (إقامة "إسرائيل") من ساحة صهيون في غرب القدس نحو الأقصى ورددوا شعارات "لا سيادة من دون جبل المعبد" مشيرين إلى أن الأقصى "لا يزال تحت سيادة الأوقاف الأردنية المفروضة كأمر واقع"[3].

وذهب مدير "معهد المعبد" يسرائيل أريئل أبعد من ذلك حيث دعا إلى إخراج العرب من الأقصى من أجل استعادة الهدوء في المكان، وقال إنه قد آن الأوان لاستعادة النظام في المكان، ولكن بما أنّ العرب موجودون هناك فسيظل [الأقصى] المكان الأكثر عنفًا، وعلينا أن نمنعهم من دخول المكان وليذهبوا إلى مكة ويصلوا هناك[4].

دعوات إلى اقتحامات جماعية في "ذكرى خراب المعبد"

كشفت "منظمات المعبد" في تموز/يوليو من تحضيراتها للاحتفال بـ "ذكرى خراب المعبد" المصادف في 2016/8/14 عبر فعاليّات تتضمّن تنظيم ندوات ومؤتمرات ومحاضرات واعتصامات في مدينة القدس المحتلة وغيرها، بهدف تحريك وحشد أكبر عدد من اليهود وتشجيعهم للمشاركة في الاقتحام الجماعي للأقصى[5].

فقد دعت منظمة "طلاب من أجل المعبد" الإسرائيليين إلى المشاركة في حلقة دراسية ميدانية تقام في 2016/7/28 في "تل أبيب" بمشاركة عضو "الكنيست" يهودا غليك،

1 تايمز أوف إسرائيل، 2016/4/13.
2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/5/12.
3 عروتس شيفع، 2016/5/12.
4 عروتس شيفع، 2016/6/29.
5 موقع كيوبرس، 2016/7/27.



وتحمل عنوان "ما حاجتنا إلى المبكى إذا كان جبل المعبد بأيدينا؟" وتتضمن الحلقة تقديم شروحات تلمودية حول علاقة اليهود بالأقصى، ووجوب المشاركة الفعالة في اقتحامات المسجد. كما جرى الإعلان عن فعاليات في آب/أغسطس وتشمل تنظيم اعتصام وصلوات يهودية ومسيرة تختتم في ساحة البراق بعنوان "مسيرة شبيبة المعبد" تدعو إلى تسريع بناء "المعبد"، ومؤتمرًا تأسيسيًا لـ "شبيبة المعبد" يتضمن محاضرات، وعرض أفلام قصيرة وعرض شرائح تعليمية حول "المعبد" وكيفية العمل على تسريع بنائه، وعرض خطة العمل السنوية لعام 2017، بالإضافة إلى يوم دراسي حول "المعبد" في كنيس مستوطنة "كريات موتسكين"، قرب مدينة حيفا، بمشاركة غليك، وحلقات تعليمية لتأهيل مرشدين لمرافقة المقتحمين في "ذكرى خراب المعبد"، ومؤتمرًا عامًا بعنوان "جبل المعبد والمعبد" في القدس المحتلة.

دليل توراتي للأقصى

في 2015/8/19، التقى الحاخام غليك رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وأهداه كتابًا بعنوان "قوموا واصعدوا"، وهو كتاب من إصدار "جمعية تراث جبل المعبد" التي يديرها. والكتاب يضمّ 75 صفحة وهو دليل توراتي للأقصى يتضمن صورًا ورسومًا بيانية، ومعلومات عملية "للسياح والحجاج"[1].

1 تايمز أوف إسرائيل، 2015/9/2.

وقال غليك في مقطع ترويجي بث على الإنترنت للتشجيع على التبرع لتمويل الكتاب إنّ "[الأقصى] هو اليوم في يد من يدنسون اسم الله ويدعون إلى العنف والإرهاب والكراهية، والكتاب يجعلك تفهم ماذا يوجد هناك اليوم وماذا كان يوجد في الماضي"[1]. ويسعى غليك إلى إصدار الكتاب بأكثر من لغة لـ "تحقيق معرفة عالمية حول جبل المعبد"[2].

1 رابط الفيديو: https://vimeo.com/137145242

2 Temple Mount Heritage Foundation، 2015/10/8.

الفصل الثاني:
الحفريات والبناء والمصادرة أسفل الأقصى وفي محيطه[1]

أولًا: الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

مقدمة:

لا تتوقّف أذرع الاحتلال المختلفة عن إعمال معاولها في باطن القدس عمومًا، وتحت الأقصى وفي محيطه على وجه التّحديد. بحُجّة البحث عن "آثار يهودية" في المكان، يستغلّ الاحتلالُ الإسرائيليّ علم الآثار في اختلاق تاريخ مزيّف، ورواية توراتية مكذوبة تجعل من المعبد المزعوم محور أحداث التاريخ، رغم أنّ هذا العلم نفسه شهد على لسان أبرز علمائه اليهود أنّه ليس ثمّة ما يثبت وجود آثار "للمعبد"، وأنّ ما يُعلن عنه من مكتشفات أثرية تعود "للشعب اليهوديّ" قديمًا ليس سوى سلسلة طويلة من تزوير الحقائق، وتوظيف مشبوه وباطل للآثار الموجودة في القدس ومحيط الأقصى منذ عهد الكنعانيين العرب، إلى عهد الدولة العثمانية الإسلامية. وهذا مائير بن دوف، رئيس بعثة الآثار الإسرائيلية الأسبق، يؤكد الكلام السابق في تصريحات نقلتها عنه أسبوعية "يروشاليم" العبرية في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2015 حيث قال: "يتوجب علينا استخدام المنطق... ووقف الحفريات والتخلي عن أوهام بناء المعبد الثالث... ويتوجب علينا ليس فقط وقف الحفريات، بل التوقف عن زيارة [المسجد الأقصى] أيضًا. لقد حصلنا على كلّ ما أردناه من الناحية العلمية، ويتوجب علينا الاعتماد على الشريعة اليهودية التي تحظر الوصول إلى جبل المعبد".

ليست كلّ الحفريات التي ينفّذها الاحتلال سرّية، ولكن أخطر تلك الحفريات تتمّ بغطاء من السرية والكتمان، ولا يُكشف عنها إلا بتدرج زمنيّ يراعي الظروف، ومن دون تفاصيل

1 نشير إلى أن الحديث عن الحفريات في هذا الفصل هو حديث عن الحفريات التي تمكنت وسائل الإعلام من رصدها، وبالتأكيد هناك حفريات أخرى لا يكشف عنها الاحتلال أو لم تستطع وسائل الإعلام توثيقها؛ ما يعني أن عدد الحفريات وتوزّعها في الجهات المختلفة ورصد مساراتها هو أمر اجتهادي نابع من محاولتنا تتبّع هذه الحفريات وفهم مساراتها وتتطور العمل فيها بالاستناد إلى عدة مصادر، وإلى تقاريرنا السنوية السابقة التي تحمل اسم "عين على الأقصى"، والتي تضمنت معلومات وتفاصيل عن تلك الحفريات في السنوات الماضية. ومن المهم لفت الانتباه إلى أنّ هذا الفصل يُعنى بأبرز الحفريات التي أُعلِن عن العمل فيها خلال مدة الرصد حتى لو كانت الحفرية أقدم من تلك المدة. كما تجدر الإشارة إلى أننا نستعرض في هذا الفصل تفاصيل الحفريات التي رصدتها وسائل الإعلام خلال مدة التقرير، ولا نعيد الحديث عن الحفريات التي تحدثت عنها تقارير "عين على الأقصى" السابقة والتي لم ترد حولها معلومات جديدة خلال مدة الرصد. كما نوضّح أنّ ثمة العديد من التقارير التي تتحدث عن الحفريات في القدس عمومًا، وخاصة تقارير "سلطة الآثار الإسرائيلية"، لكننا في هذا الفصل معنيّون بتلك التي تؤثر مباشرة في المسجد الأقصى على صعيد تهديد البناء، أو تزوير الرواية التاريخية والدينية المرتبطة بالمسجد..

توضح طولها ومسارها وتفرعاتها النهائية والغاية الحقيقية منها. إذًا، بغطاء من السرية والتحايل يمضي الاحتلال في تجسيد روايته التاريخية والدينية على أرض الواقع بعد تحويل الأنفاق والحفريات التي يحفرها إلى كُنسٍ ومزارات تُعرض فيها أساطير خيالية عن "أورشليم"، و"المعبد"، و"الشعب اليهوديّ".

ويبدو أن الاحتلال الذي يصطدم بعقبات ليست سهلة في طريقه لتقسيم المسجد الأقصى، لجأ إلى التعويض عن فشله في تحقيق هدف التقسيم حاليًّا من خلال تعزيز "إنجازاته" في المشاريع التهويدية، وتأهيل الحفريات والأنفاق وتحويلها إلى مزارات لتكون مؤشرات تدلّ على استمرار التزام الاحتلال باستهداف الأقصى على مختلف الصّعد.

وإذا كانت الاقتحامات والاعتداءات على المسجد الأقصى وروّاده وحراسه والمرابطين والمرابطات تُقابَل بمواقف شاجبة ورافضة ومنددة، فإنّ أعمال الحفر التي تهدد هُويّةَ الأقصى وبناءَه تكاد تمرُّ من دون أيّ موقف مؤثر، وإذا حصل أن صدر موقف من جهة ما فإنّ الغالب عليه أن يكون في إطار التوصيف، أو التحذير من سريّة الحفريات، وخطورتها.

يكشف تقرير عين على الأقصى العاشر عمق العلاقة والتكامل بين أذرع الاحتلال المختلفة، سواء الرسمية أو غير الرسمية. وقد تجلّى هذا الأمر بشكل واضح في تمويل أعمال الحفر والتنقيب، وفي إدارة المواقع والأنفاق التي تنهي الطواقم التنفيذية العمل فيها. وكان تبادل الأدوار وتكاملها وثيقًا بين "سلطة الآثار الإسرائيلية"، و"شركة تطوير القدس الشرقية"، و"شركة موريا لتطوير القدس"، و"الشركة الحكومية للسياحة"، و"صندوق إرث المبكى"، و"شركة تطوير الحيّ اليهوديّ" (كلها جهات حكومية رسمية)، وجمعيتي "إلعاد"، و"عطيرت كوهنيم" الاستيطانيتين (غير رسمية).

وخلال مدة الرصد أصدرت "سلطة الآثار الإسرائيلية" عدة تقارير نهائية وأولية كشفت عن مروحة واسعة من أعمال الحفر التي طالت الجهات المختلفة المحيطة بالأقصى، وقد أوردنا في تقريرنا أبرز تلك الحفريات وأخطرها على الأقصى، وأقربها منه، وما هو قريب من حفريات سابقة في محاولة لتتبع خطوات الاحتلال في الربط بين جميع الأنفاق والحفريات. كما كشف تقرير هذا العام عن مسار أحد أطول الأنفاق أسفل الأقصى وفي محيطه، ويمتدّ من

سلوان جنوب الأقصى حتى باب العمود في سور البلدة القديمة شمال المسجد الأقصى. كما زعم الاحتلال اكتشاف آثار من أهمّ ما اكتشف في تاريخ التنقيب في محيط الأقصى، وهي ختم من طين يعود لـ "حزقياهو" (ملك يهوذا خلال الحقبة 727-698 ق.م حسب زعم الاحتلال) و33 قطعة أثرية أخرى.

وبالمحصّلة رصد التقرير تطور الحفريات في الجهات المحيطة بالأقصى، وقد بلغ عددها 63 حفرية توزعت على الشكل الآتي:

- حفريات الجهة الغربية: 31 حفرية
- حفريات الجهة الجنوبية: 25 حفرية
- حفريات الجهة الشمالية: 6 حفريات
- حفريات الجهة الشرقية: حفرية واحدة

وكان عدد الحفريات –حسب تقرير "عين على الأقصى" السابق- بلغ 50 حفرية توزعت على الشكل الآتي[1]:

- حفريات الجهة الغربية: 28 حفرية.
- حفريات الجهة الجنوبية: 17 حفرية.
- حفريات الجهة الشمالية: 5 حفريات.

أ- حفريات الجهة الغربية:

ثمّة عوامل عديدة تدفع الاحتلال إلى تكثيف حفرياته في الجهة الغربية للمسجد الأقصى، فهذه الجهة تضمّ حارة الشرف (الحيّ اليهودي)، ومنطقة البراق التي حوّل الاحتلال ساحتها إلى مكان لتجمع اليهود لأداء طقوسهم الدينية، وحوّل حائطها إلى "حائط المبكى" الذي يزعم الاحتلال أنه من بقايا المعبد المزعوم. كما أنّ هذه الجهة تحتوي على أبرز المشاريع التهويدية الضخمة، مثل: "بيت شتراوس"، وكنيس "خيمة إسحاق"، و"كنيس الخراب"، ومخطط "بيت هليبا"، ومخطط كنيس "جوهرة إسرائيل"... وقد قطع الاحتلال شوطًا

1 هشام يعقوب (محرر): تقرير عين على الأقصى التاسع، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط1، 2015، ص 66.

كبيرًا في أعمال الحفر في هذه الجهة، وتتركز جهوده الآن لربط شبكة الأنفاق في ما بينها تمهيدًا لوصلها بشبكة أنفاق الجهتَيْن الجنوبية والشمالية. كما افتتح الاحتلال العديد من القاعات والمراكز، وحوّل بعض أنفاق هذه الجهة إلى مزارات.

وكان تقرير عين على الأقصى السابق رصد 28 حفرية في الجهة الغربية، فيما رصد تقرير هذا العام ارتفاع العدد إلى 31 حفرية.

حفريات رباط بيرم شاويش:

يقع رباط بيرم شاويش في الحيّ الإسلاميّ داخل البلدة القديمة، على بعد نحو 50 مترًا مقابل باب الناظر (باب المجلس) في السور الغربي للأقصى، وقد بناه بيرم شاويش بن مصطفى سنة 947هـ/1540م في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني[1].



استهدفت "سلطة الآثار الإسرائيلية" منطقة رباط بيرم شاويش بالحفر، وأعلنت في تقريرها النهائيّ الصادر في 2016/6/8 أنها نفذت حفريات في حزيران/يونيو 2015 أسفل البيت رقم 18 في منطقة رباط بيرم شاويش. وتقع هذه الحفريات في الجانب الشرقي من الطرف الجنوبي من طريق الرباط. وزعمت سلطة الآثار أن أضرارًا أصابت الآثار الموجودة في المكان نتيجة أساسات البناء غير المرخص من قبل أصحاب البيت.

1 موقع الموسوعة الفلسطينية، http://cutt.us/PnL1d

وبحسب التقرير، فإن بركة كبيرة محفورة في الصخر تقع شمال البيت الذي نفذت الحفريات أسفله، وتعود البركة إلى الحقبة البيزنطية حيث كانت تشكل هذه المنطقة مدخلًا للسوق المؤدية إلى كنيسة القيامة آنذاك. وزعمت سلطة الآثار أنها وثقت الآثار المدمرة التي تضمّ أرضية فسيفسائية وبقايا آثار من حقب مختلفة[1].

ويمكن قراءة نشاط مؤسسات الاحتلال في هذه المنطقة في سياق توسيع شبكة الأنفاق فيها؛ لتشكّل تواصلًا مع شبكة الأنفاق الواقعة في القسم الجنوبي من الواجهة الغربية الممتدة على طول السور الغربي للمسجد الأقصى. كما تشير هذه الحفريات إلى مخططات الاحتلال للسيطرة على رباط بيرم شاويش، على غرار محاولات السيطرة على حوش شهابي (رباط الكرد) الواقع شمال باب الحديد، والملاصق للسور الغربي للأقصى.

يذكر أن عدة حفريات تقع بالقرب من حفريات رباط بيرم شاويش، أهمها: قناة المياه، والمحجر، وحفريات حمّام العين[2].

مخطط لتحويل إحدى قاعات حفريات حمام العين إلى كنيس يهوديّ:

يقع حمام العين في منتصف الطريق الواصل بين باب القطّانين وباب السلسلة، وبمحاذاة الجدار الغربي للأقصى. أنشأ الوقف الأمير سيف الدين تنكز في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون. استولى الاحتلال الإسرائيلي على منطقة الوقف وسعى إلى تحويلها إلى مجمع تهويديّ يضمّ العديد من المراكز اليهودية. فقد بنى فوق الأرض كنيس "خيمة إسحاق" وافتتحه في 2008/10/12، ثم انتقل للحفر أسفل الأرض ليشق الأنفاق التي عمل على تأهيلها وترميمها لتكون قاعات متعددة الاستعمالات (حفلات البلوغ، ومؤتمرات، وصلاة، وعروض للرواية اليهودية للتاريخ...)[3].

وفي 2016/2/10 أوضح تقرير للمركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى "كيوبرس" أن مصادر عبرية كشفت عن مخطط للاحتلال لافتتاح كنيس يهودي كبير أسفل وقف حمام العين على بعد أمتار من أسفل غرب المسجد الأقصى بعد تأهيل إحدى القاعات في

1 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 128، 2016، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=24990&mag_id=124، 2016/6/8.

2 هشام يعقوب (محرر): تقرير عين على الأقصى التاسع، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط1، 2015، ص 140 (خارطة الحفريات).

3 هشام يعقوب (محرر): تقرير عين على الأقصى السادس، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط1، 2012، ص 91-92.



المكان، ويطمع ممولو المشروع بافتتاحه قريبًا. وقالت المصادر نفسها إنه سيتم إجراء حفريات إضافية في الموقع قبل البدء ببناء الكنيس اليهودي المذكور. ويتبنى المشروع "صندوق إرث المبكى"، وهو شركة حكومية تابعة مباشرة لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بتمويل من الملياردير اليهودي يتسحاق تشوفا، فيما ستقوم ابنته بالتصميم الهندسي للكنيس.

وبحسب تقرير كيوبرس فإن فحصًا أجراه المركز أظهر وثائق وصورًا داخلية تفيد بأن موقع إقامة الكنيس اليهودي سيكون في الأساس على حساب القاعة المملوكية التاريخية الواقعة أسفل وقف حمام العين، في أقصى شارع الواد في القدس القديمة وعلى بعد أمتار من حائط البراق والجدار الغربي للمسجد الأقصى، والتي يطلق عليها الاحتلال قاعة "خلف جدارنا".

وبحسب كيوبرس فإنّ القاعة يفصلها عن محيطها القريب جدران خشبية حديثة، كما تلتصق في طرفها الشرقي بما يسمى بـ "القاعة الكبرى" في مسار النفق الغربي، وفي طرف أرضية القاعة الغربية هناك شباك زجاجيّ يظهر من تحته حفر بئر عميقة، على ما يبدو أنها ضمن شبكة المياه القديمة التي حفرت في الحقبة العربية الكنعانية أو الحقب الإسلامية الأخرى.

وأضاف المركز أنّ الاحتلال يحفر منذ عام 2002 في الموقع ويخرج كميات كبيرة من الأتربة، ويستمر بالحفريات في المواقع القريبة من القاعة الكبيرة، ضمن مخطط لتحويل أغلب مباني ومساحات وقف حمّام العين إلى مركز تهويدي كبير فوق الأرض وأسفلها.

وكان مركز كيوبرس كشف في 2015/7/16 بالصور ومقاطع الفيديو عن القاعة المملوكية وآثار إسلامية عريقة تمتد من الحقبة الأموية حتى العثمانية والتي حوّلها الاحتلال إلى مزارات ومتاحف وصالات عرض لتاريخ يهودي مزوّر. وكشف المركز عن ثلاثة أروقة محمولة على مجموعة من الأعمدة والقناطر في القاعة الكبرى، على مساحة تقدر بنحو 400 م^2، مربعة الشكل تقريبًا، وفيها حجارة بأحجام مختلفة تشير إلى تعاقب الحقب الإسلامية فيها[1].

وكان المركز قد أعدّ فيلمًا وثائقيًّا حول وقف حمام العين ومخططات الاحتلال لتهويده، وتحويله إلى كُنسٍ ومزارات وقاعات للاستخدامات الدينية والاجتماعية والترويجية، ونشر الفيلم في 2015/9/16[2].

حفريات "الحي اليهوديّ":

نشرت "سلطة الآثار الإسرائيلية" في 2015/10/30 تقريرها النهائي عن الحفريات التي أجرتها في وسط حارة الشرف (الحي اليهودي) في شباط/فبراير وآذار/مارس 2011. وقالت سلطة الآثار إن الحفريات التي نفذتها في الجزء الشمالي من "الحي اليهودي" كانت على طول زقاق ضيق في مبنى عثماني قديم مكون من غرفتين. وزعمت سلطة الآثار أن الحفريات التي وصلت إلى أسفل الأساسات، كشفت عن مبنى من العصور الوسطى، وعدة أخاديد عميقة منحوتة في الصخر تعود لحقبة "المعبد الثاني". ووجدت سلطة الآثار -حسب ادعائها- نقودًا وفخارًا من القرنين الأول والثاني قبل الميلاد[3].

1 كيوبرس، 2016/2/10.
2 للاطلاع على فيلم "حمام العين... الإرث الموهوم"، 2015/9/16:
https://www.youtube.com/watch?time_continue=182&v=npiv60X2XBo
3 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 127، 2015، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=23802&mag_id=122، 2015/10/30.



وقريبًا من هذه الحفرية، نفذت "سلطة الآثار الإسرائيلية" في تشرين أول/أكتوبر، وتشرين ثانٍ/نوفمبر عام 2009، وفي تشرين أول/أكتوبر، وتشرين ثانٍ/نوفمبر عام 2010 حفريات في شارع عمر برعاية بلدية الاحتلال في القدس وذلك حسب تقريرها الأولي الصادر في 2015/12/31[1].

ب- حفريات الجهة الجنوبية:

تكشف التقارير الإسرائيلية وغير الإسرائيلية حجم تطور العمل في حفريات وأنفاق الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى، وكان تقرير صحيفة "هآرتس" العبرية في 2016/5/24 دليلًا صارخًا على طول هذه الأنفاق وتمددها وتشعب مساراتها ومداخلها ومخارجها حيث تحدث التقرير عن نفق بطول 700 متر. وأكد التقرير أن الاحتلال ماضٍ بسرعة كبيرة نحو تأسيس مدينة يهودية في محيط الأقصى، أسفل الأرض وفوقها. وقد افتتح الاحتلال رسميًّا العديد من مواقع الحفريات والأنفاق في الجهة الجنوبية لتكون مزارات للسيّاح والزوار الإسرائيليين والأجانب خلال السنوات القليلة الماضية.

1 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 127، 2015، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=24896&mag_id=122، 2015/12/31.

وبالتوازي مع الكشف عن الأنفاق والحفريات، اتخذ الاحتلال قرارًا خطيرًا في 2015/10/13 حيث صادقت المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس على الاتفاق الذي وقعته جمعية "إلعاد" الاستيطانية (الجمعية المشرفة على غالبية حفريات الجهة الجنوبية) مع "شركة تطوير الحيّ اليهودي" (شركة حكومية) في القدس، والذي يُسمح بموجبه لجمعية "إلعاد" الاستيطانية بإدارة "حديقة الآثار الكبرى" الممتدة من جنوب تلة باب المغاربة في السور الغربي للأقصى إلى آخر السور الغربي، وهذه المنطقة هي امتداد للقصور الأموية الموجودة بمحاذاة السور الجنوبي للأقصى. وذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية التي نقلت الخبر أنّ قضاة المحكمة رفضوا ادعاءات ممثل دولة الاحتلال بأنّ انتقال إدارة المكان إلى "إلعاد" من شأنه أن يُعرّض أمن "الدولة" للخطر، وأنّ إقرار هذا الاتفاق من شأنه أن يُعرّض العلاقات الأردنية- الإسرائيلية للخطر. وذكرت "هآرتس" أنه سيتمّ العمل على دمج "الحديقة الأثرية" المذكورة بـ "مدينة داود" جنوب الأقصى، وحديقة "دافيدسون" الأثرية في المنطقة الجنوبية الغربية للأقصى عبر نفق بدءًا من تاريخ مصادقة المحكمة المركزية على الاتفاق[1]. ولا شكّ في أنّ هذا الاتفاق سيكون له ما بعده على صعيد سرعة تنفيذ المشاريع التهويدية، وأعمال الحفر، وافتتاح المزارات التهويدية وغير ذلك[2].

وفي سياق متصل كشفت "هآرتس" في تقرير مفصل لها في 2016/3/6 عن حجم ميزانية جمعية "إلعاد" الاستيطانية، ومصادر تمويلها، وأوضح التقرير أنّ الجمعية حصلت على 115 مليون دولار بين عامي 2008 و 2013 من متبرعين (شركات ورجال أعمال وهيئات من داخل دولة الاحتلال وخارجها)، وتقدر التبرعات السنوية للجمعية بنحو 15 مليون دولار أمريكي، يضاف إليها دعم الوزارات الحكومية، وما تجنيه الجمعية من عائدات إدارتها للمواقع السياحية الأثرية التي تشرف عليها. وتفسّر هذه الميزانية الضخمة تعدد المشاريع التهويدية التي تنفذها "إلعاد" وتنوعها، من حفريات، واستيلاء على بيوت المقدسيين وعقاراتهم، وبناء مراكز تهويدية...إلخ.

وقد أشار تقرير عين على الأقصى السابق إلى **17** حفرية في الجهة الجنوبية للأقصى، فيما رصد تقرير هذا العام ارتفاع العدد إلى **25** حفرية ونفقًا.

1 هآرتس، 2015/10/13.

2 هآرتس، 2016/3/6.

حفريّات الزاوية الجنوبية الغربية:



تُعطي أذرع الاحتلال أولوية كبيرة لحفريّات الزاوية الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى المبارك؛ كونها تشكل نقطة التقاء شبكتَي الأنفاق الجنوبية والغربية. من هذه الزاوية تتفرع أنفاق تصل إلى ما بعد ساحة البراق. وتشير مخططات الاحتلال إلى اعتماد هذه المنطقة كنقطة تجميع للزوار القادمين من المنطقة الجنوبية للأقصى، والمتجهين في جولتهم شمالًا نحو شبكة أنفاق السور الغربيّ للأقصى.

لم تتوقف أعمال الحفر في هذه المنطقة منذ عدة سنوات، وقد كشف تقرير نهائيّ صادر عن "سلطة الآثار الإسرائيلية" في 2016/8/1 أنّ الأخيرة نفّذت حفريات على طول 80 مترًا انطلاقًا من الزاوية الجنوبية الغربية للأقصى باتجاه باب المغاربة المؤدي إلى ساحة البراق. وقد وصلت الحفريات التي استمرّت خمس سنوات متواصلة (منذ 2012) إلى المنطقة الصخرية أسفل أساسات الجدار الغربي للأقصى؛ ما أدّى إلى الكشف عن خمسة مداميك من هذه الأساسات. ولم يقتصر الأمر على الحفر في أساسات الجدار الغربي للمسجد، بل تمّ الحفر في سلسلة الجُدر الصخرية الداعمة لأساسات الحائط الغربي والتي تبعد عنه نحو متريْن[1].

وأقرّ التقرير الصادر عن "سلطة الآثار الإسرائيلية" أن المشروع من تنفيذها، وبتمويل من جمعية "إلعاد" الاستيطانية المسؤولة عن حفريات الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى، حيث

1 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 128، 2016، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=25029&mag_id=124 ، 2016/8/1.

يقع المشروع في صُلب مخططات "إلعاد" نظرًا لقربه وأهميته بالنسبة إلى ما يسميه الاحتلال "مدينة داود" الأثرية الواقعة على بعد 50 مترًا جنوب الأقصى، حيث تنشط أذرع الاحتلال، وعلى رأسها "إلعاد"، في تأهيل ذلك المكان ليكون متصلاً مع أنفاق الجهة الغربية عبر حفريات الزاوية الجنوبية الغربية بهدف تحويله إلى محجٍّ سياحيٍّ جاذب[1].

حفريات سلوان ووادي حلوة (مدينة داود):

أعلنت "سلطة الآثار الإسرائيلية" في 2016/7/19 تقريرها النهائيّ عن الحفريات التي كانت قد شرعت بتنفيذها في سلوان ووادي حلوة جنوب المسجد الأقصى في حزيران/يونيو 2015، وهي المنطقة التي يطلق عليها الاحتلال "مدينة داود" الأثرية. وأقرت سلطة الآثار بوجود آثار تعود للحقبة البيزنطية، وقناة لتصريف المياه بعمق ربع متر تعود للحقبة العباسية، وممرّ يعود للحقبة المملوكية. وتقف جمعية "إلعاد" الاستيطانية وراء تمويل هذه الحفريات التي تقع عند مدخل "مدينة داود"، وبالقرب من موقع الحفريات المعروف بـ "موقف جفعاتي" حسب تقرير سلطة الآثار[2]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحفريات هي استكمال لحفريات سابقة في المكان ذاته، حيث شرعت سلطة الآثار بتنفيذها عام 2011 بغية "إنقاذ" الآثار الموجودة في المكان حسب زعمها[3].

وفي تقريرها الصادر في 2015/9/23 أشارت سلطة الآثار إلى الحفريات التي نفذتها بدعم من جمعية "إلعاد" الاستيطانية في الجزء العلوي من المنحدر الشرقي لـ "مدينة داود"[4]. كما أشار تقرير آخر في الوقت نفسه إلى أن حفريات أجريت في محيط المكان عامي 2013 و2014 بتمويل من جمعية "إلعاد" الاستيطانية "لتطوير المنطقة سياحيًّا" من خلال الربط بين مكان الحفرية ونفق حزقيال القريب منها[5].

الحفريات أسفل بيوت المقدسيين الذين يقطنون منطقة سلوان عمومًا، ووادي حلوة على وجه التحديد، والتي تشكل "مدينة داود" حسب زعم الاحتلال؛ تؤدي إلى تشققات في جدران

1 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 128، 2016، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=25029&mag_id=124 ، 2016/7/19.
2 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 128، 2016، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=25020&mag_id=124 ، 2016/8/1.
3 للاطلاع على تفاصيل الحفريات التي أجريت عام 2011 في المكان، يمكن الاطلاع على التقرير الأوليّ الصادر عن "سلطة الآثار الإسرائيلية" عام 2013:http://www.hadashot-esi.org.il/Report_Detail_Eng.aspx?id=2306&mag_id=120، 2013/8/18.
4 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 127، 2015، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=22792&mag_id=122، 2015/9/23.
5 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 128، 2016، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=25029&mag_id=124 ، 2016/8/1.



البيوت وأسقفها وأرضيتها، وإلى انهيارات أرضية تنتج عنها حُفر في شوارع المنطقة.

وكشف تقرير لمركز معلومات وادي حلوة في 2015/12/15 أنّ عدة عائلات مقدسية من سكان وادي حلوة أبلغت عن بروز تشققات كبيرة في جدران بيوتها، ومن تلك العائلات: عويضة وصيام وبشير. وأظهرت الصور التي نشرها المركز تصدعات في جميع جدران الغرف والمرافق الداخلية، بالإضافة إلى انهيارات في أرضيات البيوت وساحاتها الخارجية[1].

ومع تطور التشققات وتوسعها اضطرت أم محمود صيام، من سكان وادي حلوة، إلى إخلاء بيتها حسب تقرير مركز معلومات وادي حلوة في 2016/1/9، حيث توسعت رقعة التشققات، وبدأت حجارة السقف والجدران تتساقط، كما تسربت مياه من السقف والجدران؛ ما يهدد بخطورة حصول ماس كهربائيّ، وأفادت صيام عن سماع أصوات حفر بشكل دائمٍ؛ ما يشير إلى النشاط المتواصل للجمعيات الاستيطانية في حفر الأنفاق في منطقة وادي حلوة[2].



وفي السياق نفسه، أوضحت لجنة حي وادي حلوة في 2016/3/13 أنّ تشققات جديدة ظهرت في بيوت الحي وشوارعه، في ظلّ استمرار الجمعيات الاستيطانية بإخراج الأتربة بكميات كبيرة من داخل الأنفاق التي يجري حفرها، حيث شوهدت شاحنات ضخمة في شارع الحيّ

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2016/12/15.
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2016/12/15.



الرئيس من أجل نقل أتربة الحفريات. وتحدثت اللجنة عن تشققات طالت ملعب حيّ وادي حلوة، والشارع الرئيس في الحيّ، ومنازل تعود لستّ عائلات تعيش في حوش الشيخ داود[1].

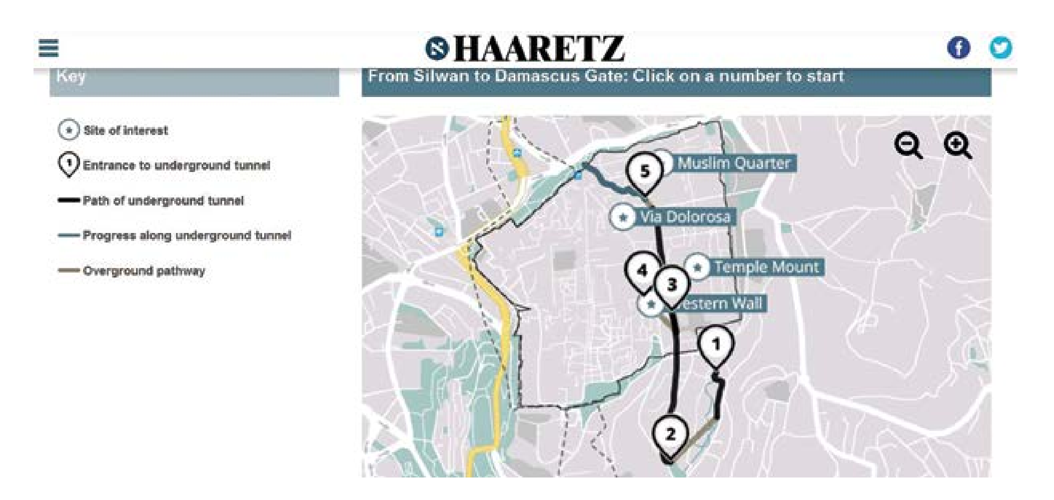
وقد تكررت مشاهد التشققات الجديدة، والتشققات القديمة التي توسعت في 2016/5/12 بعد ملاحظة سكان القسم الشرقي من حيّ وادي حلوة وجود انهيارات أرضية في الشارع الرئيس، وتشققات في منازل عائلتي دعنا وعويضة[2].

وتكشف هذه التشققات والانهيارات في بيوت سكان حي وادي حلوة وشوارعهم عن اتساع رقعة الحفريات التي تنفذها الجمعيات الاستيطانية أسفل الحيّ.

وخلال مدة الرصد، نشرت صحيفة هآرتس العبرية تقريرًا خطيرًا في 2016/5/24 كشفت فيه النقاب عن حجم الحفريات التي ينفذها الاحتلال في البلدة القديمة ومحيطها، بما في ذلك أسفل المسجد الأقصى ومحيطه[3]. وتحدث التقرير عن حفريات سلوان ووادي حلوة التي يسميها الاحتلال منطقة "مدينة داود"، وذكر أنّ شبكة الأنفاق في هذه المنطقة "تشبه مدينة يهودية تحت الأرض تمتدّ من وسط بلدة سلوان جنوبًا، وتخترق الجدار الغربي للأقصى وأسفل البلدة القديمة في القدس المحتلة، وتمر أسفل المدرسة العمرية في الجهة الشمالية من الأقصى، وتصل إلى منطقة باب العمود، وتحديدًا إلى مغارة الكتان شمال القدس القديمة". وأدلى البروفيسور راڤي غرينبرغ، أستاذ علم الآثار في جامعة "تل أبيب" وأحد مؤسسي منظمة عمق شبيه المتخصصة بالآثار، بإفادته حول هذه الحفريات خلال التقرير قائلًا: "يجري

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2016/3/13.
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2016/5/12.
3 هآرتس، 2016/5/24، (يمكن الاطلاع على أبرز ما ورد في تقرير هآرتس باللغة العربية على موقع كيوبرس، 2016/6/21)؛ ويمكن الاطلاع على مقاطع فيديو توضح مسار الحفريات في المنطقة التي يتحدث عنها التقرير على الرابط الآتي: http://www.haaretz.com/st/c/prod/eng/2016/05/jeruz/01/

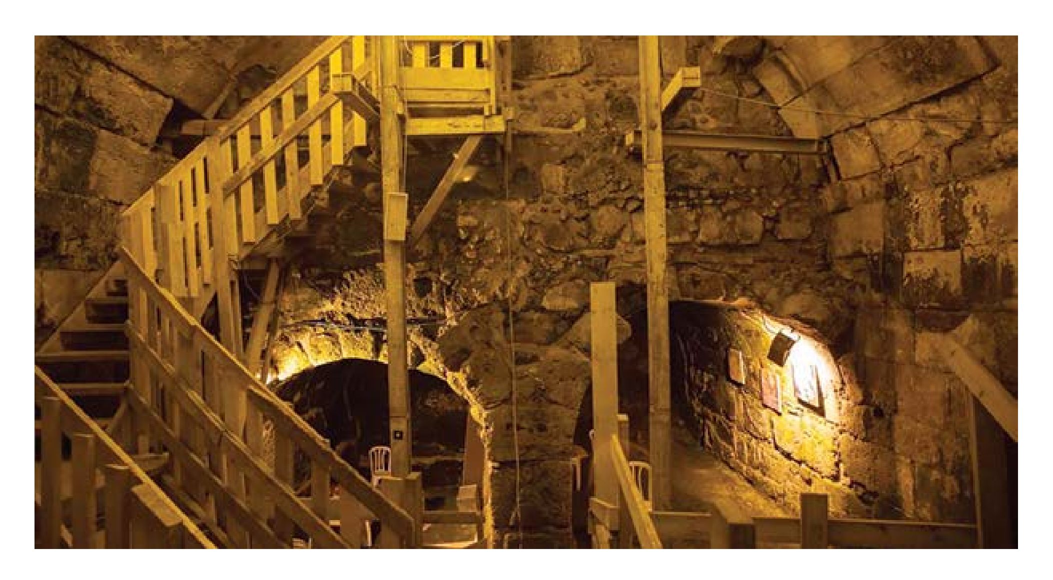
في هذه الأيام خفية وسرًّا حفر نفق بحجم مترو تحت الأرض، في قلب القدس القديمة ومحيطها، ابتداءً من منطقة عين سلوان باتجاه الأقصى، وسوف تتم تقوية هذا النفق بالباطون والحديد".



ووصف غرينبرغ هذه الحفريات التي تنفذها "سلطة الآثار الإسرائيلية" وجمعية "إلعاد" الاستيطانية بأنها أشبه ما تكون بـ "متنزه يهودي للتّسالي أسفل الأرض". وقال غرينبرغ إنّ "الحفريات تتوسّع وتتمدّد تحت الأرض، ويستطيع الشخص التجول لمئات الأمتار في عمقها، عبر أنفاق وأقبية وكهوف وقنوات وعيون، بينما تنتظر في أدراج المخططين وعلماء الآثار برامج ومخططات للتوسيع بشكل كبير في هذا المجال".

وتطرّق التقرير إلى تفاصيل بعض الحفريات السّرية، من ضمنها حفريات في وسط سلوان يتم الدخول إليها تحت الأرض عن طريق باب حديديّ، يصل إلى داخل نفق قصير تتفرع عنه عدة غرف وقاعات، وعند هذه المنطقة بالتحديد فإن الموقع مغلق أمام الجمهور العام، وهذا الموقع كشف عن سلسلة من التحصينات والقنوات المائية من الحقبة الكنعانية.

كما أشار التقرير إلى أنه "يُحفر في هذه الأيام نفق طويل وعريض جدًّا، وسيتمّ خلال سنوات استكمال حفر مساره ليمتد على طول 700 متر من عين سلوان حتى حائط البراق، وسيكون عرض النفق 7.5م، تُضاف إليه شبكة إضاءة ولافتات توجيه ومنصات عرض على جانبيه، وسيخترق سور القدس التاريخي من الجهة الجنوبية". ويتيح استكمال هذا النفق المسير من تحت سلوان إلى البراق، ذهابًا وإيابًا، وسيكون كأنه شارع سريع "أوتوستراد" تحت الأرض.



ويشير التقرير إلى أنّ "مقطعًا من الشارع أو النفق المذكور، تم حفره قبل نحو 12 سنة على طول 60 مترًا وبعرض 2.5م فقط، وفي العامين الأخيرين جُدّد الحفر في مقطع آخر من الشارع/النفق، وحتى الآن تم حفر 120 مترًا وبعرض 7.5م".

ويذكر التقرير أنّ موقع "مركز كيدم - المعبد التوراتي" أو ما يسمى الآن بحفريات "جفعاتي" يرتبط بنفق سلوان/وادي حلوة، وسيتصل به لاحقًا حسب التخطيط نفق سلوان الكبير/الجديد، بالإضافة الى نفق قصير تحت الأرض يصل بين البؤرة الاستيطانية "مركز الزوار-مدينة داود". علمًا أنه تمّ مؤخرًا حفر بئر يُطلق عليها الاحتلال "بئر يرمياهو"، وهناك مخطط لحفر نفق أسفل الأرض يرتبط مع "مركز كيدم" ويصل إلى القصور الأموية جنوب المسجد الأقصى.

ويكمل تقرير "هآرتس" الحديث عن تلك الأنفاق والمخططات الإسرائيلية ذاكرًا "أن هناك مخططًا آخر فخمًا وخياليًّا في مداه، وهو إجراء حفريات واسعة تحت كامل ساحة البراق -حي المغاربة المهدوم- وإيجاد ساحة صلاة يهودية سفلى". وتمّ تجهيز هذا المخطط لكنه جُمّد مؤقتًا، في حين هناك مخطط يجري على قدم وساق وهو حفر وإنشاء موقف سيارات تحت الأرض بجوار حي الشرف المهدوم في قلب القدس القديمة، ليس بعيدًا عن منطقة البراق".

وينتقل تقرير "هآرتس" إلى الحفريات "أسفل وقف حمام العين والقاعة المملوكية -أقصى شارع الواد في القدس القديمة- حيث أجريت حفريات واسعة كشفت عن أبنية ضخمة في

عمق الأرض خلال السنوات الأخيرة ترتبط بشبكة أنفاق الجدار الغربي، لكن هذه الحفريات مغلقة أمام الجمهور العام لأسباب، منها ما يتعلق بسلامة الجمهور، ومنها صعوبة إدارة حركة زوار في عمق كبير كهذا.



وبحسب "هآرتس" فإنّ "مسار نفق الجدار الغربي ينتهي من الجهة الشمالية ببركة مياه أسفل المدرسة العمرية عند بوابة الخروج في شارع المجاهدين شمال المسجد الأقصى. هذه البركة شِقُّها الأول يقع ضمن مسار النفق الغربي، وشقّها الثاني ضمن حدود دير وكنيسة كاثوليكية هي كنيسة أوجاع العذراء، يتوسطها جدار أسمنتيّ يفصل بين شقيها ويمنع التواصل بينهما. وليس بعيدًا عنها، هناك بؤرة استيطانية تابعة لجمعية "عطيرت كوهنيم" في هذا التجمع بين النقاط، وأسفل الأرض يقع منتهى مغارة الكتان، لكن لا يمكن الدخول إليها من هذه النقطة، إذ لا تواصل بينهما، وطالما طالبت جمعية "عطيرت كوهنيم" بوصل البؤرة الاستيطانية مع مغارة الكتان، لكن أطرافًا في الاحتلال الإسرائيلي رفضت مرارًا هذا الطلب".

وفي مغارة الكتان القريبة من باب العمود يسار الداخل إلى البلدة القديمة بالقدس المحتلة، والتي تصل مساحتها إلى تسعة دونمات، أجريت حفريات وصل بعضها إلى عمق 20 مترًا،

وكشفت عن فراغات كثيرة كان آخرها الكشف عن وجود فراغات جديدة وواسعة في عمق الأرض، لكنّها مغلقة أمام الجمهور".

وفي سياق متصل، كشف فيلم من إنتاج شركة "إنتاج نت"، ونشر على موقع يوتيوب في 2016/3/28 عن الحفريات التي يجريها الاحتلال في أحد أنفاق وادي حلوة باتجاه باب المغاربة في السور الغربي للأقصى. وأوضح الفيلم أن النفق يخترق سور البلدة القديمة الجنوبي مرورًا بحفريات الزاوية الجنوبية للأقصى بعدما يقطع الطريق الفاصل بين وادي حلوة وسور البلدة القديمة الجنوبي وصولًا إلى فتحة مقابل مسجد النساء في الزاوية الجنوبية الغربية للأقصى.

كما تظهر مقاطع الفيديو الحجارة العملاقة التي تشكل أساسات الجدار الغربي للأقصى، وقد تكشفت بعد إزالة الحجارة والصخور الداعمة لها من حولها. ويورد الفيلم كلامًا لجدعون سليماني، عالم الآثار الإسرائيلي، والباحث في منظمة عمق شبيه الإسرائيلية، يذكر فيه أنّ الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه تشكل مدينة يهودية تمتد من سلوان إلى الحيّ الإسلامي شمال الأقصى حيث ثمّة بركة مياه كبيرة. ويبلغ طول النفق إلى حدود المنطقة المسموح بالوصول إليها نحو 200 متر، فيما وضعت إشارات تفيد بمنع التقدّم في المسير للزوار رغم ظهور امتداد طويل للنفق[1].

ومن الواضح أنّ جميع المعطيات المتعلقة بالحفريات الإسرائيلية في منطقة سلوان ووادي حلوة تشير إلى تطور كبير في أعمال الحفر وتأهيل الأنفاق في سياق مخطط الاحتلال لبناء مدينة يهودية كاملة أسفل الأقصى وفي محيطه.

حفريات رأس العمود:

تقع هذه الحفريات في منطقة حيّ رأس العمود في سلوان جنوب المسجد الأقصى، وقد بدأت "سلطة الآثار الإسرائيلية" أعمال الحفر فيها في تشرين أول/أكتوبر 2007، ولم تتحدث عن تفاصيلها إلا في تقريرها النهائيّ الصادر في 2016/3/24.

وقالت سلطة الآثار إنها حفرت في ثلاثة أماكن في الموقع ذاته مدّعيةً العثور على أطباق وجرار من الحقبة الرومانية المتأخرة، وعلى بقايا مبنى يعود للحقبة البيزنطية. كما ادّعت وجود كهف طبيعيّ فيه حجارة صغيرة، وصفٌّ من حجارة كبيرة عند الجهة الشمالية

1 كيوبرس، 2016/3/28.

من الكهف. وزعمت أنها عثرت على عملة نقدية تعود لحقبة "الحشمونئيم" ولحقبة حكم قسطنطين الثاني اليونانيّ[1].

وتكمن أهمية الحفريات في هذه المنطقة بالنسبة إلى الاحتلال في كونها تشكل امتدادًا لأعمال الحفر في منطقة "مدينة داود" حسب زعم الاحتلال، أي في سلوان.



حفريات السور الجنوبيّ للبلدة القديمة:

طالما شكلت البلدة القديمة بمعالمها التاريخية الكثيرة هدفًا لمخططات الاحتلال. في تلك البقعة التي تبلغ مساحتها أقل من كيلو متر مربع واحد مئات المواقع الأثرية التي تعود لحقب تاريخية مختلفة. والبلدة القديمة بسورها التاريخيّ تشكل الحاضنة الجغرافية للمسجد الأقصى؛ ولذلك فإنّ أيّ مشروع تهويديّ يهددها، فهو حُكمًا له تأثير في المسجد الأقصى.

في 2016/7/12 أفصحت "سلطة الآثار الإسرائيلية" عن حفرياتها المحاذية للسور الجنوبي للبلدة القديمة، على بعد نحو 150 مترًا إلى الغرب من باب المغاربة الواقع في سور البلدة القديمة. الحفريات الملاصقة للسور من خارجه يعود تاريخها إلى كانون أول/ديسمبر 2014

1 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 128، 2016، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=24946&mag_id=124، 2016/3/24.



(يشير التقرير إلى أعمال حفر سابقة في المكان)، وكانت بتمويل من "شركة تطوير القدس الشرقية"، وهي عبارة عن فتحة مستطيلة كانت جزءًا من تحصينات السور الجنوبي للبلدة القديمة حسب ادعاء سلطة الآثار. كما زعمت سلطة الآثار أن بقايا الآثار الموجودة في الحفرة تعود إلى الحِقب الفاطمية والصليبية والأيوبية والعثمانية. وأرفقت سلطة الآثار مع تقريرها صورًا لقناة مياه داخل الحفرة، عرضها 20 سم، وعمقها نحو 30 سم، وهي مغطاة بالبلاط، وكذلك صورة لقطعة من السيراميك التي يُظنّ أنها كانت جزءًا من تمثال[1].



وزعم التقرير وجود آثار على بعد 200 متر جنوب الحفرية المذكورة (زعمت وجود آثار تحصينات فاطمية وصليبية وأيوبية)، وآثار على بعد 50 مترًا إلى الشرق منها (زعمت وجود قناة مياه وبقايا برج من مرحلة العصور الوسطى)، وآثار على بعد 65 مترًا إلى الغرب منها (زعمت وجود آثار مبانٍ تعود للحقبة المتأخرة من المعبد الثاني المزعوم، والمرحلة البيزنطية، والمرحلة الإسلامية المُبكرة، وخندق يعود للحقبة الصليبية)[2].

1 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 128، 2016، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=25008&mag_id=124 ، 2016/7/12.

2 المرجع نفسه.

حفريات المنحدر الجنوبي لجبل صِهيون:



يقع جبل صِهيون مقابل السور الجنوبي للبلدة القديمة في القدس، ويعدّ الجبل ذا أهمية كبيرة لدى الاحتلال إذ ورد في كثير من رواياته التاريخية والدينية، وهنا مكمن الخطورة، حيث يسعى الاحتلال إلى صياغة رواية متكاملة يكون المعبد المزعوم، وجبل صهيون وغيرهما، في صميمها. وفي تقرير نهائيّ نشرته "سلطة الآثار الإسرائيلية" في 2015/12/21 أعلنت الأخيرة عن تنفيذها حفريات في المنحدر الجنوبيّ لجبل صهيون في شهري تشرين ثانٍ/نوفمبر وكانون أول/ديسمبر من عام 2013 بتمويل من "شركة موريا لتطوير القدس"[1]، و"الشركة الحكومية للسياحة". وضمّ موقع الحفريات، حسب التقرير، خمس حُفر على طول شارعٍ (Ma'aleh Shazakh Street) يقع إلى جنوب شرق ما يزعم الاحتلال أنه "قبر الملك داود".

وزعمت سلطة الآثار وجود بقايا معمارية وفخار وقطع سيراميك وأطباق وأوعية وجرّة وآثار شبكة صرف صحّي وغير ذلك من الآثار التي تعود إلى أواخر الحقبة الرومانية، وإلى الحقب البيزنطية والأموية والصليبية والعثمانية. وادّعى التقرير أن أعمال البنى التحتية في المكان أسهمت في تدمير جُلّ الآثار[2].

وتكشف هذه الحفريات مدى تمدد الحفريات وانتشارها في الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى، حيث تقع منطقة "مدينة داود" -حسب زعم الاحتلال- في القلب منها، وتتفرع حفريات أخرى في الجهات المختلفة المحيطة بها.

1 شركة موريا لتطوير القدس: هي شركة حكومية تشكل ذراعًا تنفيذية لبلدية الاحتلال في القدس، ووزارة المواصلات. مهمتها الأساسية في التخطيط، وتنفيذ مشاريع البنى التحتية لاسيما الشوارع ، والمشاريع السياحية (انظر: www.moriah.co.il)

2 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 127، 2015، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=24863&mag_id=122، 2015/12/21.

نفق سلوان- "دافيدسون":

يعمل الاحتلال الإسرائيليّ بشكل متواصل على استكمال الحفريات في الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى باعتبارها جزءًا من "مدينة داود" التاريخية حسب زعمه. وكانت "سلطة الآثار الإسرائيلية" وجمعية "إلعاد" وغيرهما من الجهات الإسرائيلية المعنية بملف الحفريات قد أنهوا العمل في عدد من مواقع الحفريات التي باتت مشرعة أمام الزوار والسيّاح، فيما يتواصل العمل لإنهاء العمل في مواقع أخرى حسب تقارير هذه الجهات.



وقد كشفت "سلطة الآثار الإسرائيلية" في تقريرها الأوليّ الصادر في 2015/10/15 عن تنفيذ أعمال حفر وترميم وتأهيل لأحد مواقع الحفريات المخصصة للزوار، والممتدة من المنحدر الغربي لتلة "مدينة داود" إلى ما يسمى حديقة "دافيدسون" الأثرية الواقعة في الزاوية الجنوبية الغربية للأقصى، وذلك في شهر حزيران/يونيو 2014. وتبلغ مساحة منطقة الحفريات 10 أمتار طولًا، و4 أمتار عرضًا. وزعمت "سلطة الآثار الإسرائيلية" التي نفذت الحفريات بتشجيع من جمعية "إلعاد" الاستيطانية أنها عثرت على بقايا مبنى مستدير وخزان أرضيّ وبئر وفخار، وعملات معدنية تعود لهرقل عام 614م، وحُفرِ نفاياتٍ تعود للحقب الإسلامية الأولى، كما كشف عن شارع مبلَّط يتجه من سلوان إلى الأقصى[1].

1 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 127، 2015، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=23807&mag_id=122، 2015/10/15.

حفريات القصور الأموية:

تسمي سلطات الاحتلال منطقة القصور الأموية التاريخية المحاذية للسور الجنوبي للمسجد الأقصى "مطاهر المعبد"؛ بزعم أنّ اليهود كانوا يتطهّرون في هذه المنطقة قبل دخولهم "المعبد". وفي 2011/6/21 تمّ افتتاح منطقة جنوب الأقصى رسميًّا أمام الزوار والسيّاح، وتشمل المنطقة حسب الاحتلال: "مطاهر المعبد" أو "حديقة المطاهر أو أوفل"، و"حديقة دافيدسون الأثرية" وغيرها من المواقع[1].

الحفريات في هذه المنطقة قديمة وتعود إلى عام 1868م على يد العالم البريطاني تشارلز وارن الذي انتهى إلى نتيجة مفادها أن آثار هذه المنطقة تعود إلى الحقبة الأموية الإسلامية نافيًا أن تكون حجارة الجدار الجنوبي من عهد "المعبد". استمرّت بعد ذلك الحفريات الإسرائيلية في المكان وسط نتائج متناقضة، حيث انتهت حفريات بنيامين مزار وإيلات مزار بالادعاء بأن آثار تلك المنطقة تعود لحقبة سليمان عليه السلام حين بنى "المعبد"، فيما خلصت حفريات مائير بن دوف إلى أنّ تلك الآثار هي أموية حيث وجد آثارًا لستة قصور كان يستخدمها الخلفاء الأمويون[2].



وفي 2015/12/2 ادّعى الاحتلال اكتشاف 33 قطعة أثرية من ضمنها ختم من الطين لـ "حزقياهو ملك يهوذا" خلال الحقبة (727-698 ق.م)، وذلك أثناء تنفيذ أعمال حفر في منطقة القصور الأموية. وأشرف على هذه الحفريات الجامعة العبرية بالتعاون مع "سلطة الآثار الإسرائيلية". وتعمل الفرق التابعة للجمعيات الاستيطانية والتهويدية الإسرائيلية على سرقة التراب من المنطقة المذكورة، ومن ثَمّ تنخيله سعيًا للبحث عن بقايا آثار يهودية في تراب "جبل المعبد" حسب المزاعم الإسرائيلية. وقد رافق الإعلان عن "ختم الملك حزقياهو" ضجّة إعلامية إسرائيلية كبيرة، حيث ادعى الاحتلال أن هذا الاكتشاف الجديد يعود إلى

1 موقع أصدقاء "سلطة الآثار الإسرائيلية": http://www.archaeology.org.il/news/news.php?id=172، 2011/6/27.
2 هشام يعقوب (محرر): تقرير عين على الأقصى السادس، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط1، 2012، ص 64-65.

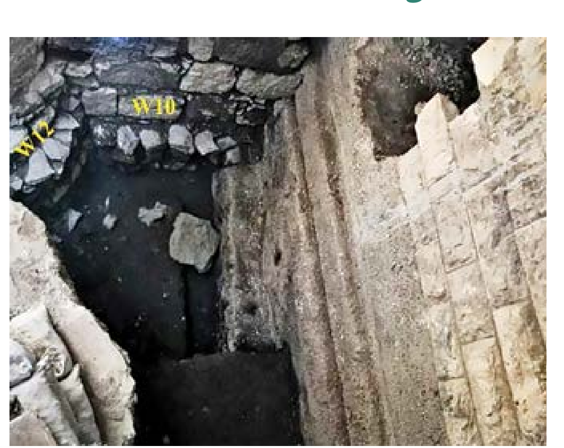
أواخر عهد الملك المذكور (2700 عام)، وقد نقش على الختم عبارة تشير إلى أتباع "حزقياهو". وعلّقت عالمة الآثار الإسرائيلية في الجامعة العبرية إيلات مزار بأنّ هذا الاكتشاف يعدّ أحدث الاكتشافات المتعلقة بالكتاب المقدس الذي ذكر اسم الملك "حزقياهو"، وهو يسلط الضوء على أهمية العمل العلمي في التنقيب عن الآثار اليهودية[1].

ج- حفريات الجهة الشمالية:

لا تزال الحفريات في الجهة الشمالية للأقصى قليلة بالمقارنة مع الجهتيْن الغربية والجنوبية، وذلك بالاستناد إلى ما هو معلن من أعمال حفر في هذه الجهة. ولكنّ التقارير التي تحدثت عن الأنفاق التي تبدأ من الجهة الجنوبية أو الجهة الغربية وتنتهي في الجهة الشمالية تشير إلى احتمالية تكثيف أعمال الحفر في الجهة الشمالية؛ نظرًا إلى تعدد الأنفاق التي تنتهي فيها، وحاجة الأنفاق إلى مخارج متعددة تستوعب أعداد "الزوار".

ورصد تقرير عين على الأقصى السابق 5 مواقع حفريات في الجهة الشمالية، في حين رصد تقرير هذا العام ارتفاع العدد إلى 6 مواقع.

حفريات الكنيسة الأرمنية الكاثوليكية (كنيسة أوجاع العذراء):



في 2015/8/5 ذكر تقرير نهائي صادر عن "سلطة الآثار الإسرائيلية" أنّها نفذت حفريات "إنقاذ" في حزيران/ يونيو 2014 جانب الكنيسة الأرمنية الكاثوليكية في البلدة القديمة إلى الشمال الغربي من المسجد الأقصى. وزعمت سلطة الآثار وجود فخار وأباريق وأطباق وآثار أخرى تعود للحقبة المملوكية، والقرن التاسع عشر الميلادي، بالإضافة إلى جرة تعود لحقبة "المعبد الثاني"[2].

1 موقع science news، 2015/12/2 انظر:
http://www.sci-news.com/archaeology/clay-seal-impression-judean-king-hezekiah-03482.html
للاطلاع على الفيديو الذي نشرته الجمعيات الإسرائيلية عن حفريات القصور الأموية، ومزاعم الكشف عن ختم الملك "حزقياهو":
https://www.youtube.com/watch?v=SW8HM9RQYIl#action=share
2 دورية "الحفريات ومسح الأراضي في إسرائيل" الصادرة عن "سلطة الآثار الإسرائيلية": العدد 127، 2015، رابط التقرير المنشور: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail_eng.aspx?id=20777&mag_id=122، 2015/8/5.

د- حفريات الجهة الشرقية:

يستهدف الاحتلال الإسرائيليّ الجهة الشرقية للمسجد الأقصى بعدة مشاريع تهويدية، منها: مخططه لإقامة تلفريك أو قطار هوائيّ يربط بين جبل الزيتون والكنيسة الجثمانية في الجهة الشرقية للأقصى، ومنطقة باب المغاربة في سور البلدة القديمة، وبركة عين سلوان جنوب الأقصى ومواقع أخرى. كما سيطر الاحتلال على أجزاء من أرض مقبرة الرحمة المحاذية للسور الشرقي للأقصى، وأجزاء من الأراضي المحيطة بالمقبرة تمهيدًا لاستخدامها لأهداف تهويدية، لا سيما الحدائق التلمودية.

يضاف إلى ذلك سعي الاحتلال إلى السيطرة على جزء من باحات الأقصى في المنطقة الشرقية مقابل قبة الصخرة، وهي المنطقة التي يقف فيها المستوطنون و"السياح" لأداء طقوسهم الدينية قبالة قبة الصخرة التي يزعمون أنها مكان "قدس الأقداس". تطور الحفريات في الجهة الشرقية مرهون بتطور عمل الاحتلال في هذه المخططات والمشاريع، حيث سيحتاج إلى الأنفاق لإيصال المستوطنين و"السياح" إلى الأقصى، وإلى تشكيل بنية خدماتية ترويجية لهذه المشاريع.

وقد رصد تقرير هذا العام العمل في حفرية واحدة أعلنت عنها سلطة الآثار الإسرائيلية في جبل الزيتون المطلّ على الأقصى.

حفريات المنحدر الغربي لجبل الزيتون:

في كانون أول/ديسمبر 2013 وشباط/فبراير وآذار/مارس عام 2014، أجرت "سلطة الآثار الإسرائيلية" حفريات على المنحدرات الغربية لجبل الزيتون المطل على المسجد الأقصى من الجهة الشرقية. وادعت سلطة الآثار في تقريرها النهائي عن الحفريات والذي نشرته في 2015/10/27 أنها عثرت على مدفن للموتى يعود إلى حقبة "المعبد الثاني"، وبقايا معمارية تعود للحقبة الرومانية، وحمام مملوكي. وزعمت سلطة الآثار أن حفريات سابقة في المكان أظهرت وجود عدة مدافن.





الجهة الشرقية
حفريات جبل الزيتون
المسجد الأقص
حفريات المصلى المرواني
شبكة
أبنية مدينة داود
حفريات الزاوية الجنوبية الغربية
حفريات القصور الأموية
حفريات رأس العمود
"خـــزان المياه"
حفريات الباب الثلاثي
عين سلوان
"موقف
"قصر داود"
الجدار الكنعاني
سرداب "وارين"
"نفق تزينور"
قناة سلوان "حزقيال"
"القناة الكنعانية"
الطريق الهيرودياني
بركة سلوان



مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org
الجهة الشمالية
حفريات الكنيسة الأرمنية الكاثوليكية
"المحجر"
"بركة القبرة"
حفريات حمام العين
"قاعة العصور"
قناة المياه
حفرية رباط بايرام جاويش
حفريات باب السلسلة
"القاعة الهيروديانية"
بوابة "وارين"
"الممر السري"
"حمام المعبد"
الجهة الغربية
"القاعة الكبرى"
"قنطرة ويلسون"
أنفاق الحائط الغربي
"نفق سلسلة الأجيال"
ساحة البراق
حفريات قلعة القدس
حفريات "الحي اليهودي"
حفريات ساحة البراق
مركز من القدس إلى القدس
قناة "الحائط الغربي"
نفق البلدة القديمة
حفريات باب الخليل
نفق "الحي اليهودي"
قناة المياه الجنوبية
الحمام الروماني
جفعاتي"
الجهة الجنوبية
tunnels- active
أنفاق نشطة
tunnels – completed
أنفاق مكتملة
excavation sites - active
مواقع حفريات نشطة
excavation sites - completed
مواقع حفريات مكتملة
الشمال
الشرق
الغرب
الجنوب
أبرز مواقع الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك ومحيطه حتى 2016/8/1

ثانيًا: البناء والمصادرة في الأقصى ومحيطه (تهويد منطقة الأقصى):

مقدمة:

لا تزال عقدة الأقصى تؤرق الاحتلال، إذ لا يزال المسجد بمعالمه والمعالم والأحياء المحيطة به يقف شاهدًا على عروبة المكان وإسلاميته. وفي الوقت الذي لم يستطع الاحتلال أن يتقدم كثيرًا باتجاه إزالة المسجد نهائيًّا وبناء المعبد المزعوم مكانه، فإنّه لجأ إلى استراتيجيّة من مساريْن:

- المسار الأول: كسر رمزية المسجد، ومحاولة تقسيمه، والسيطرة على إدارته عبر الاقتحامات والتدخل في عمل إدارة الأوقاف الإسلامية، وتقييد حركة المصلين والمرابطين.
- المسار الثاني: تكثيف بناء المراكز والمعالم اليهودية، خاصة الضخمة منها، في محيطه وبالقرب منه لمنازعته في هوية المكان.

خلال السنوات الستّ الأخيرة تسارعت عجلة المشاريع التهويدية الكبرى التي ينوي الاحتلال تنفيذها في محيط المسجد الأقصى. فبعد نجاحه في افتتاح "كنيس الخراب"، وهو أكبر كنيس يهوديّ في البلدة القديمة، في آذار/مارس 2010 من دون عقبات تواجهه، وقبل ذلك افتتاح كنيس "خيمة إسحاق" في 2008/10/12، تجرأ الاحتلال على المصادقة على عدة مخططات من شأنها أن تهدد الهوية العربية والإسلامية لمنطقة المسجد الأقصى.

وخلال مدة الرصد تكشفت الصورة بشكل أوضح، وأعاد الاحتلال نشاطه في أربعة مشاريع تهويديّة ضخمة ستؤثر في الفضاء المكاني لمنطقة الأقصى، وهذه المشاريع هي:

- مجمع "بيت شتراوس".
- مشروع "بيت هليبا- بيت الجوهر".
- مشروع كنيس "جوهرة إسرائيل".
- مشروع "مركز كيدم-المعبد التوراتي".

هذا على مستوى المباني، أما على مستوى المخططات الأخرى، فقد كشف تقرير هذا العام عن مصادقة الاحتلال على تخصيص منطقة للصلاة المشتركة لليهود، وذلك في المنطقة

الجنوبية لتلة باب المغاربة على طول السور الغربي للمسجد الأقصى، وفوق آثار القصور الأموية. كما كشف التقرير عن مخطط لبناء مصعديْن كهربائييْن تحت الأرض لنقل الزوار اليهود والسياح الأجانب من منطقة حارة الشرف (الحي اليهودي) إلى ساحة البراق. وفي ما يأتي أبرز مشاريع الاحتلال لتهويد منطقة الأقصى:

بيت شتراوس: بناء طبقة رابعة

في 2013/2/10 كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث عن مخطط الاحتلال لبناء مجمع "بيت شتراوس" التهويدي على بعد 50 مترًا في المنطقة المعروفة تاريخيًّا بجسر أم البنات الواقعة بالقرب من حائط البراق في السور الغربي للأقصى، والممتدة عرضًا ما بين المدرسة التنكزية وباب السلسلة، وطولًا ما بين المدرسة التنكزية وطرف حارة الشرف غربيًا. ويشرف على



تنفيذ المشروع "صندوق إرث المبكى" وهو شركة حكومية تابعة مباشرة لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية. وتضمّ منطقة جسر أم البنات عشرات الأبنية والعقارات التاريخية، والوقفيات من حقب إسلامية متعاقبة، لا سيما الحقبة المملوكية. ويشمل المشروع بناء مدرسة دينية، وكنيس يهوديّ، ومركز متقدم لعمليات الشرطة، وقاعة لشرح المزاعم والروايات التلمودية، وقاعة استقبال كبيرة بفناء رحب، وعشرات الحمامات العامة، وغرف تشغيل وصيانة[1].

1 هشام يعقوب (محرر): تقرير عين على الأقصى التاسع، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط1، 2015، ص 83-85.

وشهد العمل في المشروع تسارعًا كبيرًا خلال المدة الممتدة بين شهريْ شباط/فبراير وحزيران/يونيو 2015 حيث أنهى الاحتلال العديد من مرافق المشروع وصولًا إلى الطبقة الثالثة منه. وخلال مدة الرصد استكمل الاحتلال العمل في بناء المشروع التهويديّ "بيت شتراوس" حيث شرعت سلطات الاحتلال في شهر كانون ثانٍ/يناير 2016 ببناء الطبقة الرابعة. وشمل العمل صبّ الواجهات الخارجية لهذه الطبقة بالأسمنت المسلح، ورفع الأعمدة فوق الطبقة الثالثة التي تعود إلى الحقبة العثمانية الإسلامية.

وستستعمل الطبقة الرابعة بعد الانتهاء من بنائها كمكتب سكرتاريا لـ "راب المبكى"، ومكتب شخصي للراب نفسه، وستضم كذلك مكاتب تشغيلية لمبنى "بيت شتراوس" التهويديّ، وغرفًا لتغيير الملابس للعمال الرجال، وأخرى للنساء، وكذلك غرفة تضم الخزائن الشخصية. ومن المتوقع تبليط سقف الطبقة الرابعة لاستعمالها كشرفة للجمهور العام، تمكّنه من الاطلاع على ساحة البراق والمسجد الأقصى من جهة، وعلى البلدة القديمة وشارع باب السلسلة من جهة أخرى.

وقد أدى بناء هذا المبنى إلى تدمير الآثار الإسلامية العريقة الموجودة في المكان، حيث حفرت سلطات الاحتلال بعمق 15-20 مترًا تحت الأرض لنصب 16 عمودًا أسمنتيًّا ضخمًا؛ ما يهدد بحدوث انهيارات في الساحات والمباني المجاورة[1].

مخطط تهويدي في حارة الشرف:

بالقرب من شبكة أنفاق الحائط الغربي، يخطط الاحتلال لتنفيذ مشروع تهويديّ في قلب حارة الشرف غرب المسجد الأقصى. فقد كشف تقرير للمركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى "كيوبرس" أن الاحتلال يضع اللمسات الأخيرة على مخطط لاستكمال تهويد حارة الشرف، حيث رصد مبلغ 150 مليون شيكل (نحو 40 مليون دولار) لتنفيذ مشاريع متزامنة في الحي، ترعاها "الشركة لتطوير الحي اليهودي" بدعم من وزير البنى التحتية يوآف غالانت ووزير القدس زئيف ألكين.

ويشمل المخطط إقامة موقف سيارات يتسع لنحو 600 سيارة تحت الأرض، بعد تنفيذ حفريات في عمقها في الجهة الجنوبية الشرقية للحيّ، بالقرب من مسجد الدِّيسي (مسجد طريق النبيّ داود). وسيتم حفر نفق تحت الأرض يخترق سور القدس التاريخي للوصول

1 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/1/28; وكيوبرس، 2016/1/28.



إلى هذا الموقف من خارج القدس القديمة. كما سيتم بناء محالّ تجارية وتحسين البنى التحتية في المنطقة المحيطة بالمسجد العمري (مسجد عبد الله بن عمر) وسط الحي بمبلغ 25 مليون شيكل (نحو 6.5 مليون دولار)، في حين ستصدر قريبًا رخصة بناء لتنفيذ مشروع مصعدين في قلب الأرض، لربط حي الشرف بحي المغاربة ومنطقة البراق، بهدف تكثيف الوجود اليهودي وتشجيع السياحة الأجنبية وتسهيل الوصول إلى منطقة حائط البراق. ويعزو مراقبون تسارع طرح المخططات التهويدية إلى الجهود الحثيثة التي يبذلها إيتي بتسلال، المدير الجديد "لشركة تطوير الحي اليهودي"، حيث يعكف على إعداد مخطط استراتيجيّ من ضمنه ترتيبات لنقل عشرات ملكيات العقارات المقدسية، وتحويلها إلى ملكيات يهودية، مسجلة رسميًّا بدائرة "الطابو" الإسرائيلية[1].

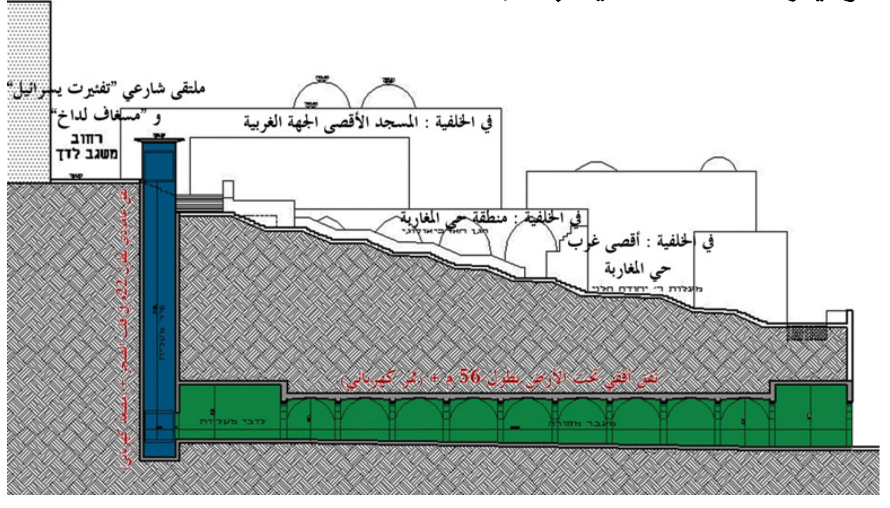
وكانت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث قد كشفت في 2009/3/3 عن عزم سلطات الاحتلال وأذرعها التنفيذية حفر نفقين أرضيين جديدين، أحدهما بطول 56 مترًا، والآخر بطول 22 مترًا بهدف ربط حي الشرف في البلدة القديمة بساحة البراق. كما كشفت المؤسسة في تقريرٍ لها عن نية سلطات الاحتلال تركيب مصعد كهربائي في النفق العمودي وممر

1 كيوبرس، 2015/8/9.

كهربائي في النفق الأفقي، في خطة هدفها تسهيل وصول الزوّار والسياح من حي الشرف إلى حائط البراق والمسجد الأقصى، في مسعى متواصل لتعزيز السيطرة اليهودية على حائط البراق والمسجد الأقصى المبارك.

وأضاف التقرير أنّ تنفيذ هذا المخطط سيتمّ بالتعاون بين كل من بلدية الاحتلال في القدس و"شركة تطوير الحي اليهودي" و"سلطة الآثار" و"مؤسسة التأمين الوطني"، وسيسهم في تمويل المشروع الثريّ اليهودي باروخ كلاين.

ولفت التقرير إلى أن النفق الأول عمودي بطول 22 مترًا، وسيُحفر في الصخر عند ملتقى نهاية ما يسمى "شارع تفئيرت يسرائيل" وما يسمى بـ "شارع مسغاف لداخ" في الجهة الشرقية الجنوبية من حارة الشرف، ثم سيُحفر نفق أفقي تحت الأرض موصول بهذا النفق بطول 56 مترًا باتجاه مستوى أرضية ساحة البراق. وسيكون موضع النفق الأول نقطة تجميعية لكل من يدخل إلى حارة الشرف من السياح الأجانب والزوار الإسرائيليين، وملتقى عدة أماكن أثرية يحاول إضفاء صبغة يهودية على تاريخ المنطقة، كما سيتم تركيب مصعد كهربائي عمودي في النفق العمودي، وممر كهربائي أفقي في النفق الأرضي يشبه المصاعد الكهربائية في المطارات، وسيكون كلاهما مكملين لبعضهما.



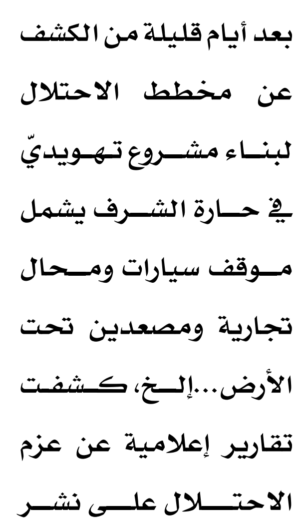
وقررت سلطات الاحتلال تسمية المصعد باسم "مصعد باروخ" على اسم الثري اليهودي باروخ كلاين الذي تبرع بتمويل المشروع، وهو من أصل أمريكي استوطن منذ سنوات قليلة في حارة الشرف (الحي اليهودي)[1].

1 موقع مدينة القدس، 2009/3/5.



كنيس "جوهرة إسرائيل":





بعد أيام قليلة من الكشف عن مخطط الاحتلال لبناء مشروع تهويديّ في حارة الشرف يشمل موقف سيارات ومحال تجارية ومصعدين تحت الأرض...إلخ، كشفت تقارير إعلامية عن عزم الاحتلال على نشر مناقصة لبناء كنيس "جوهرة إسرائيل" في البلدة القديمة، وهو كنيس ضخم مقبب بارتفاع نحو 23 مترًا، ومكون من ستِّ طبقات، اثنتيْن تحت الأرض وأربع فوقها بمساحة بناء إجمالية قدرها 1400 متر مربع، وعلى مساحة 378 م^2، وبدعم مباشر من الحكومة الإسرائيلية، وبتكلفة نحو 50 مليون شيكل (نحو 13 مليون دولار). وذكر تقرير لـ"كيوبرس" أن لجان الاحتلال المختلفة صادقت على المخطط، والميزانيات، ووضع حجر الأساس، ولم يتبق إلا الإعلان عن مناقصة للبدء بتنفيذ المشروع الذي ترعاه "الشركة لتطوير الحي اليهودي"[1].

وذكرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في تقارير سابقة أن الكنيس سيبنى على مساحة 275 م^2، بينما ستمتد حديقة الكنيس على مساحة 103 م^2، أي سيتمّ استغلال 510 % للمساحة البنائية، وهو أمر استثنائي غير معمول به تقريبًا. وسيضمّ الكنيس قاعات عرض للمكتشفات الأثرية التي يدعي الاحتلال أنه وجدها وتعود لحقبتي المعبد الأول والثاني المزعومين، وحمامات ومغتسلات دينية، وقاعات عرض وتعليم لـ "التراث والتاريخ اليهودي"، ومكتبة، ومطلات زجاجية في الطبقة العلوية[2].

1 كيوبرس، 2015/8/11.
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/5/27.

وفي التفاصيل، فإن الاحتلال يخطط لإقامة الكنيس ليتكون من ستّ طبقات على الشكل الآتي: اثنتين تحت الأرض، الأولى منها لعرض موجودات أثرية يدعي أنها بقايا كنيس يهوديّ قديم من ضمنها مغطس للطهارة، أما الثانية فستخصص لتكون حمامات للرجال، ومباني للدعم التقني. أما الطبقة الثالثة والتي ستكون بالتوازي مع مستوى الشارع الموجود، أي الطبقة الأولى فوق الأرض، فستخصص كمدخل وحمامات للنساء، أما الطبقة الرابعة (الثانية فوق الأرض)، فستكون القاعة الكبيرة للكنيس وتحتوي على كراسٍ وقاعات لصلوات اليهود، وخزانة التوراة. أما الطبقة الخامسة (الثالثة فوق الأرض) فستكون عبارة عن كنيس مخصص للنساء. أما السادسة (الرابعة فوق الأرض) فستكون مطلة تشرف على مباني القدس القديمة ومحيطها، بحيث ستكون الطبقات الثلاث الأخيرة مرتبطة مع بعضها يعلوها قبة عالية تختم البناء. وستخصص أجنحة وغرف في المبنى العام للكنيس كمركز زوار يروّج "للتراث اليهودي" في القدس، كما سيتم إجراء تغييرات في الفناء القريب من الكنيس، ونصب مقاعد واستراحات مظللة للجمهور العام، في خطوة لجذب الزوار اليهود والأجانب[1].

مشروع "بيت هليبا" (بيت الجوهر) التهويديّ:

بعد جولات أخذٍ وردٍّ قرر الاحتلال الإسرائيليّ المضيّ في مشروع "بيت هليبا" (بيت الجوهر) التهويديّ (يعني المركز لتراث المبكى) الذي ينوي بناءه مقابل حائط البراق غرب المسجد الأقصى على أراضٍ وقفية في موقع حارة المغاربة التي هدمها الاحتلال عام 1967. فبعد تراجع نتنياهو عن قراره بتجميد المشروع، اجتمعت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية الاحتلال في القدس في 2015/11/30 وبحثت المشروع لمدة ثلاث ساعات، ثم صادقت عليه بإيعاز من نتنياهو بعد إضافة بعض التعديلات عليه، حيث تمّ مناقشة ثلاثة مقترحات للمشروع، واختارت اللجنة، في نهاية جلستها، المقترح الثالث الذي لا يختلف كثيرًا عن البدائل الأخرى، لكنه أقرّ تقليص المساحة بـ 13 مترًا من الجهة الجنوبية مع استغلال المساحة المقلّصة لزيادة وبناء شرفة مطلة على ساحات البراق على مستوى المدخل الرئيس للمبنى. وقالت اللجنة اللوائية "إن المخطط المذكور هو مخطط مهم جدًّا يجيب على حاجيات مطلوبة لمنطقة البراق، ويتناسب مع المخطط العام الشامل لمنطقة البراق".

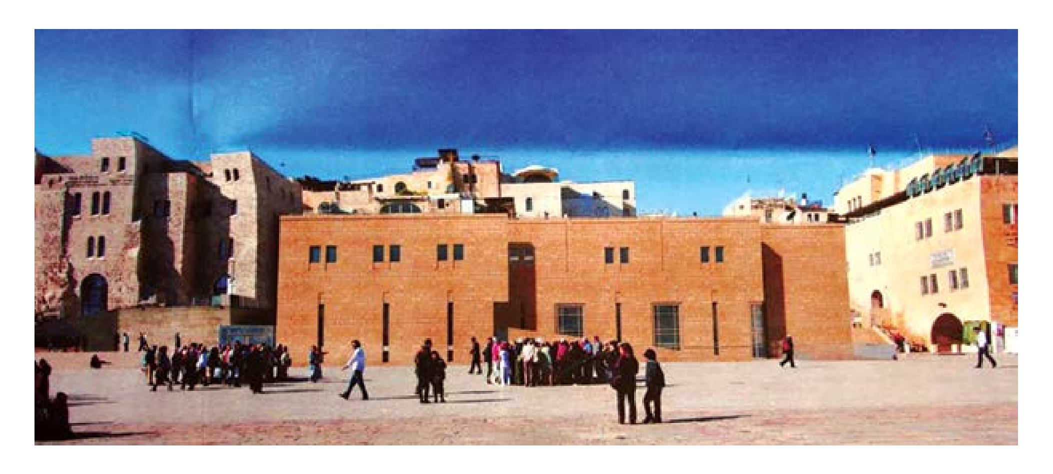
1 كيوبرس، 2015/8/11.



وتصل المساحة البنائية الإجمالية للطبقتيْن الأولى والثانية إلى 1505 م^2، على النحو الآتي:

- **الطبقة الأولى:** مساحتها البنائية الإجمالية 740 م^2، وتتكون من: صالة الاستقبال العام، وصفوف تعليمية، وغرف تشغيلية.
- **الطبقة الثانية:** مساحتها هي 765 م^2، وتتكون من: مركز تعليمي ودراسي، ومكاتب، وقاعة مكتبة، وفضاء تعليمي، وغرف للمرشدين، وغرف تشغيلية. وسيكون ثمّة مطلّ في أعلى الطبقة الثانية.

وستستخدم المساحة المتبقية بسبب تقليص المساحة البنائية للأغراض الآتية: شمسيات مظللة، ومقاعد جلوس مبنية من حجر، وبيت درج يؤدي إلى الطبقة الأثرية تحت الأرض، وساحة جلوس. كما يُضاف إلى الطبقتين الطبقة الأثرية تحت الأرض بمساحة 1320 م^2؛



ما يعني أن الحجم البنائيّ الشامل لهذا المشروع هو 2825 م^2؛ ما يجعل هذا المشروع الذي يقع على بعد نحو 100 م من السور الغربي للأقصى من أضخم المشاريع الاستيطانية داخل البلدة القديمة[1].

وكانت مصادر إعلامية ذكرت نقلًا عن مكتب رئيس الحكومة في تشرين أول/أكتوبر 2015 أنه أوعز للجهات المعنية تجميد العمل في المشروع الذي يشرف عليه "صندوق إرث المبكى"، وذلك بسبب الوضع الأمني، وحالة الغليان التي تشهدها القدس، لكنّ نتنياهو انصاع إلى ضغوط الانتقادات الشديدة التي وجهتها له أطراف في بلدية الاحتلال في القدس، وجهات إسرائيلية أخرى متهمة إياه بالهزيمة أمام الفلسطينيين[2].

يذكر أنّ رئيسة اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء الإسرائيلية في القدس المحتلة قد وافقت قبل عامين على طلب المحامي قيس يوسف ناصر، باسم د. محمود مصالحة رئيس المجلس الإسلامي داخل الأراضي المحتلة عام 48، بالاستئناف على قرار اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء بالمصادقة على مخطط بناء المشروع في ساحة البراق.

وقد نشر المركز الإعلامي "كيوبرس" فيلمًا توثيقيًّا بعنوان "الصراع المحموم ... بيت الجوهر" في 2015/9/3، ويتحدث الفيلم عن المخطط التهويدي الجديد الذي ينوي الاحتلال إقامته في الجهة الغربية لساحة البراق. ويبين الفيلم أهداف هذا البناء ومخاطره على المسجد الأقصى، ويعرض كيفية توظيفه في خدمة الرواية اليهودية المزيّفة[3].

1 كيوبرس، 2016/12/1.
2 كيوبرس، 2015/10/11.
3 كيوبرس، 2015/9/3 (رابط الفيلم: https://www.youtube.com/watch?v=FLL7WjdeHF8)

مركز كيدم التهويديّ يقترب من حيّز التنفيذ:

تفاعلت قضية مشروع "المعبد التوراتي- مركز كيدم" (أي المعبد القديم) خلال مدة تقرير عين على الأقصى الفائت وصولًا إلى حدود فتح لجنة الاستئنافات في مجلس التخطيط الأعلى الإسرائيليّ الباب أمام الاعتراضات والتعديلات. وفي تطور خطير بهذا الصدد قرر المجلس القطريّ للبناء والتخطيط في جلسته المطولة التي عقدها في 2016/3/22 في مدينة القدس رفض جميع الاعتراضات المقدمة على مشروع "المعبد التوراتي- مركز كيدم"، وإقرار المصادقة على المشروع بحسب مقررات اللجنة اللوائية السابقة. وكان مجلس التخطيط القطري قد اتخذ قرارًا منتصف العام الماضي بتقليص حجم المبنى التهويديّ، لكنه عاد لإقرار المشروع على مساحة نحو 15600 م^2، وارتفاع سبع طبقات متعددة الاستخدام. وبرر المجلس القطري للتخطيط قراره بأن أهمية ضخامة المبنى بهذا الحجم الكبير تعود إلى جعل هذا الموقع الأول في المنطقة القريبة من أسوار القديمة.



ويعدّ مشروع "المعبد التوراتي- مركز كيدم" من أضخم وأخطر المشاريع التهويدية التي تقام قبالة الأقصى، على بعد 20 مترًا من السور التاريخي الجنوبي للبلدة القديمة، ونحو 100 متر من المسجد الأقصى.

ويقضي المخطط ببناء مشروع على مساحة بناء إجمالية تصل الى 16 ألف متر مربع تتوزع على سبع طبقات، بعضها تحت الأرض وأخرى فوقها، على مساحة ستة دونمات (أجريت فيها حفريات منذ نحو عشر سنوات)، وهي أرض مقدسية تقع في مدخل حي وادي حلوة/بلدة سلوان.

ويضم المبنى العام طبقات مختلفة الأهداف، منها طبقة كبيرة لعرض الآثار بحسب وجهة النظر الإسرائيلية، وموقف سيارات آليّ وآخر عاديّ يتسعان بمجموعهما لنحو 300 سيارة، إضافة إلى قسم للخدمات السياحية يتضمن استعلامات وصفوفًا تعليمية وعروض مسرح، وقاعة اجتماعات واسعة، كما يضم قسم مقتنيات أثرية وقسم إدارة المركز، ويحتوي المركز بمجمله على مساحة 400 م^2 تجارية، كنقاط لبيع المقتنيات التذكارية أو مقهى ومطعم. وتبيّن الصور والخرائط أن المبنى متدرج، وسيكون له مدخل رئيس على مستوى الشارع من الجهة الشرقية الجنوبية، بمحاذاة مدخل البؤرة الاستيطانية "مركز الزوار- مدينة داود"، كما سيوصل معبر تحت الأرض بين الموقعين. وفي الطرف الغربي من المبنى في أسفله مخطط لطريق تحت الأرض يوصل إلى مداخل النفق الذي يحفر تحت الأرض عند مدخل حي وادي حلوة، ويتفرع منه الدخول إلى مسارات شبكة الأنفاق، شمالًا صوب الأنفاق أسفل الأقصى، وجنوبًا نحو الأنفاق أسفل سلوان. كما يُخطط لمدخل من الجهة الشمالية الغربية على مستوى شارع حي المغاربة، في حين ستشكل سقوف المركز التي ستكون ارتفاعاتها بمحاذاة ارتفاع سور القدس التاريخي العثماني.

وتشير معلومات خرائط المشروع إلى أنه سيكون بالأساس مركز استقبال رئيس لكل الوافدين والزائرين الإسرائيليين والأجانب لمنطقة محيط الأقصى والقدس القديمة وسلوان وحائط البراق؛ ما يعني أنه سيكون مركز تجميع وتوزيع للوافدين على مختلف المراكز التهويدية الأخرى من مبانٍ وحفريات. وتطمح سلطات الاحتلال إلى استقبال 10 ملايين سائح في المركز سنويًّا[1].

يذكر أنّ المشروع سيقام على أرض فلسطينية مقدسية مساحتها 6 دونمات، وكانت تستخدم للزراعة وخدمات أخرى قبل احتلال شرق القدس عام 1967، ولكن بعد ذلك وضع الاحتلال يده عليها، وقبل عدة سنوات تم نقل صلاحية التصرف فيها إلى جمعية "إلعاد" الاستيطانية لإقامة مشروع "المعبد التوراتي- مركز كيدم".

1 كيوبرس، 2016/3/31.

وأصدرت منظمة عمق شبيه الإسرائيلية المتخصصة بالآثار في 2016/3/14 تصريحًا صحفيًّا قالت فيه إن سلطات الاحتلال تنوي إعادة فتح النقاش حول مخطط "مركز كيدم" في 2016/3/22 بسبب الضغوط السياسية الداعمة للمشروع، لا سيما من قبل وزارة القضاء برئاسة أييلت شاكيد، وذلك في ظل ظروف وشروط أكثر ملاءمة للمستوطنين حسب المنظمة، وقالت إن من أهداف هذا المشروع التهويدي تغيير الوجه الثقافي والعمراني لمنطقة سلوان[1].

تخصيص جزء من السور الغربي للأقصى لصلاة اليهود الليبراليين:

في 2016/1/31 التأمت الحكومة الإسرائيلية وناقشت مشروع إنشاء موقع منفصل (ساحة عند حائط البراق يتيح لليهود المحافظين وغير المحافظين الصلاة فيه من دون تمييز بين الرجال والنساء.



ووافق 10 أعضاء على المشروع، مقابل معارضة 5 أعضاء. وبموجب الخطة التي أقرتها حكومة نتنياهو بمعارضة أعضائها الأرثوذكس سيتحول الموقع إلى مكان يسمح للنساء والرجال اليهود أن يختلطوا ويصلوا فيه بحرية، بعد عقود طويلة من اضطهاد المتشددين الأرثوذكس لغيرهم من اليهود الذين يتبنون طرقًا مغايرة لطريقة الأرثوذكس الحريديم في أداء الطقوس، ويؤمنون بشرعية اختلاط الرجال والنساء أثناء العبادة عند حائط البراق[2]. وكانت التيارات الأكثر ليبرالية من الأرثوذكس، والتي يتبعها عدد أكبر من اليهود المقيمين خارج دولة الاحتلال، لا سيما في أمريكا، قد عبرت عن سخطها مرارًا من حظر الاختلاط بين المصلين. كما قامت جماعة "نساء الحائط" الناشطة بتحدي الحظر مرارًا مما تسبب بعراكات ودفع الشرطة للتدخل.

1 منظمة عمق شبيه الإسرائيلية، 2016/3/14،
http://alt-arch.org/en/press-release-political-pressure-kedem-march-2016/
2 للاطلاع على الخلاف بين الطوائف اليهودية حول حائط البراق، وكيفية أداء الشعائر اليهودية عندهم، انظر:
http://www.sasapost.com/israel-buraq/

وتبلغ تكلفة المخطط الإسرائيلي 35 مليون شيكل (نحو 9 مليون دولار)، بتمويل من وزارة شؤون الهجرة، ومكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية، كما يتوقع أن تستثمر الوكالة اليهودية 10 مليون دولار في المشروع، الذي أفاد مسؤول إسرائيليّ أنه سيستغرق العمل به نحو عام، ولن يتولى مسؤوليته حاخام تعينه الدولة بل لجنة يشرف عليها ناثان شارانسكي (رئيس الوكالة اليهودية شبه الحكومية الذي عينه نتنياهو عام 2013 لحل النزاع في القضية بين التيارات اليهودية المختلفة)، على عكس حائط البراق وستفتح الساحة المذكورة على مدار 24 ساعة، وتقدم الخدمات الخاصة بالشعائر التي يعتقد بها التيار اليهودي المتحرر[1].

يذكر أنه خلال السنوات الماضية، وكجزء من الحلول المؤقتة بين التيارات اليهودية، تم بناء موقعين للصلوات اليهودية للتيار الليبرالي، الأول منه ملاصق للحائط الغربي للمسجد الأقصى عن يمين طريق باب المغاربة للداخل منه، وقبل نحو سنة ونصف تم بناء منصة حديدية جديدة على مساحة نحو 450م[2]، جنوب غرب الموقع المذكور، وفي الحل النهائي المقترح سيتم الوصل بين الموقعين وإضافة نحو 30م[2] للمساحتيْن، لتصبح ساحة واحدة كبيرة للصلوات اليهودية، وبالتالي يصل عدد ساحات الصلوات اليهودية في ساحة البراق إلى ثلاث ساحات كبيرة.

وستؤدي هذه الساحة الثالثة الجديدة لطمس بقايا الآثار الإسلامية العريقة الموجودة في الموقع، وهي بقايا من القصور الأموية وآثار أخرى، علمًا أن كل الساحات الثلاث كوّنت مساحاتها حي المغاربة الإسلامي الذي قام الاحتلال الإسرائيلي بهدمه بعد احتلاله عام 1967[2].

برك دينية للمستوطنين في رأس العمود جنوب الأقصى:

في 2015/8/5 كشفت تقارير إعلامية أن سلطات الاحتلال شرعت قبل عدة أيام بعمليات حفر وشقٍّ واسعة استهدفت حي رأس العمود الواقع في منطقة سلوان جنوب شرق المسجد الأقصى. وتهدف هذه الحفريات إلى بناء برك دينية- ميكفاه (مغطس) على مساحة دونم كامل من جملة أرض مساحتها نحو 2.5 دونم مخصصة للاستخدامات والمنفعة العامة. ويقع هذا المشروع بمحاذاة مستوطنة "معاليه هزيتيم" الواقعة في الحيّ، ومن المقرر أن تخصص هذه

1 صحيفة القدس، 2016/1/31; والمركز الفلسطيني للإعلام، 2016/1/31.
2 كيوبرس، 2016/1/28.



البرك لاستخدامات المستوطنين لأداء شعائرهم الدينية (الطهارة). وكانت سلطات الاحتلال بدأت ببناء جدار استناديّ بطول أربعة أمتار قبل ثلاثة أشهر من البدء بالحفريات، كما نصبت سياجًا حديديًّا بطول ثمانية أمتار على الأرض المتبقية بعد بناء "المغطس" في المنطقة المذكورة؛ ما سيحرم سكان المنطقة من تقديم أي مخططات مستقبلية للمنفعة العامة حسب تصنيف بلدية الاحتلال. ويشمل المشروع بناء بركة للرجال وأخرى للنساء، ومن الممكن بناء بركة ثالثة، وسيتم ربطها جميعًا بالمستوطنة مباشرة.

وكانت "لجنة المستوطنين في مستوطنة "معاليه هزيتيم" التي يترأسها عضو المجلس البلدي المستوطن آرييه كينج قدمت قبل نحو عامين مشروعًا لبناء برك دينية ملاصقة للمستوطنة، ليستخدمها المستوطنون لأداء شعائرهم الدينية، وتمت المصادقة عليه من اللجان والجهات المختصة، ووافقت بلدية الاحتلال في القدس على تمويل المشروع بحوالي 1.5 مليون شيكل (حوالي 400 ألف دولار أمريكي)، بعد موافقة قسم المباني في البلدية على تخصيص المشروع لاستخدامات المستوطنين فقط، حيث سيكون من تداعيات هذا المشروع ضمّ الأرض كاملة إلى مستوطنة "معاليه هزيتيم" بعدما كانت الأرض مخصصة للمنفعة العامة التي كانت تتيح للمقدسيين تقديم مشاريع للاستفادة منها[1].

مصادرة أرضٍ ملاصقة لسور الأقصى الشرقيّ:

تعرضت منطقة مقبرة باب الرحمة المحاذية للسور الشرقي للمسجد الأقصى لاعتداءات إسرائيلية عديدة خلال السنوات القليلة الماضية، فقد استولى الاحتلال على القسم الجنوبي الشرقي من أرض المقبرة منذ نحو 10 سنوات، وهدم العديد من قبورها، كما صودرت أجزاء (نحو دونمين) من الأراضي المحيطة بالمقبرة لمصلحة توسيع الشارع الرئيس في سلوان.

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2015/8/5.



في 2015/8/16 صادرت سلطات الاحتلال قطعة أرضٍ ملاصقة لمقبرة باب الرحمة وتقع في القسم الشمالي الشرقي منها. وقد اقتحم موظفو "سلطة الطبيعة الإسرائيلية"، تحت حراسة قوات الاحتلال، الأرض ووضعوا سياجًا حديديًّا متعرّجًا بطول 800 متر على جزء منها تبلغ مساحته دونمًا واحدًا من أصل نحو 7 دونمات تشكل مساحة الأرض، ومنعوا أصحاب الأرض من دخولها من دون إبلاغهم مسبقًا بأيّ إجراء يتعلق بالأرض. وتعود الأرض المصادرة لعائلة الحسيني (تملك نحو 7 دونمات) التي تتشارك مع عائلة الأنصاري (تملك نحو 114 دونمًا) في تملك غالبية الأراضي المحيطة بمقبرة باب الرحمة، وهي عبارة عن وقف ذرّيّ وأملاك خاصة لا يحقّ لسلطة الطبيعة الإسرائيلية الاستيلاء عليها.

وقد تمكّنت العائلتان من إجبار موظفي سلطة الطبيعة على عدم إكمال التسييج بعد الإلحاح عليهم بإبراز قرار رسميّ يسمح لهم بمصادرة الأرض، وهو ما لم يكن بحوزة الموظفين[1].

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/8/16.



وفي 2016/7/19 اقتحم جنود الاحتلال بأمر من سلطة الآثار الإسرائيلية مقبرة باب الرحمة وهدموا أربعة قبور تعود لعائلات مقدسية بحجة عدم الترخيص، والدفن في الجزء الذي سبق أن صادرته سلطات الاحتلال. وقال مسؤول الإعلام في دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، فراس الدّبس، إن طواقم من سلطة الآثار الإسرائيلية، اقتحموا برفقة قوات حرس الحدود مقبرة باب الرحمة، وادّعوا بأنهم يمتلكون أمرًا بهدم بعض القبور في المكان[1].

كما اقتحمت قوة معززة من جنود الاحتلال الإسرائيلي المقبرة في 2016/7/23، في محاولة لثني أهالي بلدة سلوان عن تنظيفها لتكريس لأحقيتهم بها[2].

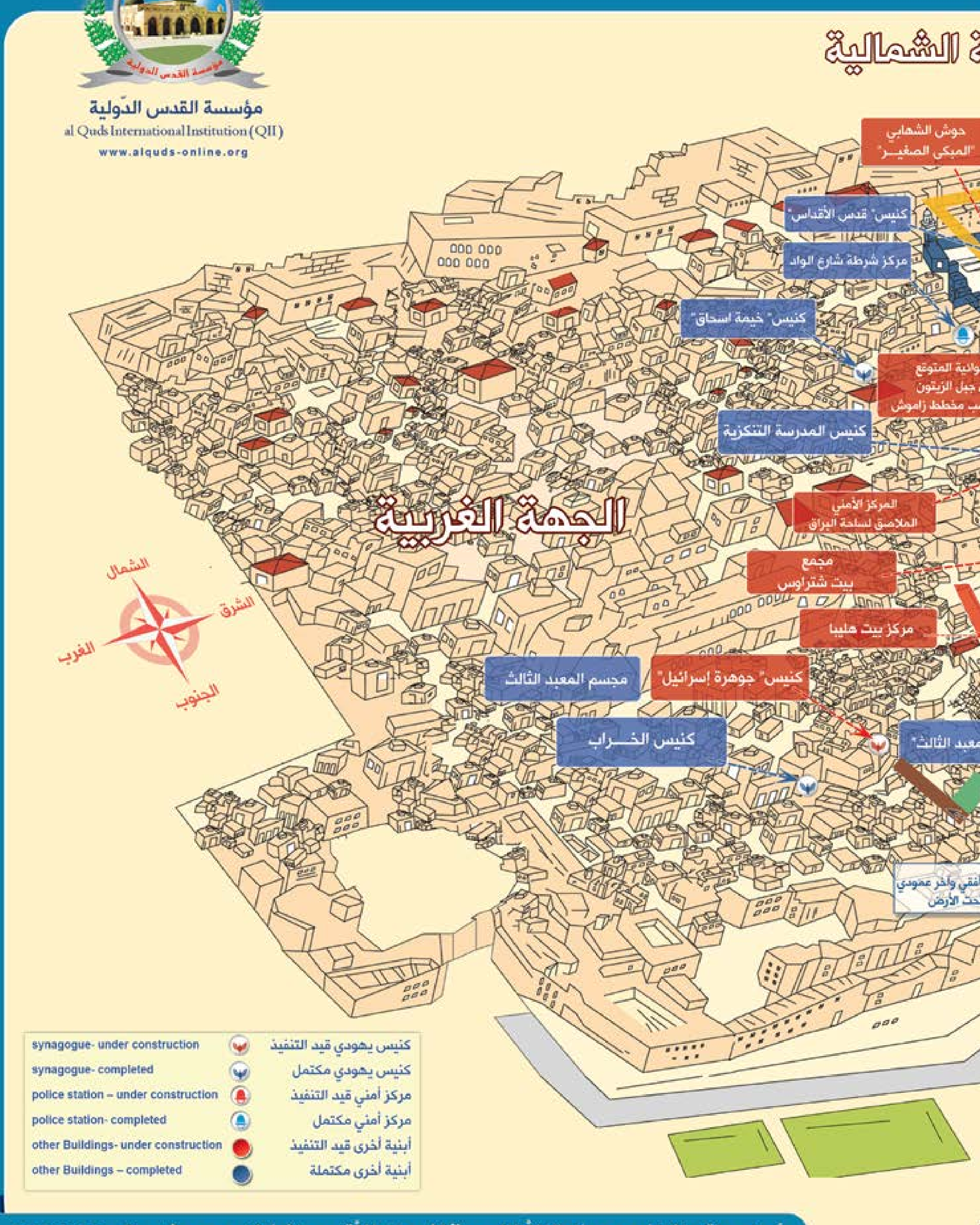
وقال مسؤول المقابر في دائرة الأوقاف الإسلامية مصطفى أبو زهرة في تصريحات إعلامية: "إن الاحتلال يرمي من خلال سيطرته على أراضي المقبرة والأراضي المحاذية لها إلى إنشاء حدائق تلمودية، ومحطة قطار هوائي تصل بين مستوطنة الطور وبلدة القدس القديمة"[3].

يذكر أن مقبرة الرحمة من أقدم المقابر التاريخية في القدس، حيث يدفن فيها المسلمون موتاهم منذ نحو 1400 سنة، وتبلغ مساحتها نحو 23 دونمًا، وتمتد من باب الأسباط، الباب الشمالي الشرقي للأقصى حتى نهاية جدار المسجد الأقصى المبارك، بالقرب من القصور الأموية من الجهة الجنوبية الشرقية، ويوجد بها عدد من قبور للصحابة والمجاهدين من العصرين العمري والأيوبي. كما تحتوي على رفات الصحابيين الجليلين عبادة بن الصامت وشداد بن أوس، ودفن فيها عدد من علماء مدينة القدس وشهدائها[4].

1 الحياة الجديدة، 2016/7/19؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2016/7/19.
2 العربي الجديد، 2016/7/23.
3 كيوبرس، 2015/9/6.
4 العربي الجديد، 2016/7/23.



الجهة الشرقية
المجال الأمني الإلكتروني
في محيط المسجد
مركز شرطة المسجد الأقصى
مقبرة باب الرحمة
مصادرة 1800م²
وبدء تحويل 200م² إلى حديقة عامة
المسجد الأقصى
كنيس مصلى
المدرسة التنكزية
الجزء الذي يسعى الاحتلال للسيطرة
عليه وتخصيصه لصلاة اليهود
The Ruin) synagogue
المساحة المخصصة لتنفيذ مخطط
شيرانسكي وريبنوفيتس لتهويدها
ساحة البراق
كنيس مصلى
المتحف الإسلامي
الجسر المعلق المزمع انشاؤه
مكان طريق باب المغاربة
مركز ديفد سون
السّاحة التي ستخصص
لصلاة اليهود الليبراليين
مركز كيدم
الجهة الجنوبية
تلفريك "المحطة - البلدة القديمة"
متحف سلوان
مؤسسة القدس الدولية
Al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org



أبرز مواقع البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى المبارك ومحيطه حتى 2016/8/1

الفصل الثالث:

تحقيق الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

يشكل الأقصى واحدًا من ميادين الصراع مع الاحتلال، ففيه يحاول الاحتلال فرض رؤيته المكذوبة حول "المعبد"، ليسلب واحدًا من أهم المقدسات الإسلامية، ويضغط عبر الاقتحامات والاعتقالات وحصار حالة الرباط، ليعزل الأقصى ويستفرد بتقسيمه زمانيًا ومكانيًا.

تحقيق الوجود اليهودي في المسجد الأقصى هدفٌ دائم للاحتلال، وهو جزءٌ من مشاريع التهويد التي يتعرض لها المسجد الأقصى خاصةً والقدس بشكل عام، هذا الهدف الذي تتم ترجمته عمليًا عبر العديد من الاعتداءات شبه اليومية للمسجد المبارك، يأتي ليكمل مسارين، الأول هو حضور الأقصى في الخطاب السياسي والديني لدي الاحتلال، والمسار الثاني إكمال الاحتلال فرض سيطرته على الأقصى بعد الحفريات العديدة التي تتموضع حول الأقصى وفي محيطه.

مشاريع التهويد التي يواجهها الأقصى تتجلى في عددٍ من الأنساق التهويديّة، فيقوم الاحتلال إلى جانب تأمين اقتحامات المستوطنين والمشاركة الرسميّة والأمنيّة فيها. والتدخل المباشر في إدارةِ المسجد، عبر فرض القيود العمريّة على المصلين وإغلاق بواباته، إضافةً لعرقلة أعمال الصيانة والترميم في جنبات المسجد والعديد من الاعتداءات الأخرى.

أولًا: اقتحام المسجد الأقصى والتصريح ضده

يشكل اقتحام المسجد الأقصى واحدًا من أهم أدوات الاحتلال في تثبيت موطئ قدم له في الأقصى، ووسيلة تهيئةٍ وتمهيد للوصول للتقسيم المكاني للمسجد، نظرًا إلى استطاعة الاحتلال من خلال فرض القوة والأمر الواقع، الحفاظ على وتيرة الاقتحامات خلال الأوقات الصباحية، والمضي في جعل وجود المستوطنين في الأقصى أمرًا واقعًا.

وخلال مدة الرصد الممتدة من 2015/8/1 حتى 2016/8/1، استطاعت انتفاضة القدس التأثير في وتيرة الاقتحامات خلال أشهر الرصد، وفي مشاركة الشخصيات الرسميّة فيها، ولكن الاحتلال استطاع الحفاظ على الاقتحامات بشكل شبه يومي، ثم عادت للارتفاع من جديد، بعد التضييق على المرابطين ورواد الأقصى بأساليب أكثر دموية ووحشية. وفي سياق



متصل استمرت أذرع الاحتلال المشاركة في اقتحام الأقصى، وعلى رأسها "منظمات المعبد"، من خلال الاستفادة من "الأعياد اليهوديّة" واعتبارها مواسم لتعزيز الوجود "اليهودي" في الأقصى، حيث ينفذ الاحتلال إجراءات شديدة على أبواب الأقصى أو في داخله، كما يواكب الاقتحامات ويعمل على حماية المشاركين فيها.

أ- اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية

شكلت انتفاضة القدس تعبيرًا واضحًا لرفض الفلسطينيين للممارسات "الإسرائيلية" في الأقصى، وكما كان المسجد الأقصى رافعةً أساسيّة لانطلاق وتعزيز الانتفاضة، ساهمت الأخيرة في التأثير في الاقتحامات، سواء بأعداد المشاركين أو من ناحية هوية المشاركين فيها. لهذا نجد أن تصريحات الشخصيات الرسميّة للاحتلال، استهدفت بشكلٍ كبير المرابطين في الأقصى والقائمين على الحشد خلف حالة الرباط؛ مما يظهر الدور الذي قام به المرابطون في معركة كسر الإرادة، وأن القرارات والممارسات التي قامت بحقهم، دليل واضح على تشكيلهم عقبة أمام الاحتلال وفي وجه مشاريعه.

بدأ استهداف المرابطين يأخذ طابعًا أكثر حدة بدءًا من الاقتحامات التي سبقت الأعياد اليهودية في شهر 2015/7، فقد جاء في مذكرةٍ نشرت في 2015/8/24[1] بعث بها وزير الأمن الإسرائيلي جلعاد أردان إلى وزير الجيش حينها موشي يعلون[2]، جاء فيها "إن هاتين الجماعتين (أي المرابطون والمرابطات) تتعقب زيارات اليهود الى الحرم القدسي، ويصرخون بتهور وبعبارات تحريض ويحجبون طريق الزوار، إن هدفهم هو مضايقة زيارة اليهود الراغبين بزيارة المكان، وأنا أقوم بكل ما بوسعي لوقف نشاطات هاتين الجماعتين

1 وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية تطالب وزارة الدفاع بالاعلان عن جماعة المرابطين في الحرم القدسي خارجة عن القانون، i24 news، 2015/8/24.

2 تقرير حال القدس (3) ما بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2015، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2015.

الخطيرتين اللتين تنتهكان التوازن القائم في جبل الهيكل". كما جاء في المذكرة بأن أردان أجرى اتصالات حثيثة مع عدة جهات، من أجل الإسراع بالإعلان عن هاتين الجماعتين على أنهما تنظيمان غير قانونيين.

وفي 2015/9/8 أصدر وزير الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت موشيه يعلون قرارًا باعتبار المرابطين والمرابطات "تنظيمًا خارجًا عن القانون" بعد توصيات من وزير الأمن أردان وجهاز "الشاباك"، وبرّر يعلون قراره بالمحافظة على السلامة العامة والنظام داخل المسجد الأقصى، زاعمًا أن المرابطين يتسببون بأعمال الشغب ويضايقون المستوطنين وعناصر شرطة الاحتلال.

تبع هذا القرار هجمة عنيفة على المرابطين والأقصى، وامتدت الاقتحامات والاعتقالات عدة أيام حتى 2015/9/13، حيث شارك وزير الزراعة أوري أريئل[1] برفقة العشرات من المستوطنين باقتحام الأقصى، وقامت قوات الاحتلال بحصار المصلين في المسجد القبلي، وأطلقت عليهم قنابل الغاز والرصاص. وفي سياق متصل قام رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو في 2015/9/16 باقتحام أحياء مقدسية[2]، وقد احتشد العشرات من الشبان المقدسيين في حي صور باهر لمواجهة الاقتحام. هذا التصعيد الكبير ساهم في تفجير الانتفاضة بشكل أكبر مع ازدياد وحشية الاحتلال في التعامل مع المرابطين والمقدسات.

تابع أريئل من تصريحاته تجاه المسجد الأقصى، حيث نقلت عنه إذاعة "عروتس شيفع" الناطقة بلسان المستوطنين، بأنه سيقوم باستئناف اقتحام الأقصى مشددًا على أنه يرى "كوزير وكممثل للجمهور وكمواطن يهودي أن من حقي زيارة المكان الأكثر قدسية للشعب اليهودي والصلاة فيه"، كما نقلت الإذاعة عن أريئل قوله إنه يتوجب عدم إبداء أي مستوى من التردد في مواجهة "الغوغاء العرب"[3].

الهجمة على المرابطين استمرت حيث توعد نير بركات رئيس بلدية الاحتلال أن المصلين ومن أسماهم "مثيري الشغب" في الأقصى "بدفع ثمن باهظ"، داعيًا في الوقت نفسه اليهود إلى الاستمرار باقتحام الأقصى طوال فترة "عيد العرش" العبري. أتت تصريحات بركات خلال مؤتمر "برلمانيون من أجل الدولة العبرية" الذي عقد في 2015/9/29 في القدس المحتلة، وقد

1 موقع عرب 48، 2015/9/13.
2 وكالة القدس للأنباء، 2015/9/16.
3 عربي 21، 2015/9/16.

أثنى بركات على دور قوات الاحتلال في مواجهة المرابطين، قائلًا إنه "يجب عليهم أن يدفعوا الثمن وعلى الشرطة أن تقوم بعملها في محاربة الإرهاب، كما شدد بركات على "حق اليهود في الأقصى"، مشيراً إلى أن "هذا الحق يجب أن يُحفظ، وعلى الشرطة أن تضمن استمرار اليهود في اقتحاماتهم"[1].

تأتي هذه التصريحات الرسمية بعد الهجمة الكبيرة التي لحقت بالمرابطين في الأقصى، والتي تتابعت أشكالها في ما بعد، ففي 2015/9/30 عقد وزير أمن الاحتلال جلعاد أردان مؤتمرًا صحفيًا في ساحة البراق، توعد خلاله بتنفيذ الاعتقالات الإدارية ضد "نشطاء" في المسجد الأقصى، وإبعادهم عن القدس إلى أماكن أخرى، واصفًا المصلين والمرابطين بأنهم "مثيروا شغب"، وتوعد بمزيدٍ من الإجراءات بحق المرابطين والمرابطات، وقد أوحى أردان بأن دخول المسلمين للأقصى هو "منّة" من الاحتلال بقوله "هذا الشغب يحدث على الرغم من استعداد الشرطة والحكومة للسماح للمسلمين في الموقع إقامة صلواتهم وحرية العبادة لهم فيه"[2].

لم تستمر الاقتحامات الرسمية كثيرًا، فأمام اشتعال القدس والمناطق المحتلة عام 1948 بالعمليات الفردية، وفي محاولة من قبل الاحتلال لإعادة الأمور كما كانت عليه قبل الانتفاضة خصوصًا في المسجد الأقصى، أصدر رئيس مجلس وزراء الاحتلال نتنياهو في 2015/10/8 قرارًا يمنع بموجبه أعضاء "الكنيست" ووزراء الحكومة من دخول الأقصى، وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن هذا الإجراء يأتي عقب توصية من مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ويهدف إلى منع مزيد من الاحتكاك والمواجهات، والحد من الأسباب التي تؤدي إلى "ردود فعل عنيفة من جانب الفلسطينيين"[3]، وما لبث أن أعلن نتنياهو بأن القرار يشمل كذلك النواب العرب في "الكنيست" بضغطٍ من أفرقاء في الحكومة. وبعد شهرٍ من قرار نتنياهو أعلن القائم بأعمال المفتش العام للشرطة الإسرائيلي بنتسي ساو، في رسالة بعث بها إلى رئيس "الكنيست" أنه بموجب صلاحياته، واستنادًا إلى وجهة نظر المستشار القضائي للحكومة، يمنع أعضاء "الكنيست" كافة من الدخول إلى المسجد الأقصى حتى إشعار آخر[4].

1 كيوبرس، 2015/9/30.
2 كيوبرس، 2015/10/1.
3 الجزيرة نت، 2015/10/8.
4 عرب 48، 2015/11/2.

وفي سياق متصل بالسيطرة على الأقصى، صرحت نائب وزير الخارجية الإسرائيلي تسيبي حوتوفلي للقناة العبرية الثانية، أنها "تحلم برؤية العلم الإسرائيلي مرفوعًا فوق المسجد الأقصى"، كما أعلنت حوتوفلي بـ "أن القدس هي مركز السيادة الإسرائيلية، وعاصمة إسرائيل، وهي المكان الأقدس لليهود"، وبعد انتقادات حادة تعرضت لها حوتوفلي على إثر هذه التصريحات أعلنت بأن ما صرحت به هو رأيها ولا يمثل الحكومة الإسرائيلية[1].

بعد التغييرات في حكومة نتنياهو ووصول أفيغدور ليبرمان ليتولى وزارة الجيش ودخول يهودا غليك إلى "الكنيست"، بدأ كل منهما في استهداف المسجد الأقصى، ففي 2016/5/31 أدى ليبرمان طقوسًا وشعائر تلمودية عند حائط البراق وسط حراسة أمنية مشددة ومعززة. وفي هذا السياق ذكرت القناة العبرية السابعة، أن الحاخام المتطرف يهودا غليك تعهد بالسماح للمستوطنين اليهود باقتحام المسجد الأقصى والصلاة فيه، وذلك خلال خطاب أدائه اليمين في "الكنيست"، قائلًا "ما دمت هنا، سأبذل كل ما في وسعي لوضع حد للغبن الذي يحدث يوميًا في أقدس المواقع في العالم"[2]، ويشير مراقبون بأن وجود غليك في "الكنيست" لن يؤثر بشكل كبير في الرؤية الإسرائيلية للأقصى، بقدر تأثير مشاركته في الاقتحامات لدى الجماعات المتطرفة، في حال تم إعادة السماح للنواب الإسرائيليين باقتحام الأقصى.

ومع انخفاض مشاركة الشخصيات الرسمية في اقتحام الأقصى، ودخول الانتفاضة على مسار الأحداث، فإن هذا الاستقراء العام لأبرز اقتحامات وتصريحات سياسيي الاحتلال، يبرز بأن الأقصى دائم الحضور في مشاريعهم، كما يؤكد بأن الخطر الكبير الذي يتعرض له الأقصى، لا يقف خلفه منظمات متطرفة أو مجموعات من المستوطنين فقط، بل هو مسار عام لدى الاحتلال تتقاطع خلاله رؤية ومصالح الطبقة السياسية، مع طروحات المستوطنين تجاه تقسيم المسجد الأقصى.

ب- اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود

تنشط "منظمات المعبد" في اقتحامات الأقصى، وتلعب دورًا مهمًا في إطار الحشد والتعبئة وصولًا للتدريب على الطقوس التوراتية، بالإضافة لإطلاق الدعوات لتنظيم اقتحمات

1 وكالة صفا، 2015/10/27.
2 وكالة القدس للأنباء، 2016/5/31.

جماعية للأقصى خلال الأعياد والمناسبات اليهودية، كما تطور دور بعض هذه المنظمات لوضع مكافآت لمن يقتحم الأقصى، فقد أعلنت منظمة استيطانية تسمى بـ "عائدون إلى الجبل" بتعهدها تخصيص مبلغ مالي يقدّر بـ2000 شيكل - ما يعادل 515 دولارًا أمريكيًا- لكل مستوطن يهودي يتم اعتقاله على خلفية الصلاة داخل باحات المسجد الأقصى[1]، وهي خطوة لتشجيع المقتحمين على تدنيس الأقصى من غير الالتفات لأي إجراء "شكلي" تقوم به شرطة الاحتلال تجاههم.


غليك يقتحم الأقصى برفقة زوجته

وخلال مدة الرصد عاد الحاخام المتطرف يهودا غليك لاقتحام المسجد الأقصى، بعد أن برّأته محكمة الصلح الإسرائيلية في القدس المحتلة من تهمه في 2016/2/25، والتي مُنع على إثرها من دخول المسجد بعد سحب لائحة اتهام كانت قدمت ضده منذ عام ونصف، على إثر دفعه لمسنة فلسطينية مما أدى إلى كسرٍ في يدها، وشارك غليك في 2016/3/1 باقتحام الأقصى برفقة زوجته، وقاد مجموعة مكونة من أربعة مستوطنين اقتحمت باحات الأقصى من جهة باب المغاربة وسط حراسة مشددة من قوات الاحتلال الخاصة[2].

وتكررت مشاركات غليك في الاقتحامات، حيث شارك في 2016/3/21 باقتحام المسجد برفقة 20 مستوطنًا و6 ضباط من شرطة الاحتلال، وفي 2016/4/4 قاد غليك مجموعات المستوطنين، وعبّر عن سعادته الكبيرة لاستمرار اقتحاماته للأقصى من دون أي معيقات تذكر، وكتب على صفحته على موقع فيسبوك، "إنه "مرة أخرى في جبل المعبد، كنا اليوم هناك ومعي مجموعة من 13 يهوديًا، وأحاطنا عشرات المسلمين بصمت". وقال على حد تعبيره: "يبدو أن قرار الحكومة بإخراج الحركة الإسلامية عن القانون، وإبعاد المرابطين

1 قدس برس، 2015/11/18. انظر: http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=12652
2 وكالة القدس للأنباء، 2016/3/1.

والمرابطات عن المسجد الأقصى يعطينا الحرية أكثر"[1]. وقد توقف غليك عن اقتحام الأقصى بعد اختياره عضوًا في "الكنيست" على أثر استقالة موشيه يعلون واعتزاله الحياة السياسيّة.

وفي سياق متصل يحاول المستوطنون أداء طقوس تلموديّة خلال الاقتحامات، على غرار الاقتحام الذي جرى في 2016/4/24، حيث اقتحم الأقصى 158 مستوطنًا، وقد حاول 13 منهم أداء طقوس تلمودية فتصدى لهم حراس الأقصى، و قد شارك في هذا الاقتحام المتطرف يهودا عتصيون الذي اعتقل سابقًا بتهمة محاولة تفجير المسجد الأقصى، وقد سمحت له شرطة الاحتلال في 2015/12/15 باقتحام الأقصى، بعد منعه لما يقارب 30 عامًا[2].



الحاخام المتطرف بنتسي غوفشتاين

وفي سياق مختلف عن تصعيد المتطرفين اليهود، كشف الحاخام المتطرف بنتسي غوفشتاين، زعيم منظمة "لاهافا" الإرهابية، أن ابنه إلياشيف عقد قرانه داخل المسجد الأقصى، وقال غوفشتاين على حسابه في "تويتر"، إن الخطوة التي أقدم عليها نجله تأتي لتأكيد "حق اليهود الديني في إعادة بناء المعبد"[3].

كما كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" في 2016/4/13، عن تنظيم مستوطنين متطرفين مراسم عقد زواجهم داخل المسجد الأقصى، كان آخرها قبل عدة أيام من تاريخ نشر الصحيفة، وينظم هذه المراسم "معهد المعبد"، وأشارت الصحيفة بأن الحاخام المتطرف حاييم ريتشمان مدير النشاط الدولي للمعهد، استجاب لطلب شابيْن مخطوبين وعقد زواجهما

1 قدس الإخبارية، 2016/4/4. انظر: http://www.qudsn.ps/article/89147
2 العربي الجديد، 2015/12/29.
3 عربي 21، 2016/3/6.

في الأقصى، وقال المعهد "إن إقامة مراسم الزواج في هذا المكان يشكل إنجازًا كبيرًا في ضوء التمييز المعادي لليهود من قبل الأوقاف والشرطة الإسرائيلية التي ترفض أي تعبير يهودي في المكان المقدس"[1].



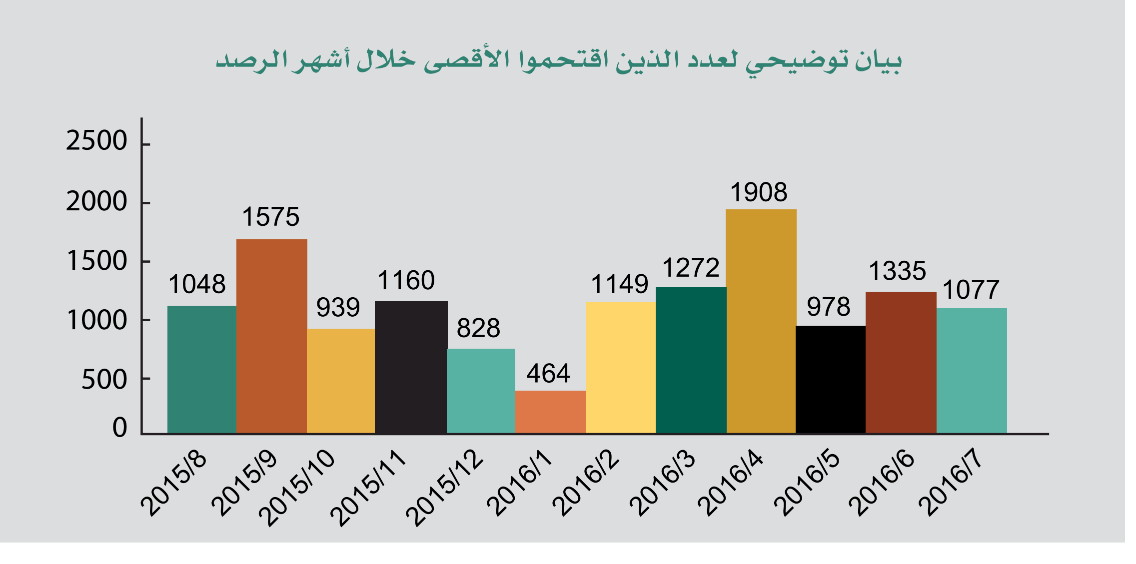
من اقتحام المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك

نلاحظ خلال الرصد تطورًا جديدًا من ناحية سياسة الاحتلال خلال الأعياد والمناسبات الإسلامية، حيث سمح الاحتلال بمتابعة الاقتحامات خلال شهر رمضان المبارك، ولم يقم بمنع الاقتحامات سوى في الأسبوع الأخير من الشهر الفضيل، حيث أغلق باب المغاربة في وجه المستوطنين بعد موجة من الاقتحامات العنيفة التي امتدت لثلاثة أيام متتالية من العشر الأخير من رمضان[2]، وجاء إعلان شرطة الاحتلال عن إغلاق باب المغاربة لمدة أسبوع واحد، وفي إحصاء غير رسمي بلغ عدد الذين اقتحموا المسجد الأقصى خلال شهر رمضان أكثر من 623 ما بين جندي ومستوطن، وأصيب خلال هذه الاقتحامات ما لا يقل عن 67 مصليًا ومرابطًا كانوا قد اعتكفوا في المسجد الأقصى[3]. وقد عادت الاقتحامات للأقصى في 2016/7/10 بعد إغلاق باب المغاربة أمام المستوطنين لمدة 12 يومًا فقط.

وفي متابعة لعدد مقتحمي الأقصى خلال مدة الرصد، نجد تأثير انتفاضة القدس في أعداد المقتحمين، فقد وصل عدد المقتحمين مع بداية عام 2016 لـ 464 مقتحمًا خلال شهر كانون ثانٍ/يناير 2016، ولكن سرعان ما ارتفع عددهم في شهر شباط/فبراير 2016 إلى 1149 مقتحمًا.

1 قدس برس، 2016/4/13.
2 وكالة وفا، 2016/6/28. انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=RsZGnda696721266120aRsZGnd
3 قدس برس، 2016/6/20.

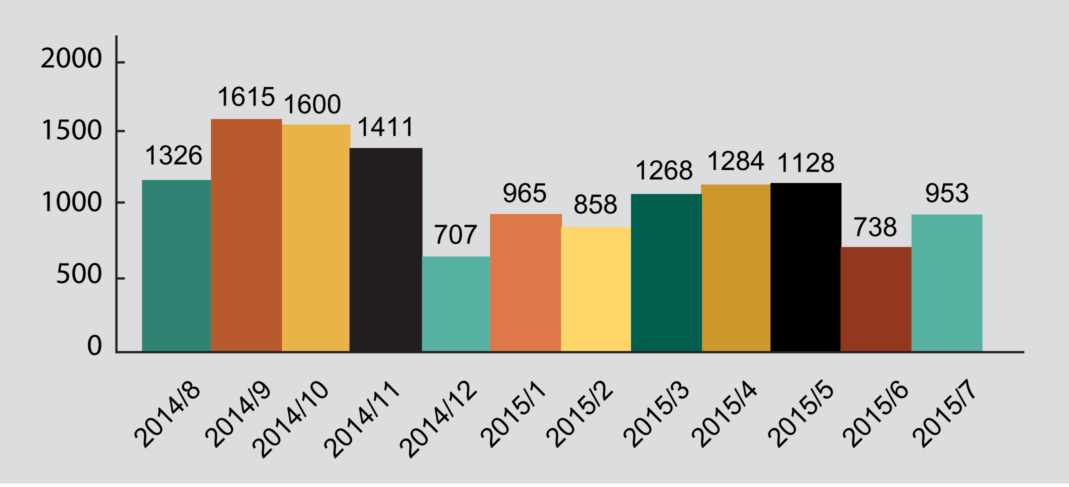
ونشير إلى أن عدد الذين اقتحموا الأقصى من المستوطنين وعناصر الاحتلال الأمنية خلال مدة الرصد، المتدة من 2015/8/1 حتى 2016/8/1، بلغ نحو 13733 مقتحمًا.



وفي مقارنة مع أعداد الّذين اقتحموا المسجد الأقصى خلال مدة الرصد الماضية والتي نشرت في التقرير الماضي، بلغ عدد المقتحمين نحو 14019 مقتحمًا، لذا نلاحظ انخفاضًا طفيفًا في عدد المقتحمين، وفي مقارنة بين الأشهر نلاحظ أن الأشهر الأولى لانطلاق الانتفاضة تراجع فيها عدد المقتحمين عن مثيلاتها في العام السابق، وخصوصًا الأشهر الثلاث الأخيرة من عام 2014 و2015.

الشهر	السنة	عدد المقتحمين
تشرين أول /أكتوبر	2014	1600
	2015	939
تشرين ثان /نوفمبر	2014	1411
	2015	1160
كانون أول /ديسمبر	2014	707
	2015	828

وامتد هذا التراجع حتى شهر شباط/فبراير 2016، والذي تضاعفت فيه الاقتحامات عن سابقه في العام نفسه، وعن مثيله في الرصد الماضي، ويعود هذا الزخم المتجدد في الاقتحامات للإجراءات التي اتخذها الاحتلال لتطويق الانتفاضة وفي المسجد الأقصى، من تحييد للمرابطين والحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948، وفي ما يأتي الجدول المذكور في العام الماضي ليعطي صورةً أكثر وضوحًا.



أبرز الاقتحامات خلال الرصد:

1. في 2015/8/16 اقتحم أكثر من 80 مستوطنًا يتبعون لمنظمة "أمناء من أجل المعبد" باحات المسجد الأقصى، وسط حراسة مشددة من شرطة الاحتلال، والتي منعت الأطفال والمرابطين من الصعود إلى صحن قبة الصخرة خلال الاقتحام[1].

2. تزامنًا مع ما يطلق عليه الاحتلال "رأس السنة العبرية"، وعلى مدى ثلاثة أيام اقتحم عناصر وقوات الاحتلال المسجد الأقصى المبارك، ففي 2015/9/13 حاصرت قوات الاحتلال 50 فلسطينيًا في المصلى القبلي، وأمطرتهم بقنابل الغاز والرصاص المطاطي؛ مما أدى لإصابة 35 مصليًا، وشارك في هذا الاقتحام وزير الزراعة الإسرائيلي أوري أريئل مع 145 مستوطنًا[2].

1 الجزيرة نت، 2015/8/16.
2 كيوبرس، 2015/12/31.


اقتحام الأقصى من قبل إحدى المجموعات المتطرفة

3. فرض الاحتلال حصارًا على المسجد الأقصى خلال ما يطلق عليه "عيد العرش" العبري، ففي 2015/9/29 اقتحم الأقصى 141 مستوطنًا تحت حراسة مشددة، بينما فرضت قوات الاحتلال تشديدات وحصارًا على أبواب المسجد وحددت أعمار الرجال المسموح لهم بالدخول لما فوق الخمسين عامًا، واحتجزت هويّات النساء. وفي 2015/9/30 اقتحم الأقصى 166 مستوطنًا في الفترة الصباحية و 91 مستوطنًا في الفترة المسائية[1].

4. وفي 2015/11/3 أحبط المصلون وحراس المسجد الأقصى اقتحام الأقصى من قبل 30 مستوطنًا وحوالي 120 متطرفًا من إحدى الجماعات المتطرفة التي تدعى "مورمون الصهيونية"، وقد حاولوا الادعاء بأنهم من السياح الأجانب[2].

5. وضمن اقتحامات "منظمات المعبد" وفي 2015/12/13 اقتحم 88 مستوطنًا من اتحاد "منظمات المعبد" ومنظمة "طلاب من أجل المعبد" المسجد الأقصى، وأفادت مصادر مقدسية بأن المستوطنين اقتربوا من المصلى القبلي ووجهوا شتائم نابية للإسلام والمسلمين خلال مرورهم بجوار الرجال الجالسين بالقرب من المصلى[3].

6. في 2016/2/2 اقتحم 117 مستوطنًا باحات الأقصى تحت حراسة مشددة من قبل قوات الاحتلال، وقد قامت بعض عناصر الاحتلال بتصوير المسجد القبلي خلال الاقتحام. وفي 2016/2/17 اقتحم 122 مستوطنًا الأقصى بحماية عسكرية مشدّدة، فيما حاول بعض المستوطنين اقتلاع أغصان الزيتون، مؤدين رقصات تلمودية بعد خروجهم من الأقصى من جهة باب السلسلة[4].

1 وكالة وفا. انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9557
2 المرجع نفسه.
3 المرجع نفسه.
4 وكالة وفا، مرجع سابق.

7. يحاول المستوطنون أداء طقوس تلموديّة خلال الاقتحامات، على غرار الاقتحام في 2016/4/24، حيث اقتحم الأقصى 158 مستوطنًا، وقد حاول 13 منهم أداء طقوس تلموديّة فتصدى لهم حراس الأقصى[1]. كما شارك في هذا الاقتحام المتطرف يهودا عتصيون الذي اعتقل سابقًا بتهمة محاولة تفجير الأقصى.

8. تزامنًا مع احتفال الاحتلال بالذكرى 49 لاحتلال كامل القدس، اقتحم نحو 307 مستوطنين الأقصى في 2016/6/5، عبر مجموعات صغيرة ومتتالية يتقدمهم حاخامات، وبحراسة معزّزة ومشدّدة من عناصر الوحدات الخاصة والتدخل السريع بشرطة الاحتلال[2]، وقد رافق الاقتحام محاولة أداء طقوس تلموديّة واستفزاز للمصلين.

9. وتزامنًا مع ما يسميه الاحتلال "عيد الشفوعوت" العبري، اقتحم في 2016/6/12 أكثر من 100 مستوطن باحات المسجد الأقصى، وجرت الاقتحامات وسط حالة من التوتر بين قوات الاحتلال وحراس المسجد وطلبة حلقات العلم الذين حاولوا منع المستوطنين من أداء شعائر تلمودية داخل باحاته بهتافات التكبير، وقد رافق هذا الاقتحام العشرات من المستوطنين الذين وقفوا بمحاذاة أبواب الأقصى الخارجية، وهم يؤدون طقوسًا تلموديّة[3].

10. في 2016/7/12 اقتحم 285 مستوطنًا المسجد الأقصى المبارك، بحماية من عناصر الوحدات الخاصة والتدخل السريع بشرطة الاحتلال، والتي اقتحمت الأقصى قبل المستوطنين وأجرت في المسجد جولةً واسعة لتأمين المكان لهم[4]. وفي 2016/7/21 اقتحم الأقصى أكثر من 80 مستوطنًا بينهم عناصر من منظمة "طلاب من أجل المعبد" بحماية من شرطة الاحتلال الإسرائيلي الخاصة، كما رافق المقتحمين عددٌ من الحاخامات.

ج- اقتحامات الأجهزة الأمنية

تشارك الأجهزة الأمنية التابعة للاحتلال في الاقتحامات شبه اليومية للأقصى، من خلال تأمين الحماية لاقتحامات المستوطنين، والوقوف في وجه المرابطين ورواد المسجد الأقصى للحيلولة دون عرقلة هذه الاقتحامات. كما تقوم الأجهزة الأمنية بتنظيم اقتحامات خاصة

1 موقع مدينة القدس، 2016/5/20.
2 الجزيرة نت، 2016/6/5.
3 وكالة وفا، مرجع سابق.
4 عرب 48، 2016/7/12.

بها باللباس العسكري، وفي بعض الأحيان بالعتاد العسكري الكامل، هذه الاقتحامات تعتبر وسيلةً من وسائل الضغط على الأقصى، في إطار فرض الوجود اليهودي في جنبات المسجد.

خلال مدة الرصد شهد الأقصى أعنف الاقتحامات وأكثرها دموية خلال الاقتحامات الأمنية، كما بدأت هذه العناصر باستخدام طرق وأدوات أكثر فتكًا وقوة وخلّفت هذه الاقتحامات العشرات من الجرحى، إضافةً للأضرار المادية في أبنية الأقصى، وهذه أبرز الاقتحامات الأمنية التي جرت خلال مدة الرصد:



المرابطون خط الدفاع الأول عن الأقصى



اقتحامات الاحتلال تصل إلى المصلى القبلي

1. خلال احتفال الاحتلال بما يسمى "رأس السنة العبرية"، وعلى مدار ثلاثة أيام اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى. في 2015/9/14 اقتحم الأقصى أكثر من 200 جندي إسرائيلي من الوحدات الخاصة ترافقها وحدة المستعربين، ووصلوا خلاله إلى الجامع القبلي، وقاموا بالاعتداء على المعتكفين داخله، عبر إطلاق الرصاص الحي

وقنابل الصوت والغاز، كما تعمدت تخريب معالم الجامع القبلي، محدثة أضرارًا في بعض شبابيكه وأبوابه التاريخية.

2. **وفي 2015/9/15 أصيب أكثر من 26 مصليًا ومرابطًا بالرصاص وقنابل الصوت، خلال اقتحام نحو 250 جنديًا من القوات الخاصة، والتي قامت بتحطيم بواباتٍ تاريخية في الأقصى كما وصلت لمنبر نور الدين (المعروف بمنبر صلاح الدين)، حيث دارت مواجهات مباشرة داخل المصلى القبلي مع المعتكفين، كما حدثت المناوشات أمام الحواجز العسكرية التي أقامها الاحتلال على مداخله كافة، ومنعت الرجال ممن هم دون الـ 50 عامًا من الدخول والنساء كافة وطلاب وطالبات المدارس الشرعية[1].**

3. **استخدام القوة في الأقصى تكرر في اقتحام 2015/9/28، فقد اندلعت مواجهات عنيفة بعد اقتحام نحو 200 عنصرٍ من عناصر الشرطة والقوات الخاصة، ونتيجةً لاستخدام قوات الاحتلال الأعيرة النارية وقنابل الصوت والغاز، أصيب 22 من المصلين والمرابطين خلال المواجهات. وخلال الاقتحام استخدمت عناصر الاحتلال ولأول مرة حائطًا مصفحًا متنقلًا لاقتحام المصلى القبلي وحماية الجنود من الحجارة التي يصد بها المرابطون جنود الاحتلال، كما استخدمت قوات الاحتلال آلات حفرٍ كهربائية لتدمير أبواب ونوافذ المصلى القبلي، إضافةً لتمركز عددٍ من القناصة على أسطح المسجد[2].**

4. **ولأول مرة منذ احتلال كامل القدس، أدخلت شرطة الاحتلال في 2016/6/12 سيارة كهربائية للمسجد الأقصى، وقامت بتسيير دورية أمنية وشاركت بتأمين اقتحامات المستوطنين[3]، وقد استخدمتها الشرطة في اقتحام المسجد وحماية المستوطنين في 2016/7/10 وفي 2016/7/24 حيث تمركزت أمام مركز شرطة الاحتلال في باحة قبة الصخرة، وفي 2016/7/26 و2016/7/31 حيث مهدت هذه الدورية دخول المقتحمين للأقصى[4].**

1 وكالة القدس للأنباء، 2015/9/15.
2 وكالة وفا، 2015/9/28.
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/6/12.
4 وكالة وفا: أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2016: http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=9732

5. في 2016/6/20 خلال شهر رمضان اقتحم 62 مستوطنًا وجنديًا إسرائيليًا بلباسهم وزيّهم العسكري رحاب الأقصى، ورافق الاقتحام شروحات تلموديّة لجنود الاحتلال، وإمعانًا في حصار المعتكفين منع الاحتلال إدخال وجبات السحور المخصصة لهم[1].

6. وفي شهر رمضان أصيب 24 معتكفًا بجروح ورضوض في 2016/6/26، بعد اقتحام لمجموعة من المستوطنين بحماية العشرات من العناصر الأمنية[2]. كما شهد المسجد الأقصى في 2016/6/27 مواجهات داخل باحاته ومرافقه أصيب خلالها 43 فلسطينيًا، بعد اقتحامه بشكل مباغت ومفاجئ من عناصر الوحدات الخاصة بقوات الاحتلال، من باب المغاربة والانتشار في ساحات المسجد أمام المصلى القبلي، قبل تفريغه من المصلين وإخلاء المنطقة المقابلة للمسجد من المصلين، تمهيدًا لاقتحام مجموعات من المستوطنين، وقد اعتدت قوات الاحتلال بالضرب المبرح على بعض الحراس وموظفي دائرة الأوقاف[3].

ثانيًا: التدخل المباشر في إدارة المسجد الأقصى

يهدف الاحتلال للسيطرة الكاملة على المسجد الأقصى، ولا تشكل الاقتحامات إلا إحدى هذه الوسائل، فإضافةً لما سبق من اعتداءات على المسجد وممارسات التدنيس المنهجة، يحاول الاحتلال فرض السيطرة الكاملة على الأقصى، عبر تدخله الدائم بعمل دائرة الأوقاف، المشرفة الوحيدة على المقدسات الإسلامية في القدس، كما يقوم الاحتلال بعرقلة مشاريع الترميم والعمارة في الأقصى، ويفرض عبر القوة سيطرته الكاملة على أبواب الأقصى عبر فرض القيود العمرية على المصلين وقرارات الإبعاد والاعتقال المستمرة التي تستهدفهم.

أ. منع الترميم والتدخل في عمل إدارة الأوقاف:

تراقب أجهزة الاحتلال المختلفة أي أعمال ترميم وصيانة يشهدها المسجد الأقصى، وتحاول عرقلتها ومنع إكمالها، عبر عرقلة دخول المواد اللازمة، أو اعتقال المشرفين على الترميم من موظفي لجنة إعمار المقدسات أو الأوقاف الإسلامية في القدس، ويعمل الاحتلال على إبقاء الأقصى في حاجةٍ دائمة إلى الترميم، وهو هدف يتسق مع الحفريات التي تجري أسفله.

1 وكالة وفا، 2016/6/20.
2 الجزيرة نت، 2016/6/26.
3 كيوبرس، 2016/6/27.



الاحتلال يمنع ترميم أحد مصاطب المسجد الأقصى

يصل عدد المشروعات التي يعطل الاحتلال تنفيذها في الأقصى لـ 21 مشروعًا[1]، ومع أن غالبية هذه المشاريع هي لصيانة الأبنية في الأقصى وسد الحاجات الأساسية لرواده، تقوم شرطة الاحتلال بمنع إكمال هذه المشاريع حال انطلاقها، وتعرقل دخول الفنيين والمختصين والمواد اللازمة، ومن أهم المشاريع المعطلة "مشروع الإطفاء والإنارة، والإنذار، والتهوية، وتبليط الساحات، وترميم باب الرحمة" وغيرها.

ووصل الأمر بالاحتلال أن منع ترميم البلاط المتصدع في إحدى المصاطب بالقرب من باب السلسلة، في 2016/1/31 حيث منعت قوات الاحتلال عمال لجنة الإعمار من ترميم المصطبة المذكورة، بعد حصار العمال ومنعهم من الاستمرار في العمل، فاضطروا لمغادرة المكان برفقة معداتهم، ونقل شهود عيان بأن أحد ضباط الاحتلال توعد مسؤولي الأوقاف بأنه "لا يتزحزح حجر من هنا إلا بإذننا"[2].

وخلال الرصد دخلت بلدية الاحتلال في القدس على خط عرقلة أعمال الترميم والبناء، ففي 2016/6/1 أصدرت البلدية قرارًا يقضي بوقف الأعمال التي تقوم بها طواقم دائرة أوقاف القدس، لإنشاء وحدات وضوء وحمامات بجانب المسجد الأقصى، بجانب باب الغوانمة (أحد أبواب الأقصى المبارك)[3]، وأشارت مصادر بأن القرار جاء بتوجيه من رئيس حكومة الاحتلال بعد جلسة طارئة عقدت في مكتبه، بمشاركة أطراف عدة، منها سلطة آثار الاحتلال وبلدية الاحتلال. وقد بارك وزير الزراعة في حكومة الاحتلال أوري أريئل القرار، وحثّ على متابعة تطبيقه ميدانيًا بمنع الأعمال المذكورة.

1 كيوبرس، 2015/12/22.
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/1/31.
3 وكالة وفا، مرجع سابق.

ب- تقييد حركة موظفي الأوقاف:

ينشط حراس الأقصى في حماية المسجد، خصوصًا الوقوف في وجه الاقتحامات شبه اليوميّة من قبل المستوطنين، والحيلولة دون تدنيس المقتحمين للأقصى عبر الصلوات والطقوس التلموديّة التي يمارسونها، ومع استهداف حالة الرباط ومنع العشرات من النساء من الدخول للأقصى، ازداد الدور الملقى على حراس الأقصى، كما ازداد الاستهداف الذي يتعرضون له من قبل الاحتلال، عبر الاعتداء الجسدي والاعتقال الذي يُفضي غالبًا للإبعاد عن الأقصى أو البلدة القديمة في القدس.

ومن أمثلة اعتداء الاحتلال المتكرر على الحراس ما جرى في 2015/8/4، حيث اعتدت قوات الاحتلال على حارسين للأقصى بعد تصديهما لمحاولة مستوطن رفع العلم الإسرائيلي في الأقصى، ثم قامت الشرطة باعتقال كل من مدير قسم المخطوطات في الأقصى رضوان عمرو وخمسة حراس[1].

وفي سياق تضييق الاحتلال على حراس المسجد الأقصى، منعت قوات الاحتلال في 2015/8/27 الحراس من الاقتراب من مجموعات المستوطنين التي تقتحم الأقصى، وقامت بالتدقيق في بطاقاتهم وتهديدهم مباشرة بالاعتقال، كما فرضت القوات الخاصة إجراء جديدًا تمثل بالطلب من حراس المسجد الابتعاد عن المستوطنين مسافة لا تقل عن 15 مترًا[2]، تحت طائلة الملاحقة والاعتقال والإبعاد لكل حارس يخالف أوامر وتعليمات الشرطة. وتمارس قوات الاحتلال ممارسات انتقائية بحق الحراس، ففي 2015/8/31 قامت مخابرات الاحتلال بتسليم 5 حراس في المسجد الأقصى، استدعاءات للتحقيق من دون إضافة أي تفاصيل عن ماهية التحقيق وسببه.

وفي سياق الاعتداء على موظفي الأوقاف، نجد أن الاحتلال يتعمد الاعتداء على جميع الموظفين على اختلاف رتبهم ومسؤولياتهم، وهو سلوك تكرر في أغلب الاقتحامات التي شهدت اشتباكات مع جنود الاحتلال، وآخرها في 2016/6/27 عندما اعتدت قوات الاحتلال بالضرب المبرح بالهراوات على مسؤول العلاقات العامة والإعلام بدائرة أوقاف القدس فراس الدبس، خلال أداء عمله برحاب الأقصى.

1 وكالة وفا، مرجع سابق.
2 وكالة القدس للأنباء، 2015/8/27.

ومن التطورات الجديدة التي حصلت خلال مدة الرصد، تجريم الاحتلال لدائرة الأوقاف الإسلامية، فقد أصدرت محكمة الصلح الإسرائيلية نهاية شهر شباط/فبراير 2016، قرارًا لمصلحة الناشط اليميني إيتمار بن غبير ضد دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وقضى القرار بدفع تعويضات مالية قيمتها 56,800 شيكل بادعاء مضايقته من قبل موظفي وحراس الأوقاف في المسجد الأقصى خلال اقتحامه للمسجد في العام الماضي[1]، وهو توجه خطير إن من ناحية التجريم القضائي للهيئة المشرفة على المسجد الأقصى، والجهة التي تتبعها عبر الوصاية الأردنية على المسجد، وإن من حيث اعتبار دفاع المرابطين وموظفي الأوقاف عن الأقصى أمرًا "مجرمًا" في قضاء الاحتلال.

ج- التحكم في الدخول للمسجد وتقييد حركة المصلين – ضمنها أهم الاعتقالات وحالات الإبعاد-:



منع النساء والأطفال من دخول المسجد الأقصى

يضاف إلى معاناة المصلين والمرابطين في الأقصى انتهاكات عديدة من قبل الاحتلال، فيمارس الاحتلال سياسة كيدية على أبواب الأقصى، عبر احتجاز هويات المقدسيين عند دخولهم، وتعرضهم للاعتقال التعسفي وما يرافقه من اعتداء جسدي ومعاملة مهينة، ويتحول غالب المعتقلين للتحقيق معهم في أحد مراكز الشرطة الإسرائيلية، ثم يطبق بحقهم أحد

1 كيوبرس، 2016/3/1.

أحكامه الجائرة من الاعتقال الإداري أو الإبعاد عن الأقصى لفترات تتراوح بين الـ 15 يومًا وستة أشهر، إضافةً للغرامات المالية، التي تشكل عبئًا إضافيًا على كاهل المقدسيين.

سياسة الاحتلال الانتقائية على أبواب الأقصى لا توفر أي مكوّن في المجتمع المقدسي، ففي 2015/8/10 منعت قوات الاحتلال أطفال المخيمات الصيفية من دخول الأقصى، وعندما حاولوا اختراق حواجز الاحتلال أطلقت عليهم الغاز المسيل للدموع واعتدت عليهم، مما أدى إلى اختناق عدد كبير من الأطفال، وطال القمع الوحشي حراس المسجد الأقصى الذين حاولوا الدفاع عن الأطفال[1]، وفي اليوم التالي في 2015/8/11 منعت قوات الاحتلال دخول النساء والأطفال للمسجد الأقصى بالقوة، وأغلقت باب الأسباط ومنعت حركة الدخول والخروج منه.

ووصل الأمر بتقييد الاحتلال دخول المصلين للأقصى بوقت محدد مسبقًا، فقد اشترطت عناصر الاحتلال في 2015/8/25 على الرجال الداخلين للأقصى تسليم بطاقات الهوية، وعدم البقاء بداخله لفترة طويلة، وقالت إنه في حال تأخروا عن المدة المحددة وهي نصف ساعة[2]، سيتم تحويل بطاقات الهوية إلى مركز "القشلة" للتحقيق معهم ومعاقبتهم، وربما توقيفهم لساعات أو إبعادهم عن المسجد الأقصى. وقد قارن مراقبون للشأن المقدسي هذه الإجراءات، بتلك التي سبقت تقسيم المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل.

مرابطات الأقصى أمام أبواب المسجد في مواجهة قوات الاحتلال

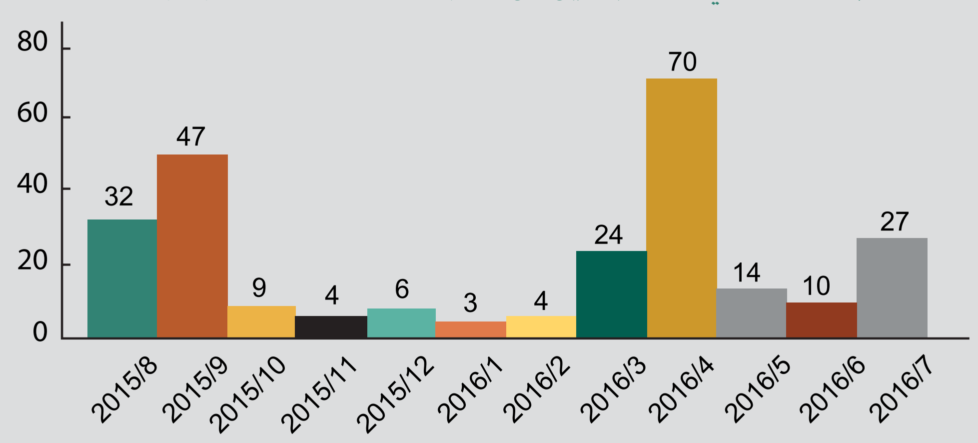
1 وكالة وفا، مرجع سابق..
2 وكالة وفا، مرجع سابق.

وتشارك المرابطات بفاعلية كبيرة في التصدي لاقتحامات المستوطنين، ويتعرضن للعديد من المضايقات كالاعتقال والإبعاد، وقد وضع الاحتلال قائمة بأسماء المرابطات يمنعهن بموجبها من الدخول للمسجد الأقصى، بدأ العمل بها منذ منتصف شهر آب/أغسطس 2015، وأخذ الاحتلال يوسع هذه القائمة لتشمل أكثر من 60 مرابطة مقدسية، يرابطن بشكل يومي أمام أحد أبواب الأقصى، ولا يزلن ممنوعات من الدخول للمسجد حتى إعداد هذا التقرير.

وخلال الرصد نجد أن الاحتلال اعتمد على قرارات الإبعاد عن الأقصى بشكل كبير، وطالت هذه القرارات الرجال والنساء والأطفال على حدٍ سواء، وإن كانوا من أهل القدس أو المناطق الفلسطينية الأخرى المختلفة، وتتراوح مدة الإبعاد بين 15 يومًا وستة أشهر، وفي ما يأتي أعداد المبعدين عن المسجد الأقصى خلال مدة الرصد:

الشهر	عدد المبعدين	ملاحظات
آب/أغسطس 2015	32 مبعدًا	
أيلول/سبتمبر 2015	47 مبعدًا	
تشرين أول/ أكتوبر 2015	9 مبعدين	4 رجال، 4 نساء، طفل واحد
تشرين ثان/نوفمبر 2015	4 مبعدين	3 رجال أبعدوا لمدة 45 يومًا، وسيدة لمدة 15 يومًا
كانون أول/ديسمبر 2015	6 مبعدين	بينهم طفلة وشابة من فلسطينيي عام 1948
كانون ثان/يناير 2016	3 مبعدين	3 شبان
شباط/فبراير 2016	4 مبعدين	
آذار/ مارس 2016	24 مبعدًا	
نيسان / أبريل 2016	70 مبعدًا	
أيار/ مايو 2016	14 مبعدًا	
حزيران/ يونيو 2016	10 مبعدين	من بينهم حرّاس للأقصى، وشابتان من الأراضي المحتلة عام 1948، ورئيس الهيئة العليا لنصرة القدس والأقصى محمد وتد.
تموز/يوليو 2016	27 مبعدًا	19 رجلًا ، و6 نساء، وقاصِران
المجموع	250 مبعدًا عن المسجد الأقصى خلال مدة الرصد	

بيان توضيحي لعدد المبعدين عن المسجد الأقصى خلال أشهر الرصد



الفصل الرابع:
ردود الفعل على التطورات في المسجد الأقصى

مقدمة:

شهدت مدة الماضية حراكاً كبيراً تجاه تطور الأحداث في المسجد الأقصى، وارتفاع وتيرة الاقتحامات، ومحاولة تكريس التقسيم الزماني والمكاني للمسجد كأمر واقع، غير أن اندلاع انتفاضة القدس، وجه المسار باتجاه لا ترغبه دولة الاحتلال ولا من يؤيد المسار السلمي لحل القضية الفلسطينية، حيث كانت أبرز مكتسباتها تجميد مشروع التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك بالرغم من كل المحاولات الجادة والحثيثة التي قام بها الاحتلال.

وبقي التفاعل الشعبي، خصوصاً في القدس والأراضي المحتلة عام 1948، الخط الأول للدفاع عن المسجد المبارك، وإن تفاوت في الحجم والزخم بين بلد وآخر. ولكن بالرغم من حجم الهجمة على الأقصى كانت ردود الفعل الرسمية دون المستوى المطلوب، حيث اقتصرت على بيانات الشجب والاستنكار والتحذير من حرب دينية... وهذا كله لا يسمن ولا يغني من جوع. وخلاصة الأمر أن ردود الفعل على المستويات كافة كانت ذات سقف منخفض ولا توازي حجم المخاطر التي يتعرض لها الأقصى.

ونحاول في الفصل الأخير من تقرير عين على الأقصى تسليط الضوء على أبرز المواقف حيال هذه التطورات في المسجد الأقصى، وذلك على مستوى الفصائل والسلطة الفلسطينية والأردن والمستوى العربي والإسلامي والدولي.

أولاً: المستوى الفلسطيني:

أ- فصائل المقاومة الفلسطينية:

حاولت حكومة الاحتلال تقسيم الأقصى المبارك زمانيًا ومكانيًا، وسعت إلى ذلك من خلال تكريس واقع، كما فعلت في المسجد الإبراهيمي في الخليل، معتقدةً أن البيئة مواتية لتنفيذ مخططاتها في تهويد القدس وتقسيم الأقصى. غير أن الفصائل الفلسطينية أعلنت عزمها على إفشال تلك المخططات، وتعهدوا بمنع تنفيذ التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى.

فقد تعهدت حركة حماس بعدم السماح بتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، ودعا رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل لثورة غضب نصرة للمسجد الأقصى، مشيرًا إلى أن الاحتلال بدأ فعليًا بتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانيًا ومكانيًا، داعيًا أهل القدس للنفير العام من أجل المسجد الأقصى، والمقاومة بكل أشكالها في وجه إجرام الاحتلال. وشدد مشعل على أن تقسيم المسجد الأقصى المبارك لن يمرر، وأنه لا يمكن السكوت أو الصبر على إجراءات الاحتلال في ساحات المسجد الأقصى المبارك. وطالب رئيس المكتب السياسي لحماس بإطلاق يد المقاومة للدفاع عن المسجد الأقصى، إضافة إلى غضب فلسطيني نصرة للأقصى. ووجه دعوة لحركة فتح للتوحد من أجل الأقصى، قائلًا: "إذا لم نتوحد من أجل الأقصى، فمن أجل ماذا سنتوحد، وعلينا تبني استراتيجية مشتركة من أجل الدفاع عن الأقصى"[1].

كما دعت حركة حماس أبناء الشعب الفلسطيني إلى شد الرحال إلى المسجد الأقصى وتكثيف الرباط فيه، وشددت على أنه سيتم قطع الأيدي الآثمة التي تعتدي على المسجد الأقصى، وقال إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، إن الشعب الفلسطيني ومقاومته لن يقفوا صامتين أمام اعتداءات المستوطنين[2]. ودعا عضو المكتب السياسي للحركة عزت الرشق إلى أن "يكون تحرير الأقصى من قبضة الاحتلال هدفاً استراتيجياً للأمة الإسلامية"[3].

وأشارت حماس إلى أن تطبيق الاحتلال الإسرائيلي للتقسيم الزماني في المسجد الأقصى يأتي في "ظل صمت عربي، وانصراف فلسطيني لمشاريع تفرق ولا تجمع، تجزّئ ولا توحّد"، وطالب موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، زعماء العرب والمسلمين ليتحركوا "حتى لا يحدث للأقصى ما فعلوه في المسجد الإبراهيمي؟". ولم يستبعد أبو مرزوق أن تكون خطوة التقسيم الزماني في حال نجاحها فرضها مقدمة للانتقال إلى "التقسيم المكاني، والبدء في بناء كنيس على جزء من ساحة المسجد الأقصى المبارك"[4]. وأكد الدكتور يونس الأسطل، القيادي في حركة حماس، على أن "دماءنا وأرواحنا تبذل رخيصة فداء للمسرى"[5].

1 موقع حركة حماس، 2015/9/7، انظر: http://hamas.ps/ar/post/3488

2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/8/13، انظر: https://palinfo.com/24959

3 موقع صحيفة يني شفق، تركيا، 2015/10/5، انظر: http://cutt.us/a2M8o

4 موسى أبو مرزوق، حتى نوقف التقسيم الزماني والمكاني للأقصى، موقع فلسطين أون لاين، 2015/9/2، انظر: http://cutt.us/dPclW

5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/9/14، انظر: https://palinfo.com/104482

ودعا القيادي في الحركة محمود الزهار المواطنين في القدس والضفة الغربية المحتلتين إلى "حمل السلاح" دفاعًا عن المسجد الأقصى[1].

بدورها أكدت كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس، أنها لن تسكت على جرائم الاحتلال خاصة ما يتعلق بالمسجد الأقصى والقدس المحتلة، وحذرت الكتائب الاحتلال الإسرائيلي من أي مساس بالمسجد الأقصى المبارك قائلة: "إن أي مساس بالأقصى سيؤدي إلى انفجار لا يمكن لأحد تقدير قوته وتبعاته"[2].

ومن جهتها تعهدت حركة فتح بعدم السماح بتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، وأدانت الاقتحامات المتكررة لقوات الاحتلال للمسجد الأقصى واعتداءاتها على المصلين فيه، ودعت إلى ضرورة توحيد الجهود للدفاع عن المسجد الأقصى وباحاته، بالوسائل المتاحة والمشروعة كافة. وأشارت إلى أن سلطات الاحتلال تحاول فرض وقائع قاسية بصورة تراكمية في المسجد الأقصى.

فقد دعت حركة فتح الشعوب والقوى الحية في العالم إلى التحرك الفوري لمنع المجزرة التاريخية والدينية والثقافية التي ترتكبها دولة الاحتلال تدريجيًا بحق القدس والمسجد الأقصى المبارك[3]. وقال عضو اللجنة المركزية للحركة، مفوض علاقاتها الدولية، نبيل شعث إن مشروع تقسيم الأقصى لن يمر، ومحاولات الاحتلال تقسيمه على غرار المسجد الإبراهيمي الشريف أمر في غاية الخطورة تستوجب الاتفاق الفلسطيني على استراتيجية موحدة لمواجهة المخططات الإسرائيلية. ودعا شعث الجماهير الفلسطينية والعربية إلى ثورة غضب انتصاراً لأولى القبلتين وثالث الحرمين. وقال شعث إن الدولة العبرية تجر المنطقة إلى حرب دينية بسبب هجماتها على المسجد الأقصى[4].

1 موقع صحيفة القدس، 2015/10/3، انظر: http://cutt.us/NdZlk
2 وكالة قدس نت للأنباء، 2015/9/29، انظر: http://alqudsnews.net/post/80025
3 الحياة الجديدة، رام الله، 2015/8/27، انظر: http://cutt.us/d2X69
4 صحيفة الأيام، رام الله، 2015/09/14، انظر: http://cutt.us/eHMyP

كما حذر القيادي في فتح، الأسير مروان البرغوثي، من كون الممارسات والجرائم الإسرائيلية، لا سيما بالأقصى، لا تدمر فقط "حل الدولتين" وتنتهك القانون الدولي؛ بل إنها تهدد بتحويل "الصراع السياسي القابل للحل إلى حرب دينية لا نهاية لها"، من شأنها أن تقوّض الاستقرار في منطقة تعاني بالفعل من اضطرابات غير مسبوقة[1]. كما حذّر مسؤول ملف القدس في حركة فتح حاتم عبد القادر، من تمادي الاحتلال في انتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك، ومن مغبة المضي بهذا التوجه وما يشكله من لعب خطير بالنار، مشيراً إلى أن شرطة الاحتلال ضاعفت من أعداد المستوطنين المقتحمين للمسجد منذ بداية شهر رمضان المبارك، "حيث تقوم برعاية وحماية مئات المستوطنين الذين يقتحمون يومياً المسجد الأقصى، ويمارسون كافة أشكال العنصرية والتحريض واستفزاز مشاعر المسلمين بأداء طقوس دينية". وقال عبد القادر بأن سلطات الاحتلال تحاول فرض وقائع قاسية بصورة تراكمية في المسجد الأقصى، ومحاولة الحد من مهام دائرة الأوقاف الإسلامية، ومنعها من القيام بمسؤولياتها باعتبارها الجهة الوحيدة المشرفة دينياً وإدارياً وخدماتياً على المسجد الأقصى. وأضاف عبد القادر بأن هذا التحدي الإسرائيلي "يستهدف بالأساس المس بالوصاية الأردنية الهاشمية على المسجد الأقصى، التي يحاول الاحتلال أن يعمل على إضعافها بشكل تدريجي"[2].

وبدروها دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى العمل الجاد من أجل نصرة المسجد الأقصى، ودعت لإعادة تشكيل القيادة الوطنية الموحدة في مدينة القدس، من أجل التصدي للحرب المنهجة التي يشنها الاحتلال على المدينة ومقدساتها. وطالبت الجبهة فصائل المقاومة الفلسطينية "بوضع كافة الخيارات لتوجيه ضرباتها الموجعة للاحتلال في عمقه ومواقعه الأمنية ومدنه ومستعمراته، داعية الضفة للانتصار للقدس بالانتفاض في وجه الاحتلال وتحويل مواقع التماس إلى مناطق اشتباك دائمة"[3]. كما أعربت الجبهة الشعبية عن استغرابها من الصمت العربي والإسلامي المريب وردود الفعل الباهتة تجاه الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، معتبرةً أن ذلك يدق "ناقوس خطر" على القضية الفلسطينية. وطالب عضو المكتب السياسي للجبهة كايد الغول بالرد على اعتداءات الأقصى

1 Marwan Barghouti, There will be no peace until Israel's occupation of Palestine ends, The Guardian, 2015/10/11 ،http://cutt.us/cu2PS.

2 وكالة معاً الإخبارية، 2016/6/31، انظر: http://cutt.us/Bcns

3 موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2015/9/15، انظر: http://cutt.us/sFWWQ

وعلى سياسات الاحتلال الأشمل، بالاعتماد على الذات أولاً، من خلال الإمساك بالحلقة المركزية الداخلية التي تعني إنهاء الانقسام فوراً، وإعادة توحيد الساحة الفلسطينية. كما دعا الغول إلى مواجهة اعتداءات المستوطنين على المسجد الأقصى بتنظيم وتوحيد أشكال المقاومة الميدانية، وبالعمل على تشكيل لجان المقاومة الموحدة، تهيئةً لانتفاضة ومقاومة شاملة للاحتلال[1].

كما دعت حركة الجهاد الإسلامي للتصدي للمستوطنين وقوات الاحتلال بكل السبل، مطالبةً بدعم عربي وإسلامي للمرابطين، لحماية المسجد الأقصى من الاعتداءات المتكررة التي تأتي في إطار محاولات الاحتلال تهويد المدينة المقدسة. وأكد عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين محمد الهندي، على أن ما يحدث في المسجد الأقصى من اقتحامات هو "نية مبيتة عند حكومة الاحتلال لفرض واقع جديد في المسجد، وتقسيمه مكانيًا". وطالب الهندي "أحرار الأمة، بإظهار غضبهم على انتهاكات العدو للمسجد الأقصى، وتنظيم مسيرات غضب للدفاع عن قبلتهم الأولى، وثاني المسجدين، وثالث الحرمين الشريفين"[2].

ولم تخرج مواقف بقية الفصائل الفلسطينية عن سياق إدانة انتهاكات الاحتلال للمقدسات، ومطالبة بالتدخل لحمايتها. إلا أن لغة خطابات الفصائل، بشكل عام، مع أهميتها، لم تعكس الدور الحقيقي المنوط بالفصائل الفلسطينية، ودورها في مقاومة الاحتلال، وبرامجها العملية لمواجهة اعتداءات الاحتلال وانتهاكاته للأماكن المقدسة، بشكل عام، وللمسجد الأقصى بشكل خاص. مما دفع بالشباب الفلسطيني لتلبية نداء الواجب نصرة للأقصى والمقدسات، فكانت انتفاضة القدس، التي أخذ الفرد الفلسطيني على عاتقه، وبشكل فردي، مهمة دفع الانتهاكات الإسرائيلية.

وعند اندلاع انتفاضة القدس، التي كان اعتداء الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه على الشعب الفلسطيني، وعلى المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات تقسيمه زمانيًا ومكانيًا، سببًا مباشرًا في انطلاقها، دعت الفصائل الفلسطينية إلى دعمها، لمنع مخططات الاحتلال التي

---

1 موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2015/9/28، انظر: http://cutt.us/Soahw

2 موقع صحيفة القدس، 2015/13/9، انظر: http://cutt.us/yw161؛ ووكالة قدس برس انترناشيونال، 2015/9/15، انظر: http://cutt.us/lpYDM

تهدف لتهويد الأماكن المقدسة في المدينة، ومنها إسقاط مشروع التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك. حيث رأت الفصائل الفلسطينية أن انتفاضة القدس أجهضت مشروع الاحتلال الإسرائيلي بتقسيم الأقصى وهدمه، ووضعت حداً لما كان الإسرائيليون يريدونه من تقسيم للأقصى.

فقد دعت حركة حماس إلى تصعيد المقاومة وتفجير الانتفاضة وتفعيلها وتطويرها، لمواجهة مخططات الاحتلال التي تستهدف المسجد الأقصى، محذرةً من مخططات إسرائيلية لفرض أمر واقع في القدس المحتلة. كما دعت حماس إلى تأسيس شبكة أمان عربية وإسلامية سياسية ومادية لدعم انتفاضة القدس، مشددة على ضرورة عدم حرف بوصلتها، وعلى أن أي مساس بالأقصى هو مساس بالعقيدة والمبادئ، وعلى أن الاحتلال لن ينعم بالأمن ما دام الأقصى بخطر. كما دعت حماس السلطة إلى وقف التنسيق الأمني، ودعم المقاومة، وتوفير الأمن والحماية لأبناء شعبنا، ودعت أبناء الأجهزة الأمنية للانخراط في أتون الانتفاضة، وقالت إن المعركة الكبرى مع الاحتلال الإسرائيلي سيكون عنوانها القدس والمسجد الأقصى.

كما دعت حركة حماس زعامات الأمة العربية والإسلامية إلى تجاوز خلافاتها، وإلى التئام الصف، وإلى توجيه كل البنادق نحو صدر أعداء الأمة "الإسرائيليين" وكل من يدعمهم بالمال والسلاح والقرار. كما لفتت الحركة النظر، في بياناتها وعن طريقة المتحدثين باسمها، إلى أن الاقتتال ما بين شعوب الأمة العربية والإسلامية، من صراعات طائفية، وتفجيرات دموية، يهدف لحرف البوصلة عن القدس والمسجد الأقصى[1]. كما جددت العهد على أن تبقى على عهدها مع المسجد الأقصى، وأن تدعم الانتفاضة في الضفة والقدس، وأن تظل قابضة على سلاحها مهما بلغت التحديات أو المغريات حتى النصر[2]. وعبّرت حماس عن أسفها لحالة التردي العربي الرسمي الذي عكسته القمة العربية التي عُقدت في نواكشوط في آواخر تموز/ يوليو 2016. وقالت إن بيان قمة نواكشوط لا يرقى إلى تلبية مصالح الشعب الفلسطيني والأمة العربية، مشيرة إلى أن الحصار والعدوان الإسرائيلي غابا عن القمة، ولم يطالب أحد من المؤتمرين برفع الحصار أو وقف العدوان أو لجم الاعتداءات الإسرائيلية على مقدساتنا[3].

1 انظر مثلاً تصريحات نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في تموز/ يوليو 2016، موقع حركة حماس، 2016/7/6، انظر: http://hamas.ps/ar/post/5711

2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/7/1، انظر: https://palinfo.com/179973

3 موقع حركة حماس، 2016/7/27، انظر: http://hamas.ps/ar/post/5821

وأشار خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إلى أن شرارة الانتفاضة انطلقت من الأقصى رفضاً لمخططات الاحتلال الإسرائيلي القاضي بتقسيم الأقصى، مشددًا على أن "انتفاضة الأقصى حررت غزة ويجب أن نوجه هذه الانتفاضة لتحرير القدس والضفة، وهذا هو الهدف الأهم". وقال إن "هذه انتفاضة حقيقية تحمل كل مقومات وسمات الانتفاضة، ويجب دعم استمرارها، وهي مصلحة لنا جميعاً وليس لطرف على حساب طرفٍ آخر". وحول المسؤولية القيادية الواقعة على عاتق الفصائل الفلسطينية، دعا مشعل إلى "رسم رؤية وطنية مشتركة وأهداف سياسية ووطنية محددة للانتفاضة تشمل إحباط تقسيم الأقصى والتخلي عن هذه المشاريع العدوانية"، لافتاً النظر إلى أنّ الوحدة الوطنية ضرورة لإنجاح الانتفاضة وتحقيق أهدافها[1]. وشدد مشعل على أن لدى حركته قراراً للاستمرار والمضي بالانتفاضة حتى نهايتها، ودعا مشعل الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى استغلال ما وصفها بـ"اللحظة التاريخية"، وإسناد الانتفاضة، خاصةً أن مشروع التسوية السياسية أثبت فشله على مدار عقود من الزمن[2].

وأكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية أن المقاومة تبني القوة في غزة ليس دفاعًا عنها فحسب، إنما لتحرير المسجد الأقصى وعموم فلسطين. وشدد على أن بوصلة حماس واضحة "نحو القدس، الأقصى، فلسطين"، داعيًا كل أبناء شعبنا "الالتفاف حول هذه البوصلة"، وإلى تأسيس شبكة أمان عربية وإسلامية سياسية ومادية لدعم انتفاضة القدس بالأشكال كافة، ووصف هنية "انتفاضة القدس" بأنها "أعظم تحول استراتيجي في المرحلة الراهنة"[3]. كما أكد الدكتور موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، أن انتفاضة القدس ستكنُس الاحتلال، وأنها ستحتضن المقاومة وتنهي التحالف مع الأعداء تحت مسمى التنسيق الأمني. وقال أبو مرزوق إن الانتفاضة "ستنهي التقسيم الزماني والمكاني للأقصى، وتحمي المقدسات، كما أنها ستوقف الاستيطان، عوضاً عن التهويد، وتقطع الأيدي التي تعتدي على أبناء شعبنا وحرائره"[4]. ودعا أبو عبيدة، الناطق العسكري باسم كتائب القسام، الأمة إلى حشد القوى وتوحيد الجهود وتوجيه البوصلة نحو القدس وفلسطين ودعم مقاومتها ونيل شرف المساهمة في تحريرها[5].

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/11/4، انظر: https://www.palinfo.com/10006
2 موقع حركة حماس، 2015/12/6، انظر: http://hamas.ps/ar/post/4361
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/10/9، انظر: https://palinfo.com/60144، والمركز الفلسطيني للإعلام، 2016/1/7، انظر: https://palinfo.com/60144
4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/10/14، وانظر: https://palinfo.com/90479
5 موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، 2016/7/1، انظر: http://cutt.us/7EAjA

ورأى القيادي في حركة فتح حاتم عبد القادر أن انتفاضة القدس أسهمت في تأجيل تنفيذ المخطط الإسرائيلي لتقسيم المسجد الأقصى المبارك، ودعا عبد القادر السلطة والفصائل الفلسطينية كافة إلى دعم "الهبة الشعبية" في الضفة والقدس حتى تتحول إلى انتفاضة. كما عبر القيادي في فتح عن رفضه تصريحات مسؤول المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، التي قال فيها إن أجهزة السلطة أحبطت 200 عملية ضدّ الاحتلال منذ اندلاع الانتفاضة، وأكد عبد القادر أن السلطة الفلسطينية يجب أن تدرك قبل فوات الأوان، بأن التنسيق الأمني يمس مشاعر الشعب الفلسطيني، ويعطي الاحتلال ضوءًا أخضر كي يواصل حربه الإرهابية على الشعب الفلسطيني[1].

وتناغم موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع بقية الفصائل الفلسطينية بتأييدها لانتفاضة القدس، والدعوة لدعمها، حيث أكد ماهر الطاهر، القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وممثلها في الخارج، أن انتفاضة القدس انطلقت، ولن تتوقف إلا بتحقيق أهدافها. ودعا الطاهر الفلسطينيين جميعاً إلى دعم انتفاضة القدس، مشددًا على أن الانتفاضة متواصلة، ولن تتوقف. وطالب الطاهر بـ"توفير الحماية السياسية والاقتصادية والتنظيمية لانتفاضة القدس وبلورة إطار لقيادتها لتستمر وفق برنامج محدد". ورأى أن ذلك يستوجب "إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة على أساس برنامج سياسي واضح، واستراتيجية عمل جديدة بعد أن وصلت عملية السلام إلى نهايتها"[2]. ودعا القيادي في الجبهة جميل مزهر السلطة الفلسطينية للتحلل من الاتفاقيات مع الاحتلال وحماية الفلسطينيين بكل السبل، وقال إن ما يجري في القدس والضفة الغربية "ثورة شعبية لإشعال الانتفاضة والتصدي لمخططات الاحتلال الإسرائيلي"[3].

كما رأت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في انتفاضة القدس فرصة تاريخية لتحرير الأماكن المقدسة، وعلى رأس هذه الأماكن المسجد الأقصى، ودعت إلى دعمها، حيث أكد القيادي في الحركة أحمد المدلل أن انتفاضة القدس فرصة تاريخية للشعب الفلسطيني

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/1/27، انظر: https://palinfo.com/75678
2 وكالة قدس برس انترناشيونال، 2015/12/7، انظر: http://cutt.us/1hyxW
3 موقع صحيفة القدس القدس، 2015/10/5، انظر: http://cutt.us/TeGMt

لدحر الاحتلال عن كل فلسطين. وأشار إلى أن الشعب الفلسطيني بانتفاضته أرسل رسالة لحكومة الاحتلال ولشعبه أنهم أمام خيارين إما الرحيل أو القتل. واستنكر المدلل صمت العربي الإسلامي على الاعتداءات والانتهاكات التي تتعرض له المرابطات في المسجد الأقصى[1].

وقالت لجان المقاومة الفلسطينية إن جرائم الاحتلال في الأقصى تستوجب الرد بقوة وإشعال انتفاضة وثورة عارمة للدفاع عن المقدسات وإفشال مخطط تقسيم الأقصى[2]. ودعت إلى تصعيد المواجهات في أنحاء مناطق الضفة الغربية والقدس المحتلة، وقال الناطق باسم لجان المقاومة محمد البريم أبو مجاهد "ندعو الفصائل كافة لتصعيد هذه الانتفاضة باعتبار أنها معركة الكل الفلسطيني بلا استثناء، وندعو لتوحيد الجهود لدعمها والاستمرار بها". وأكد أبو مجاهد وحدة الشعب الفلسطيني وفصائله في مقاومة الاحتلال والدفاع عن الأقصى، داعياً السلطة لوقف التنسيق الأمني ورفع يدها عن المقاومة والقيام بواجبها في حماية الفلسطينيين بكافة الأشكال والأساليب المتاحة[3].

كما كان للفصائل الفلسطينية الأخرى مواقف مؤيدة لانتفاضة القدس، على اعتبار أنها الرافعة الأساسية لعودة القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث، وباعتبارها المحرك الرئيس لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في القدس وتحرير المسجد الأقصى المبارك[4].

وبالمقابل، فقد تفاعل الشارع الفلسطيني مع دعوات الفصائل الفلسطينية الرافضة للانتهاكات والاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى، مؤكدة رفضها للتقسيم الزماني والمكاني للمسجد، فقد دعت القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية والكتل الطلابية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي مخيمات اللاجئين في لبنان، مع كل تصعيد إسرائيلي تجاه المسجد، إلى المشاركة في المسيرات والمهرجانات والوقفات التضامنية والندوات والإضرابات نصرة للمسجد الأقصى، ووقوفًا في وجه العدوان الإسرائيلي الإجرامي بحقه.

1 وكالة القدس للأنباء، 2015/12/18، انظر: http://alqudsnews.net/post/84496
2 موقع صحيفة القدس، 2015/9/13، انظر: http://cutt.us/IA9R
3 موقع لجان المقاومة، 2015/10/5، انظر: http://cutt.us/y98J
4 انظر مثلاً مواقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وغيرهما.



وكان لافتاً للنظر التلبية الجماهيرية الكبيرة لدعوات الفصائل إلى النفير العام في الضفة الغربية بشكل العام، بالرغم من كل محاولات الأجهزة الأمنية الفلسطينية من وضع العقبات للحد من زخمها، ومنع خروجها. ولم تكن أنشطة قطاع غزة أقل فاعلية، بل كانت الجماهير حاضرة بقوة بكل المناشط الفصائلية، معلنة استعدادها للدفاع عن المسجد الأقصى بكل ما أوتيت من قوة، بحسب تصريحات الفصائل الفلسطينية وأجنحتها العسكرية. كما كانت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على موعد مع التضامن والمؤازرة للمسجد الأقصى، وللمرابطين فيه. كما تميّزت الكتل الطلابية بفاعلياتها داخل الجامعات الفلسطينية، فكانت خير داعم للأنشطة الفاعليات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أيدي الفصائل الفلسطينية بقيت مكبلة في الدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات، من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي سعت إلى منع أي "تصعيد". فيما بلغ التنسيق الأمني مراحل متقدمة، بشهادات فلسطينية وإسرائيلية، في سبيل إجهاض أي عمل مقاوم، حتى ولو كان للدفاع عن الأقصى.

ب- السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية:

أدانت السلطة الفلسطينية باستمرار عمليات الاقتحام اليومية للمسجد الأقصى المبارك، ومواصلة الجمعيات والمنظمات اليهودية المتطرفة حشدها لاقتحامات جماعية جديدة، وذلك بقرار ودعم من الحكومة الإسرائيلية، وبحماية أذرعها العسكرية والأمنية. غير أن عجز السلطة، وأدواتها، كان واضحًا في خطابتها ومواقفها وأدائها بالمقارنة مع حجم الانتهاكات والاعتداءات. وكانت الخطوات التي قامت بها السلطة الفلسطينية، بالتهديد والوعيد تارة، وبالإدانة والاستنكار تارة أخرى، بمثابة خطوات شكلية لتنفيس الشارع الفلسطيني، ولم ترق لمستوى الحدث.

وبالمقابل برز دور الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في محاولاتها إجهاض انتفاضة القدس، حيث أكدت في أكثر من مناسبة منعها لمئات المحاولات لتنفيذ عمليات ضدّ الجيش الإسرائيلي والمستوطنين. وهو ما تفاخر به في أكثر من مناسبة رئيس السلطة محمود عباس، حيث أقرّ بأن قوات الأمن تحاول منع الشبان الفلسطينيين من حمل السكاكين لطعن الإسرائيليين، واصفًا هذه العمليات بأنها "غير معقولة". وأشار عباس إلى أن أجهزة أمن السلطة تدهم المدارس وتفتّش الطلبة؛ بحثًا عن سكاكين، مدّعيًّا العثور على 70 سكينًا في مدرسة واحدة. وأضاف إن "انعدام التنسيق الأمني بين الجانبين سيُحدث فوضى دموية في المنطقة"[1].

وبالعودة إلى مواقف الإدانة والاستنكار التي سجلتها السلطة الفلسطينية اعتراضًا على الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، فقد اتهم الرئيس عباس الحكومة الإسرائيلية بإعطاء الضوء الأخضر للمستوطنين لارتكاب جرائم الاقتحامات وخطط التهويد والانتهاكات تجاه الأقصى المبارك[2]. كما دعا عباس المجتمع الدولي إلى توفير الحماية للأماكن المقدسة في القدس المحتلة، وضمان حرية العبادة وفق ما كان سائداً قبل الاحتلال الإسرائيلي للقدس سنة 1967، وخاصة في المسجد الأقصى. ودعا الرئيس الفلسطيني إلى ضرورة وقف الانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الأقصى، مشدداً على أنه لا يمكن السكوت أمام ما يتعرض له من اعتداءات وانتهاكات يومية، وأنه "خط أحمر لن نسمح بالمساس به"[3]، وأنه "لن يسمح" بتمرير الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس وتقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا.

ودعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى ضرورة حماية المسجد الأقصى والشعب الفلسطيني من الاحتلال، حيث حذّرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من المخاطر الجسيمة التي تترتب على قرار بلدية الاحتلال في القدس المحتلة بناء منشآت يهودية في ساحة البراق[4]. ووصفت دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير ما يحدث في المدينة المقدسة بالمرحلة الجديدة التي تؤسس لمؤامرة إسرائيلية خطيرة تهدف إلى تهويد المسجد الأقصى،

1 موقع صحيفة القدس، 2016/4/1، انظر: http://cutt.us/drkd6
2 موقع صحيفة القدس، 2015/8/6، انظر: http://cutt.us/5N6vP
3 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/6/21، انظر: http://cutt.us/GJNy6
4 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2015/12/5، انظر: http://cutt.us/kokF

وتحويل الصراع إلى صراع الديني[1]. كما دعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى إطلاق هبة شعبية للدفاع عن المسجد الأقصى، وعدم ترك المقدسيين يقاومون الاحتلال وحدهم. وأجرى أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات عدة لقاءات واتصالات مع عدد من المسؤولين الإقليميين والدوليين. وأكد عريقات أن الرئيس عباس، يبذل "جهودًا جبارة على مختلف الأصعدة لمنع تمرير المخططات الإسرائيلية التدميرية للتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى المبارك"[2].



وفي السياق ذاته حذر رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله من مخاطر المخططات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى، محملاً حكومة الاحتلال مسؤولية نتائج استهداف الأقصى، ورأى أن التصعيد الإسرائيلي المتواصل سينتج عنه "انفجار للأوضاع في المنطقة بأكملها"[3]. وأكد وزير الأوقاف يوسف ادعيس على ضرورة اتخاذ الدول العربية والإسلامية قرارات قوية وفاعلة لنجدة مدينة القدس والمسجد الأقصى، مستغربًا الصمت العربي والإسلامي تجاه ما يحدث في الأقصى[4]. كما ندد وزير شؤون القدس الفلسطيني عدنان الحسيني، بفرض السلطات الإسرائيلية فترات زمنية معينة لدخول جماعات المستوطنين المتطرفين إلى المسجد الأقصى[5].

وأرسلت وزارة الخارجية الفلسطينية، في أكثر من مناسبة، رسائل عاجلة حول الوضع في المسجد الأقصى المبارك، لمنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمملكة الأردنية. وأوضحت فيها أن الحكومة الإسرائيلية باتت تحشد جميع قواها وإمكانياتها لفرض السيطرة الإسرائيلية على المسجد وتقسيمه زمانيًا ومكانيًا. كما أدانت الهجمة

1 موقع صحيفة الشرق، الدوحة، 2015/8/27، انظر: http://cutt.us/7jlET
2 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2015/9/17، انظر: http://cutt.us/A3Tj
3 موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2015/9/15، انظر: http://www.alquds.co.uk/?p=402750
4 موقع صحيفة القدس، 2015/9/9، انظر: http://cutt.us/pIMcG
5 وكالة أنباء شينخوا، الصين، 2015/8/31، انظر: http://cutt.us/RMJKV

المتواصلة ضد المسجد الأقصى، وحمّلت الحكومة الإسرائيلية ورئيسها بنيامين نتنياهو المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد، واستنكرت التدخل السافر من سلطات الاحتلال بشؤون موظفي المسجد الأقصى، وإبعادهم عن المسجد، أو منعهم من تأدية مهامهم. كما أعربت خارجية السلطة عن إدانتها قرار الاحتلال بإبعاد المسلمين ومنعهم من دخول الأقصى. وأكدت وزارة الخارجية ضرورة صياغة استراتيجية تفاعلية تواجه ما يتعرّض له المسجد الأقصى المبارك من مخاطر[1].

وعقب اندلاع انتفاضة القدس حمّل الرئيس عباس الدولة العبرية مسؤولية "ردود الفعل" من الشباب الفلسطينيين، في إشارة إلى الانتفاضة، وقال إن الممارسات الإسرائيلية، من تدنيس واستفزاز لمشاعر المسلمين، إضافة إلى اجتياحات المستوطنين الكثيرة للقرى والمدن الفلسطينيّة، "أوصلت الشباب الفلسطيني إلى ما تشهده بلادنا من ردود فعل"[2]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس عباس كان قد حذر في أيلول/ سبتمبر 2015 من مخاطر اندلاع "انتفاضة لا نريدها"، في حال استمرت الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية، بحق المسجد الأقصى المبارك[3]. كما ادعت الخارجية الفلسطينية أن التصعيد في الأرض الفلسطينية هو نتيجة مباشرة للاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك. وقالت إن "التوتر الحاصل هو نتيجة مباشرة لعربدة الاحتلال ومستوطنيه في المسجد الأقصى، وهو ما كانت القيادة الفلسطينية قد حذرت منه مراراً وتكراراً"[4].

ج. المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948:

نجح أهل القدس وفلسطينيو الأراضي المحتلة علم 1948 بتشكيل خط الدفاع الأول، وربما الوحيد، في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى، وشكل المرابطون منهم دروعًا بشرية، أسهمت، إلى حد كبير، بمنع تنفيذ المخطط الصهيوني بتقسيم الأقصى زمانيًا ومكانيًا، من خلال الأنشطة المتواصلة، ودعوات الرباط، وغيرها من البرامج التي تضمن حضوراً دائماً للمصلين في المسجد. فالميزة التي يتمتعون بها دون غيرهم، وهي القدرة على الوصول إلى الأقصى، مع وجود العقبات الإسرائيلية، والإبعاد المتكرر، جعلتهم الجهة الأكثر تحركاً، ونشاطاً، لمواجهة المخططات الإسرائيلية. وقد تميّزت هذه التحركات بطول النفس، وحُسن التحرك، والاستباقية.

1 للمزيد من التفاصيل انظر موقع وزارة الخارجية الفلسطينية: http://cutt.us/u1WWb
2 موقع صحيفة القدس، 2015/11/26، انظر: http://cutt.us/NcU2o
3 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2015/9/22، انظر: http://cutt.us/3iBC
4 موقع وزارة الخارجية الفلسطينية: http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/936

وقد أشاد الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 48، بالمرابطين قائلاً: إن المرابطين "أفشلوا مخططات الاحتلال لتقسيم زماني ومكاني للمسجد الأقصى المبارك، وهذه شهادة شرف نضعها فوق المرابطين والمدافعين عن القدس والأقصى اليوم"[1]. وتوقع الشيخ رائد اندلاع انتفاضة فلسطينية، داخل الضفة الغربية بما فيها القدس، "إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه الآن"، مطالباً الأردن باعتباره الوصي على الأقصى، باتخاذ إجراءات "أكثر جرأة من الاستنكار والشجب". ورأى أن "موقف السلطة الفلسطينية لا يرتقي إلى المستوى المطلوب، ويتوجب عليها الضغط على حكومة الاحتلال، من خلال المحاكم الدولية، وأن تكون جادة في ذلك"[2]. كما طالب نائب رئيس الحركة الإسلامية الشيخ كمال الخطيب السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بوقف التنسيق الأمني انتصاراً للمسجد الأقصى المبارك ورفضًا للتقسيم الزماني الذي يحاول الاحتلال تطبيقه في ظل الراحة الأمنية التي يتمتع بها[3].

ولا شك في أن الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 48 لعبت دورًا كبيرًا في حماية الأقصى، وأشار الشيخ كمال الخطيب إلى أن "شبابنا موجودون في القدس والأقصى، ونحشد أهلنا من أجل التواجد في المسجد"[4]. وهذا مع دفع سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إعلان حظر الحركة الإسلامية، كما أعلنت عن المؤسسات التابعة للحركة بأنها محظورة، "علماً بأنها مؤسسات أهلية مستقلة، تخدم قطاع التعليم والصحة والإغاثة والقضايا الاجتماعية والطلاب الجامعيين والقدس والأقصى، وهي مؤسسات ذات قرارات مستقلة، ومع ذلك تمّ الإعلان عن كونها محظورة" بحسب وصف الشيخ رائد صلاح، الذي أشار إلى أن قرار الحظر جاء بعد تفاهمات وزير الخارجية الأمريكية، جون كيري، ورئيس الحكومة الصهيونية، بنيامين نتنياهو، حول المسجد الأقصى، متهماً مسؤولًا عربيًّا لم يسمه بالتورط في الأمر[5]. وأشارت مؤسسة القدس الدولية في بيروت، في بيان أصدرته، إلى أن قرار حظر الحركة الإسلامية وقبلها حظر حركة الرباط في الأقصى في 2015/9/8، يأتي في سياق تهويد القدس وتغييب رموز الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك، ومواصلة تطبيق سياسات

1 موقع "فلسطينيو 48"، 2015/9/13، انظر: www.pls48.net/?mod=articles&ID=1203116
2 وكالة الأناضول للأنباء، 2015/9/19، انظر: http://cutt.us/DNmhm
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/9/8، انظر: https://palinfo.com/28885
4 موقع "فلسطينيو 48"، 2015/9/15، انظر: www.pls48.net/?mod=articles&ID=1203197
5 موقع عرب 48، 2015/11/17، انظر: http://cutt.us/65l1P

القمع والتطهير العرقي بحق فلسطينيي 1948[1].

وكان للشيخ عكرمة صبري، رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس، وخطيب المسجد الأقصى، دور مهم في حماية الأقصى من التقسيم الزماني والمكاني، حيث أفتى "بتحريم كل من التدويل والتهويد لمدينة القدس، وأنهما مرفوضان شرعاً، ويأثم شرعاً كل من يساهم أو يؤيد التدويل أو التهويد لهذه المدينة، ونؤكد حقنا الشرعي في هذه المدينة المباركة المقدسة بقرار إلهي رباني". وأكد أن "ما ينسحب على مدينة القدس فإنه ينسحب على المسجد الأقصى المبارك الذي هو تاج القدس"[2].

وعبر رؤساء الكنائس في القدس عن قلقهم الشديد من الأحداث التي وقعت في المسجد الأقصى المبارك، داعين إلى احترام الوضع القائم فيه. وأشاروا إلى إن للمسلمين الحق الكامل في حرية الوصول والعبادة في المسجد الأقصى، "نحن نؤمن بضرورة الحرص الدائم على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والدخول إليها وذلك حسب الحقوق التاريخية للأديان الإبراهيمية الثلاثة، لذلك ندعو إلى احترام الوضع القائم لهذه الأماكن من أجل خير المجتمع برمته"[3]. وقال رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس المطران المقدسي عطا الله حنا "إن المسجد الأقصى وكنيسة القيامة توأمان لا ينفصلان، وعدونا واحد"[4].

ونحاول في ما يأتي تسليط الضوء على أبرز الأنشطة والتحركات، التي قام بها أهل القدس وفلسطينيو 1948، والتي أسهمت في إحباط المخططات الإسرائيلية التهويدية للمسجد الأقصى خلال هذه السنة الماضية[5]:

- **أعلنت "مؤسسة البيارق لإحياء المسجد الأقصى" عن البدء بتوزيع حصالات "صندوق طفل الأقصى" للعام 2015 على الأطفال المشاركين في المشروع من الأراضي المحتلة عام 48 والبالغ عددهم نحو 20 ألف طفل. وقال هشام دراوشة، مدير مركز مشروع طفل الأقصى، إن هؤلاء الأطفال يدخرون بعض مصروفاتهم ويجمعونها في حصالات تسهم في دعم مسيرة البيارق، التي تسير نحو 7 آلاف حافلة سنوياً الى المسجد الأقصى.**

1 موقع مدينة القدس، 2015/11/17، انظر: http://quds.be/4lb
2 موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2015/10/20، انظر: http://www.alquds.co.uk/?p=420934
3 وكالة شمس نيوز، 2015/9/19، انظر: http://cutt.us/Zzk9H
4 موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2015/12/10، انظر، http://www.alquds.co.uk/?p=448029
5 للاطلاع على هذه الأنشطة وغيرها انظر موقع مدينة القدس: http://alquds-online.org/index.php?s=1



- أطلق ناشطون في 2015/8/4 على صفحات التواصل الاجتماعي حملة إعلامية تحت شعار #كلنا_للأقصى_حراس.
- نظمت جمعية "التكافل" في 2015/8/25 زيارة إلى المسجد الأقصى ومدينة القدس المحتلين لأئمة المساجد في الأراضي المحتلة عام 48.
- شارك عشرات الآلاف من فلسطينيي 1948 في 2015/9/11 في مهرجان "الأقصى في خطر ال-20" على استاد "السلام" في مدينة أم الفحم، معلنين تجديد العهد والوفاء مع المسجد الأقصى المبارك، بحضور العديد من الشخصيات البارزة والمؤثرة داخل الأرض المحتلة عام 48، من الأطر والتوجهات الدينية والسياسية والاجتماعية كافة. وأعلن الشيخ رائد صلاح، خلال المهرجان، عن إطلاق حملة "ألف مشروع لنصرة القدس والمسجد الأقصى".
- شارك عشرات الآلاف من الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة منذ عام 48 في 2015/10/13، في المظاهرة التي دعت إليها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية؛ نصرة للقدس والمسجد الأقصى المبارك. وانطلق المشاركون في المظاهرة من مسجد النور وسط مدينة سخنين، نحو ساحة البلدية، حيث المهرجان الختامي.
- أطلقت شركة "جوال" في 2016/2/9 أول فيديو تعريفي بالمسجد الأقصى والمصور بتقنية 360 درجة، ضمن سلسلة فيديوهات تعريفية بالقدس، وستشمل قبة الصخرة وكنيسة القيامة وبعض أحياء المدينة المقدسة، تحت عنوان "#شوف_القدس360".
- اختُتِم في 2016/4/9 مهرجان "ربيع طفل الأقصى" الذي دعت إليه الهيئة الشعبية لدعم الأقصى، بتأكيد ارتباط الفلسطينيين على اختلاف مشاربهم وأعمارهم بالمسجد الأقصى المبارك.

- انطلق عشرات الفلسطينيين في 2016/5/7 في مسيرة راجلة من مدينة حيفا شمال الأراضي المحتلة عام 48 متجهة صوب المسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس المحتلة، وذلك للسنة الثانية على التوالي. غير أن قوات الاحتلال منعت في 2016/5/12 المسيرة من الوصول إلى محطتها الأخيرة داخل المسجد الأقصى بعد قطع المشاركين مسافة 187 كيلومتر خلال 6 أيام.
- انطلقت عشرات الحافلات في 2016/5/14 من قرى ومدن الأراضي المحتلة عام 48 كافة للمشاركة في "معسكر القدس أولًا" السابع الذي تنظمه جمعية الأقصى ومؤسسة القلم الأكاديمية.
- الإعلان عن تأسيس "الهيئة العليا لنصرة القدس والأقصى" في الأراضي المحتلة عام 48 في 2016/5/24.

ثانياً: الأردن



تحظى السلطات الأردنية بالوصاية الدينية على المقدسات في مدينة القدس، ويتيح لها القانون الدولي التحرك دولياً، لوقف الانتهاكات الإسرائيلية في المدينة المقدسة بشكل عام، وفي المسجد الأقصى بشكل خاص، وتتحمل السلطات الأردنية مسؤولية تنظيم شؤون المسجد الدينية، وتقديم الرعاية الكاملة لرواده، ولها الحق في تعيين الموظفين؛ وبالرغم من ذلك تتراوح ردود الفعل الأردنية الرسمية على كل سياسة الاحتلال التخريبية والتدميرية بين بعض الجهود القانونية والدبلوماسية وتصريحات الشجب والاستنكار، التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن توقف الحملة الشرسة التي يشنها المستوطنون بحماية جيش الاحتلال ورعايته.

وأصبح لافتاً للنظر أن التحركات الأردنية ترتفع وتيرتها مع انتفاض الفلسطينيين، وتصاعد عملياتهم لحماية المسجد الأقصى والمقدسات، حيث ترتفع وتيرة التنسيق بين الأردن والسلطة الفلسطينية والاحتلال للتدخل وتهدئة الأوضاع منعاً لتطور الأحداث، وظهر ذلك جلياً عند التدخل الأمريكي لإجهاض انتفاضة القدس، من خلال وزير الخارجية جون كيري، والتوصل إلى تفاهمات أمريكية – أردنية – إسرائيلية، عُرفت بتفاهمات كيري، حيث أعلن كيري عن "موافقة نتنياهو على اقتراح للملك عبد الله لضمان المراقبة بكاميرات الفيديو على مدار 24 ساعة، لجميع مرافق الحرم القدسي"، وقد أثارت هذه النقطة الانتقادات نظرًا إلى أنّها تلتفّ على واقع معروف وتوحي بأنّ الاعتداءات على الأقصى تأتي من طرف آخر غير الاحتلال. ولكن مشروع "كاميرات المراقبة" للمسجد الأقصى لم يكتب له النجاح، حيث قررت الحكومة الأردنية التراجع بعد ضغوط شعبية أردنية فلسطينية.

فتصاعد وتيرة الانتهاكات، بالرغم من التهديد والاستنكار والشجب، يطرح التساؤل حول الدور الذي تلعبه الأردن في حماية الأقصى. فقد أعلن الملك الأردني عبد الله الثاني، في أكثر من مناسبة، وخلال لقاءاته وجولاته الخارجية، عن رفض بلاده للاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في القدس، وللإجراءات الأحادية التي تهدد المدينة المقدسة، وتمس هويتها العربية والإسلامية. وحذر من أن أي "استفزاز جديد" في القدس سيؤثر في العلاقات بين الأردن والدولة العبرية، وأن "الأردن لن يكون أمامه خيار سوى اتخاذ إجراءات". كما طالب المجتمع الدولي أن يتخذ "مواقف حازمة" لوقف الاعتداءات، وشدد على أن المسجد الأقصى لا يقبل الشراكة أو التقسيم، وأن هذه الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية سيكون لها انعكاسات جسيمة، وستسهم في تعميق حالة غياب أي أفق لإحراز أي تقدم في "العملية السلمية". وأشار الملك الأردني إلى إن لدى بلاده خيارات دبلوماسية وقانونية للتصدي للانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف، في حال استمرارها[1].

وفي السياق ذاته، أدانت الحكومة الأردنية الاقتحامات الإسرائيلية المتكررة للمسجد الأقصى واعتداءها على المصلين فيه، وطالبت الحكومة الإسرائيلية بالتوقف عن استفزازاتها واقتحام المسجد الأقصى، ووقف الاعتداءات على الأماكن المقدسة، مؤكدةً أن الأردن سيستمر بالتصدي لكل الإجراءات الإسرائيلية ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية. وأكدت الحكومة الأردنية أنها ستقف بكل حزم بوجه أي محاولة لتغيير الأوضاع القائمة في المسجد الأقصى أو ما يسمى بالتقسيم الزماني والمكاني. وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية محمد المومني: إن "الأقصى لا يقبل التقسيم، مضيفًا سـ"نوظف خياراتنا الدبلوماسية والقانونية من أجل الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس". وشدد على أن "موقف الأردن واضح، وهو أن المسجد الأقصى، وقف إسلامي وتحت الوصاية الهاشمية، ويدار من قبل وزارة الأوقاف الأردنية"[2].

---

1 للمزيد انظر: وكالة الأنباء الأردنية (بترا): http://www.petra.gov.jo/Public/Main_arabic.aspx?lang=1&site_id=2؛ والموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني: http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/pages/view/id/170.html

2 موقع صحيفة الغد، عمّان، 2015/10/20، انظر: http://cutt.us/rUDCX؛ ويمكن مراجعة الموقع الرسمي للحكومة الأردنية: http://www.jordan.gov.jo/wps/portal/

وفي محاولة لإجهاض انتفاضة القدس زار وزير الخارجية الأمريكي جون كيري العاصمة الأردنية عمّان في 2015/10/24، والتقى كلًّا من الرئيس محمود عباس والعاهل الأردني كل على حدة. وقال الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة إن عباس استمع إلى بعض الخطوات، التي يسعى كيري للقيام بها مع الجانب الإسرائيلي. وقال أبو ردينة إن الرئيس أكد أن القدس والمقدسات والحفاظ على "الوضع القائم" التاريخي، ووقف اعتداءات المستوطنين، يجب أن تكون الخطوات الأولى، التي يجب أن يقوم بها الجانب الإسرائيلي، قبل أي عمل. وفي شأن التقسيم الزماني والمكاني الذي تسعى إليه "إسرائيل" في الأقصى، قال عريقات إن كيري أكد لعباس تمسّك الملك عبد الله الثاني مرارًا بعدم السماح بالمسّ بالأقصى، أو الموافقة على التقسيم الزماني والمكاني، له استناداً إلى الوصاية الهاشمية على المقدسات.

وقال الوزير كيري، عقب لقائه العاهل الأردني، إن الأردن والدولة العبرية اتفقتا على إجراءات جديدة بخصوص المسجد الأقصى سيعلن عن تفاصيلها لاحقًا في مؤتمر لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو. وذكر كيري أن من بين هذه التدابير "موافقة نتنياهو على اقتراح للملك عبد الله لضمان المراقبة بكاميرات الفيديو على مدار 24 ساعة، لجميع مرافق الحرم القدسي". كما أكدت الدولة العبرية "الاحترام الكامل لدور الأردن الخاص"، باعتباره الوصي على الأماكن المقدسة، بحسب الوضع الراهن لعام 1967. وأضاف كيري أن "الدولة العبرية لا تنوي تقسيم الحرم القدسي"، و"ترحب بزيادة التعاون بين السلطات الإسرائيلية والأردنية" التي ستلتقي قريبًا لتعزيز الإجراءات الأمنية في المسجد الأقصى.

وبدوره تعهد نتنياهو "بالإبقاء على الوضع القائم" في الأقصى، لا سيما لجهة منع غير المسلمين من الصلاة فيه. وأضاف أن "إسرائيل ستواصل تطبيق السياسة التي تتبعها منذ أمد بعيد وهي: المسلمون يصلون في جبل المعبد وغير المسلمين يزورون جبل المعبد". ورحبت المملكة الأردنية بتصريحات نتنياهو، وقال وزير الخارجية الأردني ناصر جوده، إن تصريحات نتنياهو خطوة في الاتجاه الصحيح. وأكد جودة، دعم الجهود الرامية إلى عودة الهدوء ووقف "العنف" والإجراءات الاستفزازية، واستئناف الجهود الرامية لمعالجة القضايا كافة من خلال المفاوضات الجادة.

فيما أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية تصريحات نتنياهو التي تضمنت ادعاءات صريحة بوجود "حق لليهود" في المسجد الأقصى المبارك. وأوضحت أن تصريحات نتنياهو تؤكد

إصراره على فرض التقسيم الزماني للمسجد الأقصى المبارك، وتمريره كأمر واقع من خلال الترويج لطروحات فارغة، تتمثل في تمسكه باستمرار "الزيارات" لغير المسلمين إلى باحات المسجد الأقصى المبارك، بما يعني بشكل واضح استمرار الجماعات اليهودية المتطرفة باقتحاماتها اليومية للمسجد.

وفي سياق متصل، رفضت حركة حماس، تفاهمات كيري، عادّةً تصريحاته محاولة أمريكية لإنقاذ الاحتلال من أزمته في مواجهة الانتفاضة. ورأت الحركة أن إعلان كيري هو محاولة خبيثة من نتنياهو بتواطؤ أمريكي يهدف إلى تثبيت السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى، من خلال منح الاحتلال الحق بالسماح والمنع للمسلمين للصلاة في المسجد الأقصى. وطالبت حماس الرئيس عباس والسلطات الأردنية، بعدم القبول بأي اتفاق يعطي الاحتلال الفرصة للمناورة والمراوغة والالتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني، والقيام بواجبهم في حماية المسجد الأقصى. وقال وزير القدس السابق حاتم عبد القادر إنه يخشى من نشر كاميرات مراقبة داخل الأقصى، لأن ذلك قد يحقق هدفًا أمنيًا للإسرائيليين في مراقبة المصلين، وأنه لن يشكل حلاً لقضية الأقصى. واعتبر عبد القادر السماح لغير المسلمين دخول المسجد الأقصى؛ شرعنة لاقتحامه من قبل المستوطنين.

كما أبرق الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 48، رسالة إلى عدة قيادات إسلامية وعربية، أكد فيها خطورة تفاهمات كيري، وقال "إن هذه التفاهمات، تكرس شراكة باطلة بين المسلمين والاحتلال الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك على اعتبار أنه جبل المعبد". وأكد أن التفاهمات جاءت لتجرم الدور الإسلامي في القدس والمسجد الأقصى المبارك وأن ما يسمى "الوضع القائم" معناه الوحيد هو ضرورة زوال الاحتلال الإسرائيلي فوراً عن القدس والمسجد الأقصى المباركين. ودعا الشيخ رائد الرئيس عباس إلى الانحياز الكامل للشارع الفلسطيني وتحركاته لنصرة القدس والمسجد الأقصى المبارك[1]. كما حذرت مؤسسة القدس الدولية من مشروع الكاميرات، وأبدت تخوفها من استغلال "إسرائيل" لها. وأعلنت الهيئة الشعبية الأردنية للدفاع عن المسجد الأقصى

1 للمزيد انظر: الحياة، لندن، 2015/10/25، انظر: http://cutt.us/MgfpV؛ والدستور، عمّان، 2015/10/25، انظر: http://cutt.us/G5YHI؛ والقدس، 2015/10/25، http://www.alquds.com/articles/1445754714924371200؛ والدستور، عمّان، 2015/10/26، انظر: http://cutt.us/8z3GD؛ وموقع "فلسطينيو 48"، 2015/11/5، انظر: www.pls48.net/?mod=articles&ID=1205068

والمقدسات رفضها لمشروع "كاميرات الأقصى"، ودعت الحكومة إلى الحفاظ على رصيد الوصاية الأردنية الهاشمية على الأقصى مشرقاً. كما دعت نقابة المهندسين الأردنيين حكومة بلادها إلى إعادة النظر في موضوع "كاميرات الأقصى"، والبحث عن بدائل أكثر جدوى لحماية المسجد الأقصى.

وفي 2016/3/20 أعلن وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هايل داود أن بلاده ستنصب 55 كاميرا للمراقبة في باحات المسجد الأقصى بهدف توثيق الانتهاكات والاقتحامات الإسرائيلية. غير أن الحكومة الأردنية أعلنت سحب المشروع بعد المعارضة الفلسطينية التي لقيها المشروع. وأعلن رئيس الوزراء عبد الله النسور في 2016/4/18 أن الأردن تفاجأ منذ إعلانه تنفيذ هذا المشروع بردود فعل بعض "أهلنا في فلسطين التي تتوجس من المشروع وتبدي ملاحظات عليه وتشكك في مراميه وفي أهدافه". وأضاف "وجدنا أن هذا المشروع لم يعد توافقيًّا، بل قد يكون محل خلاف، وبالتالي قررنا التوقف عن المضي في تنفيذه".

وبينما رحب الفلسطينيون بالقرار الأردني، أبدت الإدارة الأمريكية أسفها للتراجع عن المشروع، وطالبت كل الأطراف بالهدوء "وخفض وتيرة العنف". وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية جون كيربي إن التعليق مؤسف لأن الكاميرات "أداة مفيدة ونحض دومًا كل الأطراف على إعادة الهدوء وخفض وتيرة العنف"[1].

عموماً، لم يرقَ الموقف الرسمي الأردني إلى مستوى الحدث، والخطورة التي تتعرض لها المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص. ولم تتخذ السلطات الأردنية إجراءات رادعة لوقف انتهاكات الاحتلال في الأقصى، واعتداءاته على المصلين فيه، والمرابطين، وموظفيه التابعين لوزارة الأوقاف الأردنية؛ مما أعطى الجرأة لسلطات الاحتلال بالتمادي بانتهاكاتها، والمساعدة في اقتحام مستوطنيه للمسجد المبارك.

1 موقع الجزيرة نت، 2016/4/19، انظر: http://cutt.us/6Y9yD

ثالثاً: المستوى العربي والإسلامي الرسمي:

تراجعت القضية الفلسطينية على مستوى اهتمام الدول العربية والإسلامية، فالوضع العربي المضطرب انعكس بشكل سلبي على الوضع الفلسطيني. فعلى الرغم من كثرة الانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الأقصى المبارك فقد شهدنا تراجعاً كبيراً في مستوى الاهتمام بالقضية الفلسطينية. ولم تخرج ردود الفعل العربية والإسلامية عن الحالة التي خبرناها طوال سنوات الاحتلال؛ فلم تزد ردودهم عن التنديد، والشجب، والاستنكار، ومطالبة "إسرائيل" بالتوقف عن الاعتداءات والاستفزازات المستمرة على المسجد الأقصى؛ وعادتها لم تلتفت "إسرائيل" لتلك المطالب، ولم يهزها أي تنديد، وواصلت تصعيدها ضدّ المسجد الأقصى.

وخرجت جامعة الدول العربية في كل مرة لتدين الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك، من قبل المستوطنين الإسرائيليين، وتحذر الحكومة الإسرائيلية من مغبة استمرار الإجراءات والانتهاكات المتزايدة، للنيل من المسجد الأقصى المبارك والقدس، لأن الاستمرار بتلك الانتهاكات ستؤدي إلى إشعال المنطقة، بحسب ما قاله الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجامعة محمد صبيح[1]. وطالب مجلس جامعة الدول العربية، المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن، باتخاذ الإجراءات العاجلة والكفيلة بوقف اقتحامات المسؤولين والمستوطنين الإسرائيليين للمسجد الأقصى المبارك، وإلغاء الخطط الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير "الوضع القائم" في المسجد الأقصى وتقسيمه زمانيًا ومكانيًا، والسماح لليهود بالصلاة داخل أسواره، واعتبار هذه السياسات الإسرائيلية العدوانية هي السبب في إشعال العنف والتوتر[2].

فيما أدان رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان بشدة، اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لباحات المسجد الأقصى المبارك، مطالبًا الأمم المتحدة والدول الداعمة للدولة العبرية بالتوقف عن محاباتها، ومعاقبتها على تكرار جرائمها واعتداءاتها على المقدسات والقوانين والتشريعات الدولية[3]. وأكد المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات العربية، الذي أنهى أعماله في

1 للمزيد انظر موقع جامعة الدول العربية: http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx؛ موقع صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2015/9/18، انظر: http://cutt.us/xNgTh

2 موقع جامعة الدول العربية، 2015/10/13: http://cutt.us/ciqx

3 موقع البرلمان العربي، 2015/9/13، انظر: http://cutt.us/WC2x1

2016/2/25 في القاهرة، ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير العاجلة لإنقاذ القدس بمسجدها الأقصى وكنيسة القيامة وباقي المقدسات المسيحية والإسلامية وحمايتها من الأخطار والسياسات الرامية لتهويدها وتنفيذ التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى[1].

ولم ترق القمة العربية التي عُقدت في العاصمة الموريتانية نواكشوط في 25-2016/7/26 إلى مستوى الحدث الذي تعيشه القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص، حيث عبرت القمة عن حالة التردي التي تعيشها الدول العربية على المستوى الرسمي. وغاب عن إعلان نواكشوط البرامج العملية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية بحق الأرض والشعب في فلسطين، وطالب الإعلان بـ"وقف الاعتداءات على المسجد الأقصى والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد القدس الشرقية"[2].



ولم تكن منظمة التعاون الإسلامي أفضل حالًا في تعاطيها مع القضية الفلسطينية من جامعة الدول العربية، ولم تتخط ردودها على الانتهاكات المستمرة للمسجد الأقصى حدود الإدانة والاستنكار، فقد أدانت المنظمة مرارًا السياسات والإجراءات غير القانونية التي تتبعها الدولة العبرية ضدّ المسجد الأقصى، والأعمال الاستفزازية والاعتداءات كافة من قبل الاحتلال ومستوطنيه المتطرفين ضدّ المصلين في الأقصى. وأكدت المنظمة أن المسجد الأقصى هو مكان إسلامي مقدس غير قابل للتقسيم وله مكانته الخاصة في العالم الإسلامي

1 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/2/25، انظر: http://cutt.us/1Yjp
2 موقع جامعة الدول العربية، إعلان نواكشوط، 25-2016/7/26، انظر: http://cutt.us/79VSy

بأسره. كما أعلنت منظمة التعاون الإسلامي أن أمينها العام إياد أمين مدني بعث رسائل عدة إلى أقطاب المجتمع الدولي، يحثهم فيها على الضغط على الدولة العبرية لوضع حدّ لتصعيدها ضدّ المسجد الأقصى المبارك، والقدس والأراضي الفلسطينية بشكل عام. كما شدد مدني على أهمية "زيارة القدس لأننا نرغب بتثبيت الهوية الإسلامية بالصلاة فيه [الأقصى] وعدم هجره، كما أن زيارة القدس تشكل دعمًا للاقتصاد المقدسي"[1].

كما اعتمد الاجتماع الوزاري الطارئ لوزراء دول منظمة التعاون الإسلامي في 2015/10/1 قراراً بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك. حيث حذر القرار "إسرائيل" من مغبة الاعتداءات المستمرة على المسجد الأقصى، مديناً بشدة محاولات الاحتلال فرض ما يسمى بـ"جبل العبد" على المسجد الأقصى[2]. وعُقدت في 6-2016/3/7 في العاصمة الأندونيسية جاكرتا القمة الاستثنائية الخامسة لمنظمة التعاون الإسلامي حول فلسطين والقدس الشريف، حيث شدد المجتمعون ضرورة مواجهة استفزازات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في تصعيده الخطير لسياساته وأعماله غير القانونية، التي يسعى من ورائها إلى تهويد المسجد الأقصى عبر التقسيم المكاني والزماني، وتعريض أساسات المسجد الأقصى للخطر جراء عمليات البناء والحفر غير القانونية التي ينفذها تحته[3]. كما جاءت قمة منظمة التعاون الإسلامي في مدينة اسطنبول التركية في 14-2016/4/15 لتؤكد ما تمّ إعلانه في جاكرتا بكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية[4].

وأدانت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بشدة اقتحام قوات الاحتلال للمسجد الأقصى المبارك، وأعربت عن قلقها العميق من ضياع هذا الإرث الغني، نتيجة ما تتعرض له المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية والمواقع الأثرية والتاريخية من انتهاكات من دون أي مراعاة لقيمتها الدينية أو التاريخية. كما أعلنت عن عزمها توثيق الاقتحامات الإسرائيلية المتكررة لساحات المسجد، والاعتداءات على المصلين والزوار ومنع حرية العبادة ونشر هذه الانتهاكات، وإظهار فظاعتها للعالم للمحافظة على المعالم والآثار التاريخية[5].

1 للمزيد انظر موقع منظمة التعاون الإسلامي: http://www.oic-oci.org/oicv3/home/?lan=ar
2 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2015/10/1، انظر: http://cutt.us/9NZIs
3 إعلان جاكرتا، موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2016/3/7، انظر: http://www.oic-oci.org/oicv3/subweb/is/ext/5/ar/docs/5th_ex_dec_r6_ar.pdf
4 للمزيد يمكن مراجعة إعلان اسطنبول، 2016/4/15، انظر: http://www.oic-oci.org/oicv3/upload/conferences/is/13/ar/13_is_final_dec_ar.pdf
5 للمزيد انظر موقع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو): /http://www.isesco.org.ma/ar؛ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2015/10/6، انظر: http://cutt.us/vAnuB



ولم يكن المستوى الرسمي العربي ليتخطى مواقف الجامعة العربية، حيث أكدت جمهورية مصر رفضها للممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطيني المحتلة، وأدانت محاولات تغيير الوضع الهيكلي والتاريخي للمسجد الأقصى المبارك. كما عبرت عن رفضها واستنكارها للاقتحامات اليومية للمستوطنين للأقصى[1]. وحذر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من "عواقب وخيمة" للانتهاكات اليومية في المسجد الأقصى، مطالبًا الدولة العبرية باتخاذ خطوات جادة "لنزع فتيل الأزمة" وتجنب "خروجها عن السيطرة". وقال السيسي إن هذه الأحداث المؤسفة التي يتعرض لها المسجد الأقصى، والتي تعد بلا شك انتهاكا خطيرًا للمقدسات الإسلامية، يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة على السلام والاستقرار، ليس فقط بالنسبة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، بل للمنطقة والعالم بأسره[2].

ورأى نائب رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 48، الشيخ كمال الخطيب، في زيارة وزير خارجية مصر سامح شكري في تموز/ يوليو 2016 إلى القدس، وهي تحت الاحتلال، ولقائه نتنياهو، جريمة، وهي "إقرار بالدولة العبرية واقتحامها للمسجد الأقصى بل تهويده وتقسيمه"[3].

كما أكد الأزهر الشريف رفضه التام لفكرة التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى المبارك، وأعرب عن دعمه "للمرابطين والمرابطات الذين يتصدون للمخطط الإسرائيلي لهدم المسجد الأقصى المبارك، ولتغيير الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف، ولجرائم

1 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2015/10/1، انظر: http://cutt.us/lrac

2 موقع صحيفة اليوم السابع، القاهرة، 2015/9/20، انظر: http://cutt.us/Zu4L0؛ موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2015/9/20، انظر: http://www.alquds.co.uk/?p=405895

3 وكالة الأناضول للأنباء، 2016/7/11، انظر: http://cutt.us/vs83w

المستوطنين وانتهاكاتهم". وشدد "الأزهر" على رفض قرار الاحتلال القاضي بحظر أعمال المرابطين في الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك. وقرر الأزهر الدعوة إلى انعقاد جلسة عاجلة لهيئة كبار العلماء بالأزهر لإصدار بيان في هذا الشأن[1].

وفي السياق ذاته، أعلنت المملكة السعودية رفضها للإجراءات الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى، والسعي لتقسيمه زمانيًا ومكانيًا، كما عبرت عن استنكارها لاقتحامات المستوطنين المتكررة للمسجد المبارك. فقد دان خادم الحرمين الشريفين الملك سليمان بن عبد العزيز بشدة، خلال اتصال مع زعماء بعض الدول العربية والدولية، الاعتداء السافر على المصلين في باحات المسجد الأقصى، وانتهاك حرمة المقدسات الإسلامية[2]. كما أعربت قطر عن استنكارها الشديد حيال إغلاق سلطات الاحتلال عددًا من أبواب المسجد الأقصى في وجه المصلين، والسماح باقتحام المتطرفين والمستوطنين للمسجد الأقصى تحت حماية جنود وشرطة الاحتلال[3]. وأكد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أن منع المسلمين من الصلاة في الأقصى يمثل عدوانًا صارخًا على مقدساتهم وحقهم في ممارسة شعائرهم الدينية، مشيراً إلى أن "إسرائيل" لم تخف نيتها العدوانية لتقسيم الأقصى مكانيًا وزمانيًا والمس بحرمته[4].

ومن جهته، وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال محادثة هاتفية أجراها مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ما يشهده المسجد الأقصى من اعتداءات إسرائيلية متواصلة وانتهاك لحرمة المسجد، بـ"الأمر المثير للقلق". وأكّد أن بلاده ستبذل كل ما في وسعها حتى يتخذ المجتمع الدولي موقفًا أكثر اهتمامًا وحساسية إزاء هذه القضية[5]، وأكد ضرورة قيام منظمة التعاون الإسلامي بدور أكثر فعالية تجاه اعتداء الجنود الإسرائيليين على الأقصى. كما أكد الرئيس التركي أن الدولة العبرية ستدفع ثمن ما تقوم من "جرائم" تستهدف المسجد الأقصى، مشدداً على أن الأقصى لا يخص المسلمين فقط، ولكن أيضاً المسيحيين، وأضاف أن ما يحدث في الأقصى جريمة بحق كل العالم الإسلامي، وليس

1 موقع صحيفة الأهرام، القاهرة، 2015/9/8، انظر: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/431944.aspx؛ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/5/5، انظر: http://cutt.us/GrpVo
2 موقع صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2015/9/18، انظر: http://cutt.us/K90Iq
3 موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2015/8/28، انظر: http://www.alquds.co.uk/?p=394107
4 موقع الجزيرة نت، 2015/9/16، انظر: http://cutt.us/ZIuNb
5 وكالة قدس برس انترناشيونال للأنباء، 2015/9/14، انظر: http://cutt.us/Vnu35



قضية فلسطينية فقط، ولهذا فإن على "إسرائيل" أن تقيِّم الموضوع بشكل مختلف تمامًا. ورأى أردوغان أن محاولات "إسرائيل" في الأقصى هذه المرة أكثر خباثة وغدرًا[1]. وطالب رئيس الشؤون الدينية التركية محمد كورماز الاحتلال بـ"الرجوع عن محاولة تقسيم الأقصى وفتح المسجد الأقصى، والابتعاد نهائيًا عن أي تقسيم أو أمل باحتلال المسجد، قبل أن تنحو الأمور منحى لا يمكن مواجهته"[2].

1 موقع الجزيرة نت، 2015/10/3، انظر: http://cutt.us/ChW56
2 وكالة الأناضول للأنباء، 2015/9/31، انظر: http://cutt.us/rRyu

رابعاً: المستوى الشعبي

يعدُّ التفاعل الشعبي مع تطور الأوضاع في المسجد الأقصى من أهم الأدوات المؤثرة في تحديد المسارات، والشارع الأردني متفاعل مع القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى والمدينة المقدسة بشكل خاص. وهذا ما سطره من خلال نزوله إلى الشارع معلناً رفضه للانتهاكات والاقتحامات اليومية للأقصى، ومن خلال رفضه للتقسيم الزماني والمكاني للمسجد، واعتراضه على مشروع كاميرات المراقبة داخل المسجد، بالإضافة إلى مطالبته بطرد السفير الإسرائيلي من عمّان، ووقف كل أشكال التطبيع مع الدولة العبرية، وسحب السفير الأردني. ولعبت الأحزاب الأردنية دوراً مهماً في تحريك الشارع الأردني، من خلال تنظيم المسيرات والاعتصامات والمهرجانات وتنظيم الفعاليات الشعبية... وكانت أبرز التظاهرات التظاهر في 2015/10/9 قرب مقر السفارة الإسرائيلية بالعاصمة عمّان، فيما عمدت قوات الأمن الأردني إلى فض هذه المسيرة واعتقال بعض المشاركين فيها بعد محاولتهم الوصول إلى مقر السفارة الإسرائيلية.

وطالبت شخصيات عشائرية أردنية الجهات الحكومية والرسمية في بلادهم بتفعيل دورها في حماية المسجد الأقصى والقضية الفلسطينية عموماً، مؤكدة أن ما يجري في الأراضي المحتلة "لم يكن ليحصل لولا تخاذل الأنظمة العربية وتآمرها". واتهمت الشخصيات، الجهات الحكومية والرسمية، بالتخلي عن مسؤولياتها تجاه فلسطين المحتلة والمسجد الأقصى المبارك[1]. كما دعت النقابات المهنية الدول العربية والإسلامية والأجنبية إلى دعم الفلسطينيين في مواجهتهم لآلة الغطرسة الإسرائيلية، ووقف جرائمها. وطالب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين همام سعيد، خلال مهرجان "لبيك يا أقصى" الخامس في 2015/8/28، الجانب الرسمي القيام بواجب الوصاية على المسجد الأقصى، وقال إن أقل واجبات هذه الوصاية هو طرد سفير الاحتلال، لا سيما مع تواصل الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى وإقرار الاحتلال للتقسيم الزماني، مؤكداً أن هدم الأقصى سيتسبب بهدم بلاد وحكومات وأن الشعوب لن تقبل باستمرار التفريط بالمقدسات[2].

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/10/12، انظر: palinfo.com/70249
2 موقع صحيفة السبيل، عمّان، 2015/8/29، انظر: http://cutt.us/2H4S

وفي السياق ذاته، دعا العلامة د. يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ورئيس مجلس أمناء مؤسسة القدس الدولية، الدول العربية والإسلامية إلى تحرك رسمي موحّد للوقوف في وجه خطوات الاحتلال في فرض التقسيم الزماني للمسجد الأقصى المبارك، مشددًا على أن محاولات الاحتلال في فرض التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى المبارك من الممكن وقفها إذا وجدت تحركًا سياسيًا موحدًا وفعالًا في مواجهتها. وطالب القرضاوي الأمة الإسلامية بتجاوز خلافاتها ونزاعاتها وتوحيد جهودها لتأمين الدرع الواقي للقدس وحماية الأقصى، وأن تكون القدس بوصلة الأمة لتعطيل مشروع الاحتلال بفرض وتكريس واقع جديد يتقاسم فيه المسلمون واليهود المسجد الأقصى المبارك زمانيًا، ودعا الشيخ يوسف القرضاوي جماهير العالم الإسلامي إلى "هبة كبرى" من أجل حماية المسجد الأقصى[1]. كما أكّد الشيخ القرضاوي أن الاستراتيجية الأساسيّة لكل دولة مسلمة وفي مقدمها دولة تركيا، يجب أن تتمثل في حماية المسجد الأقصى وهويته الإسلامية حتى وإن كان تحت الاحتلال. وطالب العلامة القرضاوي، في رسالته التي وجهها إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بتوظيف علاقاته الرئاسية وإمكانات دولة تركيا في حماية المسجد الأقصى المبارك[2].

ودعت مؤسسة القدس الدولية الجهات الفاعلة في الأمة إلى الخروج من دوائر العجز، وبين ياسين حمود، مدير عام مؤسسة القدس الدولية، أنه عوضًا عن دعوة السلطة الفلسطينية للمجتمع الدولي إلى التحرّك، ومطالبة الفصائل للسلطة بأخذ دورها، ومطالبة الدول العربية للأمم المتحدة ومجلس الأمن بتنفيذ قراراتها، فإن على كل هذه الجهات أن تبادر هي أولاً إلى القيام بدورها، وممارسة ضغوطها وبذل مساعيها لنصرة القدس والأقصى والمصلين المستضعفين تحت الاحتلال، ثمّ تطالب الجهات الأخرى بأداء أدوارها. واستنكر حمود ضعف التفاعل مع الأقصى في الإعلام واهتمامات الجماهير العربية والإسلامية، موضحًا أن غياب التفاعل الجدي هو نتيجة لغياب التعبئة المتواصلة تجاه القدس والمسجد الأقصى المبارك[3]. ودعت مؤسسة القدس الدولية إلى تشكيل قيادة موحدة لانتفاضة القدس، ودعم الحراك الشبابي الفلسطيني والمقدسي وتمكينه من مواجهة الاحتلال بكل الوسائل.

1 موقع مدينة القدس، 2015/9/5، انظر: http://quds.be/3p6
2 موقع مدينة القدس، 2015/9/28، انظر: http://quds.be/3yk
3 موقع مدينة القدس، 2015/9/18، انظر: http://quds.be/3uo

كما أدانت الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب استمرار جيش الاحتلال الإسرائيلي في الاعتداء على المقدسات الإسلامية، وحماية المعتدين من المستوطنين، خاصة الاعتداء على المسجد الأقصى. كما أهاب الاتحاد بملك المغرب محمد السادس، بصفته رئيساً للجنة القدس، بدعوة اللجنة للانعقاد الفوري، وتدارس الأمر، واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية المسجد الأقصى، وحماية المواطنين المقدسيين من ويلات الاعتقال والقتل[1].

وبدوره، أكد اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا أنه يتابع بقلق كبير التصعيد الإسرائيلي الخطير في القدس، وأعمال الاقتحام والاستفزاز الجارية بحقّ المسجد الأقصى المبارك والمصلين فيه، والتي بلغت مدى جسيماً للغاية. وأدان الاتحاد هذه الاعتداءات والانتهاكات "بأقسى العبارات، وأكد أنه "لا يمكن التهاون مع هذه الهجمة الشرسة على المسجد الأقصى"[2]. كما عبر المنتدى الفلسطيني في بريطانيا عن استهجانه واستغرابه مما أسماه "حالة السكوت الخطيرة" التي رافقت تصاعد اقتحام المستوطنين وقوات الاحتلال للمسجد الأقصى. وأكد رئيس المنتدى الدكتور حافظ الكرمي، أن "غياب رد الفعل المناسب من الحكومات العربية والإسلامية التي لا تحرك ساكنًا هو الذي يشجع دولة الاحتلال والمستوطنين على التمادي في اعتدائها على أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين". وأضاف الكرمي أن "سكوت المجتمع الدولي عن هذه الجرائم المتراكمة يجعل ردات فعل الأفراد، مهما كانت، مبررة ومقبولة"[3]. ودعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية إلى تصعيد الجهود من أجل وقف جرائم الاحتلال في القدس والمسجد الأقصى. وطالبت المنظمة، "أمين عام الأمم المتحدة بطرح جرائم الاحتلال في القدس وما يعده من مخططات لبناء المعبد على مجلس الأمن؛ فكل الأدلة تشير إلى أن الاحتلال ماضٍ في مخططات تهويد المسجد الأقصى"[4].

كما نُظم عدد كبير من المسيرات الجماهيرية الحاشدة، والوقفات التضامنية، والفاعليات في عدد من الدول العربية نصرة للأقصى ودعمًا للشعب الفلسطيني في انتفاضته ضدّ الاحتلال ومستوطنيه، حيث أكد المشاركون فيه أن الأقصى لن يخضع للتقسيم الزماني أو

1 وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2015/9/30، انظر: https://paltoday.ps/ar/post/249149
2 وكالة قدس برس انترناشيونال، 2015/9/16، انظر: http://cutt.us/sr0Nk
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/9/17، انظر: palinfo.com/52481
4 موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 2016/4/26، انظر: http://cutt.us/UC2jp

المكاني كما يخطط الاحتلال ومستوطنوه، مشددين على ضرورة التحرك العربي والدولي الواسع. ونحاول في ما يأتي تسليط الضوء على أبرز الأنشطة التي نُظمت نصرة للمسجد الأقصى خلال مدة الرصد[1]:

- **بث إذاعي وتلفزيوني عربي مشترك في 2015/9/17، نصرةً لمدينة القدس، ورفضاً للمخططات الإسرائيلية القاضية بتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً.**
- **انعقاد "اللقاء من أجل القدس" في بيروت في 2015/9/17، تحت شعار من أجل "تفعيل سبل التضامن مع المرابطين في الأقصى والصامدين في فلسطين"، بدعوة من الحملة الأهلية لنصرة فلسطين وقضايا الأمة، وبحضور أحزاب ومنظمات وهيئات لبنانية وعربية.**
- **الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة تطلق قافلة مقدسية من طنجة، في 5-2015/12/6، وذلك لتجديد روابط المغرب بالمسجد الأقصى، ونصرة لفلسطين والقدس، ودعماً للانتفاضة. كما نظمت الهيئة المغربية معرضًا لصور فوتوغرافية معبرة مع فعاليات انتفاضة القدس.**
- **"الحملة العالمية لمقاومة العدوان" تنظم مؤتمر "نصرة الأقصى.. قضية أُمّة وأولويات عمل"، باسطنبول في 2016/2/12، وذلك بحضور العشرات من العلماء والدعاة والمفكرين والمثقفين والإعلاميين.**
- **افتتحت جمعية "ميراثنا" التركية في 2016/2/23 معرضًا للصور الفوتوغرافية عن القدس المحتلة، في محطة مترو "تقسيم" باسطنبول، بعنوان "توقف أيها الراكب وانظر قليلاً إلى القدس". وقال نائب رئيس الجمعية، صباح الدين يغيت، خلال الافتتاح، إن الجمعية تهدف لزيادة الوعي بخصوص القدس والمسجد الأقصى.**
- **انطلاق فعاليات الملتقى السنوي الثاني لجمعية "نساء الأقصى" التركية في اسطنبول في 2016/4/29، تحت عنوان "مرابطات الأقصى فخر الأمة". وشارك في الملتقى نحو 350 شخصية عربية وإسلامية.**
- **انعقاد مؤتمر "كلنا مع الأقصى" الدولي في طهران في 2016/5/15، بمناسبة الذكرى الـ 68 للنكبة الفلسطينية.**

1 للاطلاع على هذه الأنشطة وغيرها انظر موقع مدينة القدس: http://alquds-online.org/index.php?s=1

خامسًا: المستوى الدولي الرسمي

المواقف وردود الفعل الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على المسجد الأقصى تباينت بين قلق، واستنكار، وتحذير، ومساواة بين الضحية والجلاد، حتى مجلس الأمن الدولي —كعادته— فشل في إصدار بيان صحافي يدين فيه انتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى والقدس المحتلة، والسبب دائماً الاعتراضات الأمريكية. وقلق المجتمع الدولي مصدره أن تؤدي الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة إلى تدهور الأوضاع، وغالباً ما يكون التدخل الدولي في مصلحة دولة الاحتلال، كما حدث عندما حاول وزير الخارجية الأمريكي جون كيري تهدئة انتفاضة القدس، حيث توصل إلى تفاهمات عُرفت بتفاهمات كيري.

فلم تتعد تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أو المتحدثين باسمه، والبيانات الصادرة عنهم، عن التعبير عن القلق إزاء تدهور الأحداث في القدس والمسجد الأقصى، والاستفزازات الإسرائيلية، حيث أكد أن الإجراءات كافة التي تتخذها السلطات الإسرائيلية، والرامية إلى تغيير طابع ومركز مدينة القدس، ليس لها أي صلاحية قانونية، وأنها تتعارض مع أحكام القانون الدولي وتقوض إمكانية تحقيق "حل الدولتين"، ودعا الأمين العام الأطراف كافة إلى الالتزام بضبط النفس واحترام حق الحرية الدينية وقدسية الأماكن المقدسة. كما أعرب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية "السلام" في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، عن قلقه إزاء الاستفزازات والعنف في الأماكن المقدسة في البلدة القديمة في القدس وحولها. وقال، في بيان صادر عنه، أحث الجميع على القيام بدوره من أجل ضمان ضبط النفس واحترام حرمة المنطقة من قبل الزوار والمصلين[1].

ونددت الولايات المتحدة بـ "كل أعمال العنف" في باحة المسجد الأقصى، في إشارة للاحتلال الإسرائيلي وللفلسطينيين على حد سواء، داعية الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تجنب أي "عمل استفزازي"، وإلى نزع فتيل "التوتر والعنف" واستعادة الهدوء في القدس والضفة الغربية. وأعرب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية جون كيربي عن "القلق الشديد" للولايات المتحدة، وناشد الطرفين "الحفاظ على الوضع الراهن" في باحة المسجد الأقصى[2]. كما شدد

1 للاطلاع على المزيد من تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة ومساعديه انظر: موقع مركز أنباء الأمم المتحدة: https://www.un.org/arabic/news/

2 موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 2015/9/14، http://cutt.us/qP66U



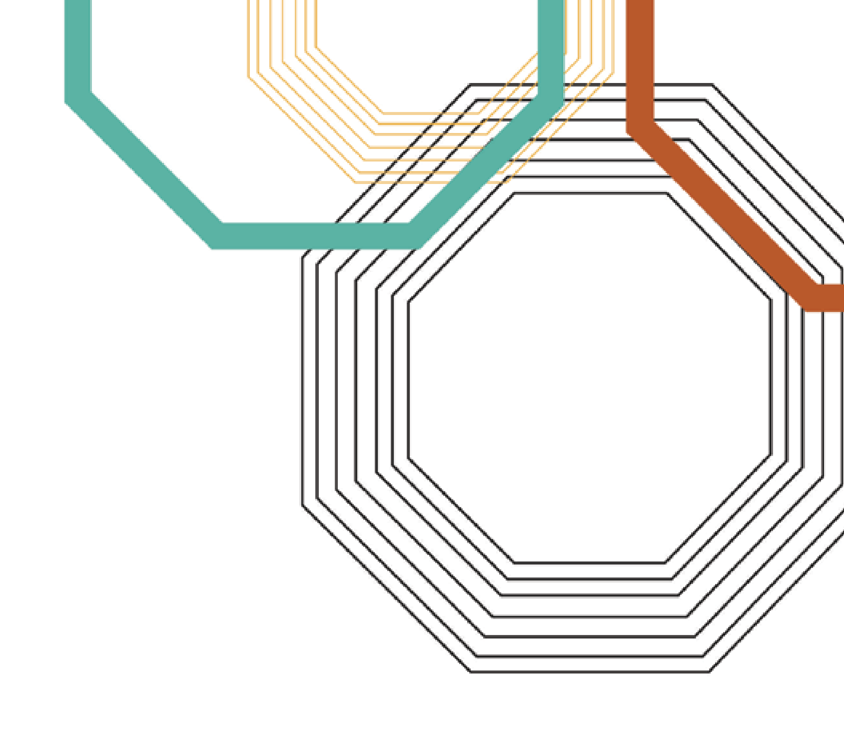
الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارك تونر على أن حكومة بلاده ترفض تغيير "الوضع القائم" في شرقي القدس المحتلة والمسجد الأقصى، معربًا عن قلقه من تصاعد المواجهات في المدينة. وأضاف تونر أن موقف الولايات المتحدة من وضع المسجد الأقصى وشرقي القدس واضح ولم يطرأ عليه أي تغير، مشددًا –في الوقت ذاته– على أن لـ"إسرائيل" حق الدفاع عن نفسها[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا تحدثنا عن التفاهمات التي توصل إليها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لـ "تهدئة الأوضاع في الضفة الغربية" – وبمعنى آخر محاولة إجهاض انتفاضة القدس– عندما تحدثنا عن الموقف الأردني[2].

وفي سياق متصل، حذر الاتحاد الأوروبي من أي استفزاز، مكرراً دعوته إلى الحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى. وجددت مايا كوسيانسيتش، المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية، دعوة الاتحاد الأوروبي إلى "احترام صارم للوضع القائم في الأماكن المقدسة"، منبهة إلى أن "أي تغيير في هذا الوضع ستكون له تداعيات خطيرة تزعزع الاستقرار"[3]. وأوضحت الممثلة العليا للأمن والسياسية الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، أن "حدوث تصعيد آخر وخصوصًا حول الأماكن المقدسة في القدس سيكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها"[4].

1 موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 2015/9/22، http://cutt.us/tkX5z
2 للمزيد يمكن مراجعة موقع وزارة الخارجية الأمريكية: /http://www.state.gov
3 موقع i24 news، 2015/9/25، انظر: http://cutt.us/Cd2Q
4 UN News Centre, 2016/6/6, http://cutt.us/PDx7a

من جهة أخرى، أدانت حركة عدم الانحياز بشدة أعمال العنف والاستفزاز والتحريض من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمتطرفين في المسجد الأقصى، والممارسات الهدامة وغير القانونية في القدس المحتلة. وإثر اجتماع مكتبها التنسيقي في مقر الأمم المتحدة، دعت الحركة مجلس الأمن الدولي، للقيام بواجباته وفقًا للميثاق لمعالجة هذا الوضع الذي ما يزال يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الوضع الخطير في شرقي القدس المحتلة. وأكدت ضرورة الاحترام الكامل لقدسية المسجد الأقصى ووضعه التاريخي الراهن من قبل جميع الأطراف، واحترام حقوق المصلين المسلمين للعبادة في سلام، بعيداً عن العنف والتهديدات والاستفزازات. وأكدت أن شرقي القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل" منذ عام 1967[1].

1 موقع صحيفة القدس، 2015/9/19، انظر: http://cutt.us/ewsM1





الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org


ISBN 978-9953-0-3783-7

